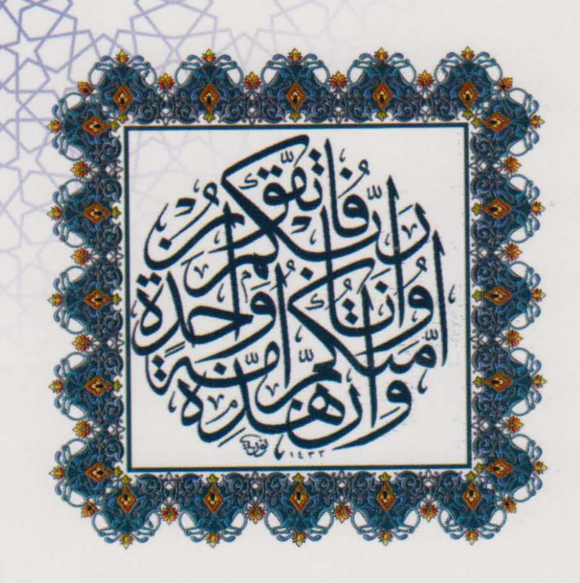


بِتأليفُ الأُمَّة

بحثٌ في قضية الوحدة، وسبب انتكاسة مشروع التقريب، وطرق مقترحة لمعالجة ما وقع من خلل في الفهم والعمل.



تأليف
عز الدين بن محمد البغدادي




كَشفُ الغُمّة بتَألِيفِ الأمّة

بسم الله الرحمن الرحيم

كَشْفُ الغُمّة بِتَأْلِيفِ الأُمّة

بحث فـي قضيّة الوحدة، وسبب انتكاسة مشروع التقريب،

وطرق مقترحة لمعالجة ما حصل من خللٍ

في الفهم وفي العمل

تأليف

عزّ الدين بن محمّد البغدادي



قال عزّ وجل:

﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[1].

﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾[2].

﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾[3]

﴿ وَآتَيْنَاهُمْ بَيِّنَاتٍ مِنَ الْأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾[4]

---

[1] آل عمران 103.

[2] الأنعام 159.

[3] المؤمنون 52.

[4] الجاثية 17.

قال رسول الله (ص):

إنّه سيكون هناك هَناتٌ وهَنـاتٌ[1]، فمن جاءكم يُريـد أن يفـرِّق أمـرَ هـذه الأمّـة؛ فاضـربوه بالـسيفِ كائنـاً مـن يكون.[2]

المؤمنـون تتكافـأُ دِماؤُهم، وهـم يـدٌ علَـى مـنْ سِواهُم، ويَسعَى بـذمَّتهِم أدناهُم.[3]

المؤمنُ للمؤمنِ كالبُنيَانِ يشدُّ بَعضُه بَعضاً.[4]

مثَلُ المُؤمنين فـي تـوادِّهم وتـراحُمِهم وتَعاطفِهم مثـلُ الجسدِ إذا اشـتَكى منـه عُضوٌ تَـداعى لـه سـائرُ الجسَدِ بالسَّهر والحمَّى.[5]

---

[1] هَنَاتٌ وهَنَاتٌ أي شدائدُ وأمورٌ عِظام.

[2] الصحيح: مسلم 6- 22.

[3] السنن: أبو داود 2- 588، السنن: النسائي 8- 19.

[4] الصحيح: البخاري 1- 133، الصحيح: مسلم 8- 20، الجامع الصحيح: الترمـذي 3- 218، السنن: النسائي 5- 79.

[5] الصحيح: مسلم 8- 20، المسند: أحمد 4- 270.

بسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيم

(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)[1].

الحمد لله ربِّ العالمين وصلّى الله على محمّدٍ خاتم النبيين وسيّد المرسلين وعلى آل بيته الطاهرين المُخلَصين وأصحابه الطيّبين المُخلِصين والتابعين بإحسان إلى يوم الدين والعلماء العاملين الدّاعين غير المُدّعين والمتّبعين غير المُبتدعين.

وبعد:

من الصعب أن تكتب في هذا الزمن كتابا عن الوحدة والتقريب، كما إنّ من الصعب أن تقوم بتسويق كتاب من هذا النوع، ويمكن أن نُرجع سبب ذلك إلى أمرين:

- إنّ الحديث عن هذا الأمر لا يمكن أن ينظر إليه على أنّه أمر جدّي، وذلك أنّ الأمور الآن في أسوأ ما تكون، وأنّ الحديث عن التقريب في وقت تسيل فيه الدماء وتستباح فيه الحرمات، قد يبدو حديثاً بلا محصّل. أو هو كمن يتحدّث في أمر

[1] آل عمران 103.

ليس في وقته ولا يمكن أن يُسمَع من أحدٍ يتحدّث في هكذا موضوع، هذا إنْ لم يلق صاحب هذا القول استهزاءً وتهكّما.

- إنّ هناك كثيراً ممن كتب عن هذا القضيّة، لكن لم نجد طرحا ناهضا يمكن أن يكون مقنعا أو قابلا للتطبيق. فأنت تقرأ لهذا الشخص أو ذاك وهو يبيّن لك أنّ الوحدة أمر مطلوب ويذكر الآيات والأحاديث التي ذكرت في الحثّ على التوحدّ وذمّ الفرقة، أو ربّما يذكر لك كيف كان هناك تآلف فيما سبق بين أصحاب المذاهب والمقالات مع تفهّم من كلّ طرفٍ للطرف الآخر، وما إلى ذلك.

لكن، ماذا يمكن أن نُحصّل من هذا الكلام؟ وهو كلام حسن جميل، لكن كيف نستطيع أن نحقق هذا الهدف؟ أو قبل ذلك، هل نملك بالفعل أيّ إمكان للتأثير أو أنّ المطلوب هو فقط أن نتكلم بذلك وانتهى الأمر؟

إذا كان الأمر يقتصر على ذلك، فهذا أمر جدّ خطير، وكذا إذا كنا صادقين في نوايانا؛ إلا إنّنا لم نكتشف سبلا توصلنا لتحقيق ذلك تتجاوز الوعظ والإرشاد. إنّ هذا يؤشّر لوجود خلل خطير في المنهج.

إنّ مسألة الوحدة والتقريب ليست من المسائل التي يكون التعامل بها من باب حديث المجاملة فحسب، بل هي أمر خطر مهم، وأهميّة ذلك ليس من التكليف الشرعي بالحفاظ على الوحدة فحسب، بل ومن كون تجاهلها يمثّل خطراً مرعبا يمكن أن يهدّدنا إلى حدّ تهديد الوجود.

يجب تحديد مكمن الخلل، ثمّ وضع خطط للعمل، وهذا ما لا يتمّ بإلقاء الخطب فحسب، وهذا لا يتم بتوفّر النيّة الحسنة فقط –هذا إذا توفّرت– وهذا لا يتمّ بقاءات تتم هنا أو هناك فحسب.

إنّ المشكلة التي أفرزت هذا الخطر الّذي يحيط بنا ليس الاختلاف؛ فإنّ الخلق مذ كانوا يختلفون في آرائهم كما يختلفون في صورهم وألوانهم وأصواتهم أذواقهم. بل إنّ المشكلة في أنّ هناك من يعتقدون بأنّ مسائل الدين لا يسوغ فيها الخلاف، وأنّ من خالفه ضالّ قطعاً! ولا بدّ أن يؤمن بما يؤمن به، وإلا سقطت حرمته ووجبت محاربته!!

وأخطر من ذلك هو استغلال أيّ خلاف بسيط في أيّ مسألة من مسائل الحياة، ولاسيّما ما يتعلّق منها بسياسةٍ أو دين، وذلك بإعطائه بعداً دينيّاً، مما يجعل الخلاف مقدّسا والتفاهم مستحيلاً. وهو ما ينزع صفته الدنيويّة ويجله مقدّساً، لا سيّما بالنسبة لمن يأتي لاحقاً من عامّة الناس ولا يعرف أصل الخلاف وظرفه.

لقد كان للسياسة أكبر الأثر فيما نحن فيه، فهي التي تهيّج المجتمع لتحقيق نفع هذا أو ذاك، دون اهتمام بما يترتّب على ذلك من آثار، ومن قديم ذكر ابن خلدون ذلك فقال وهو يتحدّث عما قبل غزو المغول لبغداد: وكانت الفتنة ببغداد لا تزال متّصلة بين الشيعة وأهل السنة، وبين الحنابلة وسائر أهل المذاهب، وبين العيارين والدعّار والمفسدين. مبدأ الأمراء الأول، فلا تتجدّد فتنةٌ بين الملوك وأهل الدول، إلا ويحدث فيها بين هؤلاء ما يعني أهل الدولة خاصة زيادة لما يحدث منهم أيام سكون الدول واستقامتها.[1]

ولا زال هذا يتكرّر، يختلف الساسة فيهيّجون الناس، ويثيرون الفقهاء وهم يثيرون الناس، وهكذا تجد الفتنة تكاد لا تخرج عن ذلك.

---

[1] مقدمة العبر وديوان المبتدأ والخبر: ابن خلدون 3- 662.

إذا أردت أن تتحدث عن مشروع التقريب أو الوحدة من منطلق الشرع، فستجد شيئا كثيرا جداً من الآيات والأحاديث التي تحثّ على الوحدة وتحذّر من الفرقة.

وإذا نظرت للمسألة من حيث ما يترتّب عليها من نفع أو على ضدّها من ضرر، فيمكن أن تجد ألف مبرّر ومبرّرٍ لذلك.

لكنّي هنا أريد أنّ أذكر بآيةٍ من كتاب الله تأملت فيها، أريد أن أذكّرك بقول الله عز وجل على لسان هارون عندما عاتبه موسى بعدما حصلت فتنة السامري وبعدما سجد بنو إسرائيل للعجل: (خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ)[1]، خاف أن يفرّق بني إسرائيل لأنّه أدرك أنّ تفريق المجتمع أخطر من الشرك، يمكن أن تسمح بما هو خطأ برأيك من أجل الوحدة، لأنّها أكبر، وهارون رأى أنّ قضيّة التوحيد التي ما أرسل الله رسولا إلا بها كما قال: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ)[2]، ومع ذلك فهي يمكن أن تتحمّل التأجيل إذا كان ثمن اتخاذ موقف قويّ هو التفريق.

فكيف بما دونها؟ يجب أن نعي ذلك.

عزّ الدين بن محمد البغدادي
ezaldeen_baghdady@yahoo.com

---

[1] طه 94.

[2] الأنبياء 25.

الفصل الأول
الاختلاف والوحدة

هل يعدّ الاختلاف مشكلة نحاول حلّها بطرح الوحدة أو بالتقريب؟ ما هي أسباب هذا الاختلاف؟ كيف ظهر؟ ومتى ابتدأ؟

ليس الاختلاف بحدّ ذاته شيئا سيّئا، فالله عز وجل خلق الخلق مختلفين، كما قال: (وَمِنْ آَيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآَيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ)[1].

وهو الّذي بيّن لنا أن الاختلاف أمر موجود في عمق تركيب الكون لا يمكن إزالته، قال: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)[2]، فهو شيء موجود في عمق تكوين الخلق لا يمكن أن يزول؛ لأنّ أسبابه لا تزول، بل تتعلّق بأصل تكوين الأشياء ووجودها.

إذن، لماذا نحاول أن نلغي الاختلاف لصالح الوحدة؟ هذا ما يقوله كثير من الناس، وهو قول فيه خلط. فالاختلاف موجود فعلا في تكوين الخلق، تختلف ألواننا وألسنتنا وأمزجتنا وأذواقنا، وطرق تفكيرنا ومعيشتنا، وليس في هذا شيء سيّء أو مذموم.

---

[1] الروم 22.

[2] هود 118.

إنّما المشكلة عند نحوّل نحن هذا الاختلاف إلى مشكلة، وعندما نحاول أن نلغي هذا التنوع، عندما نعتقد بأنّ كون زيد أو عمرو مختلفا عنا في اعتقاد، فهذا شيء خطر وغير مقبول، وهو يشكّل تهديدا لنا.

إنّ الوحدة التي أكّد عليها الإسلام وجعلها من أهم ما ترتكز عليه شِرعة ديننا، لا يعني أنّ يفكّر الناس بعقل واحد، فهذا ليس ممكنا ولم يقع قط.

بل حتى أولئك الّذين هم أبعد الناس عن الإيمان بالتعدّد ويريدون أن يحملوا الناس على محمل واحد، ويرون أنّ نهج السلف -كما يفهمونه- هو ما يجب أن يأخذ الناس، حتى هؤلاء تجد عندهم من التفرّق ربّما ما لا تجد في غيرهم. وللأسف، فقليل منهم يدرك أنّ هذا أمر طبيعي لا يمكن تجاوزه مهما بُذل من جهد.

لقد حصل الخلاف منذ توفي النبيّ (ص)، فكان أوّل خلاف هو خلاف سياسي، لم يختلف الناس على أمر يتعلّق بعبادة، بل بالسياسة أو في نصب إمام أو خليفة يقوم بالأمر بعد النبيّ (ص).

والحقّ أنّ الخلاف منه ما كان سياسيّا، وهو أخطره لاسيّما وهو يستعمل أدوات أخرى من فقه وعقيدة لتثبيت مفاهيم، أي أنّ الخلاف السياسي لن يكون خلافاً محدودا بوقتٍ أو أمد محدود، بل يستمر بعد أن يكون في مظهر الديني.

وهناك نوع آخر من الخلاف، وهو ذلك الّذي يرجع لاختلاف العلماء في فهم واستنباط الأحكام، وهو قد يكون أهون؛ إلا أنّه يمكن أن يكون خطرا بل ومدمّرا فيما بعد إذا اقترن بقطعيّة ترى ما عندها صحيح لا يقبل أي احتمال للخطأ، وما عند غيرها خطأ لا يقبل أي احتمال للتصحيح أو التعايش، وهذا هو حال الحنابلة وفتنهم المعروفة في التاريخ.

وكذلك إذا صار المذهب أو تحول من فقه إلى تقديس وانتماء لا يقبل من يختلف معه، وأفضل مثل على ذلك هو ذلك العنف الّذي كان يحصل بين الأحناف والشافعيّة، وهو مما أمر صعب ومؤلم جدّا.

أي إنّ هذا رجع إلى السياسة، وإلى الرغبة في الاستعلاء، والتخلّص بالعنف ممن يختلف في مسائل تبتن بأصلها على الاجتهاد.

أسباب الاختلاف:

لا بدّ من التمييز بين أسباب الخلاف الّذي تكون شيئا طبيعيّا ومنتجا عن ذلك الّذي يكون بسبب التعصّب ولا يكون إلا سيئًا.

وهناك أمور يعذر فيها الناس، بل إنّ الخلاف فيها من نعم الله على البشر حتى يتّسع لهم الخيار ولا يكون ثمَّ محمل واحد يحمل عليه الكافّة.

ومما يرجع إليه ذلك تفاوت الناس في الطبائع والميول وتفاضلهم في العقول والفهوم، فيتفاوت الناس بسبب ذلك في الحفظ وفي الاستنباط.

وأما ما يكون منه الخطر ومنه ينبثق الخراب فهو ما يكون من تفريق لجمعيّة الأمة ووحدتها، وربّما يمكن أن ننظر في ذلك التشخيص في قول الله عز وجل: (وَآَتَيْنَاهُمْ بَيِّنَاتٍ مِنَ الأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ)[1].

أي إنّ الاختلاف نشأ بينهم وبسببهم، وأنّ هذا يرجع لما كان بينهم من بغي وظلم وتجاوز، ظلم في العلم حيث لم يلتزموا بمنهج أهل العلم في الاختلاف، وبغي في التجاوز على الآخرين وبخس حقّهم وجعلهم كلا شيء.

---

[1] الجاثية 17.

قال الطباطبائي: تعالى يخبرنا أن الاختلاف نشأ بين التنّوع في نفس هذا الدين وإنما أوجده حملة الدين ممن أوتي الكتاب المبين من العلماء بكتاب الله بغياً بينهم وظلماً وعتوًّا.[1]

وقال السعدي: ثم نهاكم عن سلوك مسلك المتفرّقين الذين جاءهم الدين والبيّنات الموجِبة لقيامهم بله واجتماعهم فتفرّقوا واختلفوا وصاروا شيعا ولم يصدر ذلك عن جهل وضلال وإنما صدر عن علم وقصد سيّءٍ وبغيٍ من بعضهم على بعض.[2]

ويمكن أن تلحظ البغي الّذي يكون بين أهل العلم في أمور، فمن ذلك ما يكون بينهم من حسد، فقد يرى بعضُ الناس ما عنده أولى وأصوبُ من غيره، ويبلغ به الغرورُ بما عنده حدًّا يزدري به ما عند غيرهِ، ك إلى احتقار الآخرين والتشكيك فيما عند غيره.

وربّما يرجع ذلك إلى الإعجاب بالرأي الذي يحمل صاحبه على الغرور وتسفيه آراء الآخرين، وإيثارُ الهوى على الهدى الذي يمنع من قبول الحقِّ وإن كان واضحاً،

وربّما يرجع لعدم فهم سبب الخلاف، فهناك من لا يدرك بأنّ الاختلاف في الرأي عميق جدّا كامن في النفس لا يمكن نزعه، ولا يرجع لأنّ هذا معاند أو ذاك ضعيف العقل. بل كلّ يرى حجّته كما ترى حجّتك أنت، وربّما عجب من عدم رؤيتك ما ترى أنت.

وهنا أذكر لك أنّ أبا شامة المقدسي للموفق بن قدامة المقدسي، وشهد له بالعلم والفهم والإمامة في الدين، ثم قال عنه: لكنّ كلامه فيما يتعلق في العقائد في مسائل

---

[1] الميزان في تفسير القرآن: الطباطبائي 2- 122.

[2] تيسير الكريم الرحمن في كلام المنّان: السعدي 142.

الصفات والكلام هو على الطريقة المشهورة عند أهل مذهبه، فسبحان من لم يوضّح الأمر له، على جلالته في العلم ومعرفته بمعاني الأخبار والآثار.[1]

وقد عقب عليه الذهبي فقال: وهو-أي الموفق- وأمثاله متعجّبٌ منكم مع علمكم، وذكائكم كيف قلتم، وكذا كل فرقة تتعجب من الأخرى.[2]

ولطيف تعليق الذهبي، وهو كما قال بالفعل.

وربّما رجع إلى شهوة الزعامة وحبُّ الصدارة بحيث يسعى صاحب هذا المرض إلى أن يكون متبوعاً لا تابعاً؛ وآمراً لا مأموراً؛ ويدعوه ذلك إلى رفض ما عند الآخرين وعدم رأي من خالفه.

ومن ذلك سوءُ الظن بالآخرين حتى لا يثق بأحد، ولا يُصوّب له عملاً، وهذا يكشف عن سوء خلق وضيق نفس، بينما يدلّ عكس ذلك يدل على عقل من وفور العقل ومعرفة بطبائع الخلق.

ولهذا البغي صور ومظاهر يظهر بها، فمن ذلك أو من أخطرها جعل الجزئي كليّا أو النظري ضروريا، فيعمد إلى تضخيم الخلاف بحيث يخرج عن حجمه واعتباره ليأخذ حجماً أكبر منذ ذلك.

إنّ الدين فيه أصول وفروع، فهناك تعلق بفرعٍ ويضخمه، بل ويوالي ويعادي عليه. وأكثر ما يظهر ذلك في مسائل يشتهر الخلاف فيها بين المذاهب، مثل نكاح المتعة، حيث يذهب قوم إلى إباحته ويذهب الجمهور إلى عكس ذلك، والمخالف موجود دائما، إلا أنّ هناك من يرى أنّ هذه المسألة ليست فرعية كغيرها مما يختلف

---

[1] ذيل الروضتين في أخبار الدولتين: أبو شامة 139.

[2] سير أعلام النبلاء: الذهبي 22- 172.

الناس فيه، بل هي أصل. ومثل من يذهب إلى استحباب هذا أو ثبوت ذاك. وللأسف، فإنّ من كبار أهل العلم من وقع في ذلك، حتى أن سفيان الثوري وغيره من الأئمة **يذكرون في عقائدهم** ترك الجهر بالبسملة لأنه كان عندهم من شعار الرافضة، كما يذكرون المسح على الخفّين لأنّ تركه كان من شعار الرافضة.[1]

كما يكون بتغليب ما هو أهم على ما هو أقلّ من ذلك، كتقديم أي انتماء على وحدة الإسلام واسمهم الجامع لهم، وهذا من أخطر الأمور التي لا يقتصر خطرها على الجماعة، بل وتأكل أوّل ما تأكل الطوائف التي يجعل لها من التقديس والاعتبار ما لا يرجع إلى دليل أو نظر، بل يرجع إلى شهوة السلطة والرغبة في تفريق الأمة ولو دون وعي.

مكمن الخلل:

قد تقول: إنّ تقول الاختلاف الديني لا بدّ منه، لكن أليس الخلاف السياسي كذلك؟ فلا بدّ من وجود خلاف فيهما معا - أي فيما كان دينيا وما كان سياسيّا- وهو يرجع إلى اختلاف الناس في النظر والتفكير، فأين تكمن المشكلة؟

إنها ليس في الخلاف السياسي المحض، بل تكمن في الخلاف السياسي الّذي يكون على أسس دينية، فهو يقصي الآخر ويستبيحه.

لاحظ أن السلف كانوا حريصين على أن يجعلوا الخلافات بينهم سياسية رغم أنها على أسس دينية، لكي لا يفهم منها أنّها مؤبدة لا يتصور فيها أي تقريب أو اشتراك.

بل حتى في الأفكار الدينيّة التي ربّما تتعلّق بمسائل لا تتعلّق ظاهرا بالسياسة، وهي فعلا كذلك. إلا أنّ من يتعامل معها يتعامل معها لا باعتبارها أفكارا تقبل الخطأ والصواب، بل باعتبارها ذاته وانتماءه.

---

[1] منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدريّة: ابن تيميّة 4- 75.

الوحدة:

ما هو المقصود من الوحدة؟ إن أريد بها وحدة الدين والاعتقاد فهذا حاصل كما قال عز وجل: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)[1]، فما دام يجمعها اعتقاد بإله واحد هو الله عز وجل، ونبيّ واحد هو محمد (ص)، تؤمن بكتاب واحد، تتجه بصلاتها إلى قبلة واحدة، فهذا كافٍ بالفعل.

وأما ما عدا ذلك، فليس مطلوبا، كذب من قال بأنّ المكلّف مطلوب منه أن يعتقد بأنّ كلام الله قديم أو مخلوق، أو أن الكسب ثابت أو ليس كذلك، بل المطلوب ما عليه أهل القبلة عموما كما قال عز وجل: (آَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ)[2].

وهناك من يرى أنّ هذا ليس كافيا، وأنّ المطلوب هو توحيد بلدانها بالفعل، ورفع الحدود فيما بينها، فهذا خطأ في الفهم بين ما هو ممكن وما تتمنّاه النفس.

بالفعل نحن نتمنّى ذلك، ليس هذا ممكنا، فالآن لو أردت أن تُحدث وحدة من هذا النوع بين بلدين متحادّين تجمعهما لغة ومصالح، لكان أمراً صعبا اقتصاديا وسياسيّا اجتماعيا، فكيف إذا أردت أن تفعل ذلك بدول كثيرة، تختلف نظم حكمها وتختلف أحوالها في كلّ شيء.

إنّ المفارقة هي أنّنا نريد الآن تحقيق الوحدة في بلدٍ واحد أصلا، لكن عبثت به قوى التّخريب والطائفيّة التي تريد أن تحقّق مكاسبها على حساب البلاد والعباد. وهي قوى فساد تدافع عن مصالحها على حساب الأمة، ولو كان بتدميرها وقتل أبناءها.

[1] الأنبياء 92.

[2] البقرة 285.

الوحدة المطلوبة:

إنّ أخطر ما وقع فيه أهل الدعوة إلى الوحدة والتقريب هو الخلط بين ما هو ممكنٌ وما ليس بممكن، فترى كثيرا منهم يدعو إلى أن تكون هناك وحدة بين البلدان ترفع فيها الحدود مرّة واحدة. وهذا وإن كان أملاً يعمل في القلب، إلا أنّ هناك فرقا بين ما تتمناه وما تدركه:

مـا كُلُّ ما يَتَمَنّى المَرءُ يُدرِكُـهُ   تَجري الرِياحُ بِما لا تَشتَهي السُفُنُ

لذا فهنا أمرٌ هام لا بدّ من فهمه، وهو أنّ كل ما ورد في القرآن عن الوحدة فهو لا يعني نفي الاختلاف المتجذّر في الطبيعة التكوينية بل أريد به أمـران، يمكـن أن يكون العمل عليهما، وهما: الوحدة السياسيّة والوحدة الدينيّة.

الوحدة السياسية:

وذلك باعتبار أنّ المسلمين يد واحدة، فلا يجوز لمسلمٍ أن يخذل أخاه أو يحاربـه، أو أن ينصر أحدا على أخيه.

وليس المراد جزما أن تكون هناك دولة واحدة لأهل الإسلام، فهذا وإن كان حسنا وربّما مطلوبا وإن كان متعسّرا، إلا أنّ وجود دول لا يمنع من تحقيق ما يسدّ مـسدّ ذلك إلى حدّ ما، وذلك بأن يكون هناك تعاون وتكافل بين تلك الدول.

وهذا يعني أن لا تعمل دولة ضدّ دولة أخرى، ولا أن تعـين أحـداً ضـدّها أو تتحالف مع أعداء الدين ضدّ دولة أو تهز كيانها أو تحدث البلابل بين أبنائها.

وهذا أقل ما يتصوّر، وهو بالتأكيد ممكن.

الوحدة الدينيّة:

وأما وظيفة أهل العلم، فتظهر في التحذير من البدع، وذلك لكونها –مع حرمتها الذاتية– هي أول ما تظهر التفريق بين الناس، وهي التي تجعل الناس تتخذ مفاهيم وطقوس لا أصل لها، ولا دليل عليها، وهي مما يجب أن يواجه لكن بأسلوب لا يعتمد التهييج ولا تعميق الخلاف.[1]

كما ينبغي أن يواجه أي طرح للتكفير، ويستأصل ويكشف ما فيه من خلل وسوء فهم. كما ينبغي أن يضع أهل العلم أنّ من أهم ما يجب عليه أن يحذروا منه ويلحظوه هو أن لا يسمحوا لأيّ حاكم أن يستخدمهم لتكفير عدو أو تفسيقه، فإنّ من المعروف أنّ الحكّام يحتجون العلماء ليعبّئوا الناس وليقنعوهم بما يعتقدون من أفكار.

كما يجب على أهل العلم أن يبذلوا الجهد ما أمكن لحفظ سلم المجتمع كما قال عزّ وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ)[2].

وهنا ينبغي أن نحذّر أهل العلم مما يحدث عند بعضهم من مغالطة الخلط بين وحدة الأمة ووحدة العقيدة، فإنّ الوحدة التي أمر الشارع بالحفاظ عليها هي وحدة الأمة التي لا يجوز أن يضحّى بها لأجل وحدة العقيدة، بل يجب الحفاظ على المشترك ومواجهة أي عدوّ من خارج، من هناك تظهر لك ما ذكرت لك من قبل عن حكمة هارون حيث عاتبه موسى بعد سجد بنو إسرائيل للعجل، فقال لأخيه: (خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ)[3]، أي إنّ ما يترتّب من مفسدة يمكن أن

---

[1] يمكن هنا أن تطلع على رسالة "ما قلّ ونفع في التعامل مع أهل البدع"

[2] البقرة 208.

[3] طه 94.

تحدث لو جابه هارون هؤلاء الّذين اتبعوا السامريّ كان يمكن أن تكون أكبـــر ممـــا أحدثوا من عبادة العجل!!

وهنا درس لأهل العلم، فربّما تجد من الساسة والحكام من يدّعي الإسلام وهو لا يترك أمرا ممكنا إلا فعله لتفريق الأمة حتى يتجرّد من أي وصف بصدق أو شرف، ومع ذلك يجد من يؤيّده على ذلك ما دام يظهر رسوم الدين.

تصحيح الفهم:

هنا أريد أن أشير إلى بعض الأفكار الخاطئة التي تجدها عند بعض الجهات عـــن مفهوم الوحدة وإمكان تطبيقه. فهناك من يرى أنّ الوحدة لا تكون إلا إذا تخلّى مـــن يختلف معه في الرأي عما يعتقده، وصار تابعا له في الرأي، وهذا فهـــم ســـقيم، ولا يمكن أن يتحقّق.

هكذا؟ تنازل عن مذهبك وتعالَ معي، ياللسذاجة!! وقبلُ قيل: من أراد أن يطـــاع فليطلب ما يستطاع.

إذ كيف تطلب من شخصٍ بكلّ هذه البساطة أن يترك اعتقاده ومذهبـــه ليكـــون معك؟ ثمّ يمكن أن يقول لك هذا: ولماذا لا تترك أنت ما أنت عليه وتكون مثلي حتى نتوحّد؟

طبعا ليس جواب هذا السؤال صعبا عند هؤلاء: لأننا على حقّ وأنتم على باطل.

هنا نبيّن أنّ الوحدة إذا أردنا أن نتعرّف على إمكان تحققّها تكون بحـــسب الفهـــم على فهمين: فإن فهمت الوحدة على أنّها تعني إلغاء من يختلف معك حتى يكون على رأيك ووفق ما أنت عليه، فهذا أمر لن يكون.

وذلك لأنّه كثير من الناس يرى أنّ الوحدة ليست إلا أسلوبا لتذويب الجماعات أو إلغاءها، بينما الوحدة في حقيقتها تكامل وهي كذلك استفادة مـــن الآخـــرين، وأمـــن وتأمين للمجتمع حتى ينمو وينضج.

أما إذا فهمتها على أنّها قبول بمن يختلف معك كما هو، مع حصول تحاور يزيل الإحن والبغضاء، فهذا ممكن جدّا، بل هو حلّ ممتعيّن.

وهناك من يرى أنّ الحلّ الأفضل هو أن يترك كلّ مذهب يمارس تديّنه وطقوسه على طريقته، ودون أن يتدخّل أحد فيما يفعل الآخر. وهذا ليس أقرب إلى الصواب ممن سلف، وذلك أنّ الدين كما نفهمه ليس هو الدين كما شرع، بل ظهرت فيه مفاهيم وطرأت عليه أمور ليست منه في شيء، وهذا لا بدّ من العمل على تخليص الدين منها. وإلا أصبح التديّن نقمة، وأدى ذلك إلى نفور الناس منه وتوجّهها نحو الإلحاد أو بقاءها على التخلّف.

بتعبير آخر: لا يمكن أن نختزل مشكلّة التدين أو فهم الدين بهذه المسألة – أقصد الوحدة– على أهميّتها وجوهريّتها، بل لا بدّ أن يعمل العقل، ولا بدّ أن يكون هناك نقد لكثير مما رسخ في أذهاننا في مفاهيم أو طقوس ليس لها أصل.

سأضرب لك مثلا: في الهند هناك من أديان كثيرة تختلف في ومفاهيمها وطقوسها، ومع مرور الوقت صار هناك تفهّم واحترام بين الناس. فمن يعبد الفأرة لا يضحك ممن يعبد البقرة، ومن يعبد الشمس لا يسخر ممن يعبد القمر، وهكذا.

هذا شيء جيّد من حيث سلم المجتمع، لكن هذا يبقى خطأً يؤثّر على مفاهيم الإنسان وسلوكه، ويمكن أن تجد أمثلة على ذلك كمشكلة المنبوذين أو التعامل مع المرأة وغير ذلك.

فضلا عن أنّ أهم وظائف الدين هو أن يجمع الناس ويخلّصهم من التشتّت وتقديس أشياء تدفع الناس إلى التنازع، لأنّ كلّ إنسان يرى أنّ دينه حقّ مطلق، وهو مستعدّ لأن يدفع حياته إذا اقتضى ذلك.

لذا، فبمقدار ما تكون الوحدة مهمّة، فإنّ تطهير الدين من البدع مهمّ، ولا يمكن القبول مثل هذا الطرح الّذي يهدف لغلق باب النقد.

وهذا ما لا يمكن.

الخوف من الوحدة:

هناك من يرى أنّ الوحدة أمر مرفوض، لأنّها تؤدي إلى تذويب الهويّات، وهذا أمر يجب أن نعيه. إنّ ما هو مطلوب منا بالفعل شرعا وما تقتضيه سيرة العقلاء في تدبير أمورهم هو أن نلتقي على ما يجمعنا فحسب، ويتفهّم بعضنا بعضا فيم نختلف فيه.

هناك من يقول: نحن ندعو ونعمل للوحدة، لكن بشرط أن تكون على الكتاب والسنّة، وهناك من قول بأنّ الوحدة لا تكون إلا تحت ولاء لهذا المذهب الحقّ دون غيره، ولا شكّ أن هذا طرح غير معقول ومدمّر أيضاً. وهو أيضا دعوة للتدمير وللتفريق أيضاً، وهذا ما حصل بالفعل.

إنّ ما نعى إليه هو التقريب، وهو أمر ممكن لكنّه صعب، وهو يحتاج إلى تفهّم وإلى وعي ليس بضرورة ذاك فحسب، بل وقبل ذلك إلى حجم الخطر الّذي يحدّق بنا.

إنّ ما أوصلنا لهذه الحال هو عدم احترام من يخالفنا، وتعاملنا وكأنّنا شيء متفرّد لا يجمعنا بمن معنا في الدين أو الوطن شيء، من هنا دخل إلينا وتسلّل العدو، وهو عدوّ كامن في النفس قبل أن يكون من خارج.

ونريد هنا أن ننظر لأسباب التمذهب، أي ظهور المذاهب باعتبارها أهمّ مظهر للاختلاف.

الفصل الثاني
أضرار الفرقة

كلّ ما في الفرقة شر، وكلّ ما فيها ضرر. لكن يمكن هنا أن نشير إلى أبرز ما فيها، وأكثر ما يمكن أن يمثّل خطراً على الأمة في وعيها ووجودها:

تحطيم المجتمع:

أضف إلى ذلك، فإنّ التفريق لا سيّما إذا حدث في مجتمع واحد؛ حول ذلك المجتمع من تآلف إلى تنافر وتباغض، وربّما أدى ذلك إلى عنف يعصف بالبلد ويحطّم ما بُني فيه، حتى تسفك الدماء وتهتك الحرمات وتستنزف الأموال، وما إلى ذلك من ضرر لا يحيط به وصف كما رأينا في بلدنا.

ومن ضرر الفرقة والاختلاف أنّها بها تخرب البلدان وينتشر الجهل، ويسود التخلّف، ويحكم بها المفسد، فلا يجد من يضرب له يدا.

وبسببها تسال الدماء وتهتك الحرمات، وبها تستنزف العقول ويربو الدجل وينمو التخلّف، وما إلى ذلك من أضرار فوق الحدّ والحصر.

تمكين العدو:

ومن أهم أضرار الفرقة أنّها تفتح للعدو مجالا حتى يبلغ من الأمّة ما يريد، ومن قديم طبّق هؤلاء سياسة عرفت عندهم بسياسة "فرّق تسُد" وقد أحسنوا استعمالها.

وأعجب العجب هو أن ترى من الأمّة من يرى أنّ عدوّه مهما كان واضح النوايا فهو خير له من أخيه في الوطن والدين. لذا لن يتأخر في أن يمدّ له يدا بذلك.

لقد كان النزاع بين الدولتين بين الدولة الخوارزمية والدولة العباسية من أهم عوامل ذلك الحدث المروّع الّذي حصل عندما اكتسح المغول بلاد المشرق كلّها وأسقطوا الخلافة.

ومن أعجب ما حصل ما كان في أصفهان، وقد ذكر ابن أبي الحديد أنّ المغول نزلوا عليها مراراً سنة 627 هـ، وقتل من الفريقين مقتلة ولم يبلغوا منها غرضاً. حتى اختلف أهل أصفهان في سنة ثلاث وثلاثين وستمائة وهم طائفتان حنفية وشافعية وبينهم حروب متصلة وعصبية ظاهرة.

فخرج قوم من أصحاب الشافعي إلى من يجاورهم ويتاخمهم من ممالك التتار فقالوا لهم: اقصدوا هذا البلد حتى نسلّمه إليكم.. فنزلوا على أصفهان في سنة ثلاث وثلاثين المذكورة وحصروها. فاختلف سيفا الشافعية والحنفية في المدينة حتى قتل كثير منهم وفتحت المدينة؛ فتحها الشافعية على عهد بينهم وبين التتار أن يقتلوا الحنفية ويعفوا عن الشافعية، فلما دخلوا البلد بدأوا بالشافعية فقتلوهم قتلاً ذريعاً، ولم يقفوا مع العهد الذي عهدوه لهم ثم قتلوا الحنفية، ثم قتلوا سائر الناس وسبوا النساء وشقوا بطون الحبالى ونهبوا الأموال وصادروا الأغنياء ثم أضرموا النار فاحرقوا أصبهان حتى صارت تلولاً من الرماد.[1]

أليس أمرا عجيبا، وهم يواجهون خطر المغول، وهم يعرفون أنّ هؤلاء أمّة وثنيّة أهل بداوة لا تعرف الرحمة طريقا لها لقلوبهم، ومع ذلك فقد رأيت ما فعلت الشافعيّة بأخوتهم، فكان ما كان مما حلّ بهم.

وكذلك لنا أن نقرأ قول ابن خلدون عن عهد المستعصم بالله: وكانت الفتنة ببغداد لا تزال متصلة بين الشيعة وأهل السنة وبين الحنابلة وسائر أهل المذاهب.[2]

---

[1] شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد 8- 237.

[2] مقدمة العبر وديوان المبتدأ والخبر: ابن خلدون 3- 662.

وتعجب ممن يرى العدو على بابه يطمع به، فلا يتّحد مع أخيه ولو بمقـدار مـا يدفع الفتنة، بل هو مصرّ عليه ثابت على غيّه، حتى يقع عليه من البلاء ما لا يدفع. فهؤلاء هم كما قال الرصافي:

كلابٌ للأجانب هُم ولكنْ على أبنـاء جِلدَتهِم أسودُ

نموّ الدجل:

ومن ضرر الفرقة أنّ تسمح للدجاجلة باستغلال عقول الناس، والضحك علـيهم، ودفعهم حيث يشاء هؤلاء الكّذابون، وما أكثر الشواهد على ذلك!!

وقد كان ببغداد رجل في أيام هارون الرشيد متطبّب يُطبّب العامة بصفاته، وكان دهرياً يظهر أنه من أهل السنة والجماعة ويلعن أهل البدع، ويعرف بالـسُنّي، تنقـاد إليه العامة. فكان يجتمِع إليه في كل يوم بقوارير الماء خَلْقٌ من الناس، فإذا اجتمعوا وثب قائماَ على قدميه فقال لهم: معاشر المسلمين، قلتم: لا ضارٌ ولا نـافع إلا اللّـه، فلأي شيء مصيركم إلي تسألونني عن مضاركم ومنافعكم؟!! الجـؤوا إلـى ربّكـم وتوكلوا على بارئكم حتى يكون فعلكم مثل قولكم. فيقبل بعضهم على بعض فيقولون: إي واللّه قد صدقَنَا، فكم من مريض لم يُعالج حتى مات! ومنهم من كان يتركه حتى يسكن ثم يريه الماء فيصف له الدواء، فيقول: إيمانُكَ ضعيف، ولولا ذلـك لتوكّلـت على اللّه كما أمْرَضَكَ فهو يُبْرِئك، فكان يقتل بقوله هذا خلقاً كثيراً لتزهيده إياهم فـي معالجة مرضاهم.[1]

هذا الرجل دجّال، وهو كما قيل دهريّ أي زنديقٌ ملحد، ومع ذلك فهـو علـى مذهب أهل السنّة والجماعة، ويتحامل على أهل البدع!! أمـا كيـف اجتمـع هـذان

---

[1] مروج الذهب ومعادن الجوهر: 1- 363.

الوصفان، فلا تعجب مما قال، لكن من هذا القطيع الّذي يجتمع إليه، فلا يجدون ذلك صعبا.

والغريب أنّ هذا الرجل كان يتهكّم منهم، فكان يقول: "معاشر المسلمين، قلتم: لا ضارٌّ ولا نافع إلا اللّه" يقولها وهو ساخر بعقيدتهم مستهزئً بها، لأنّه لا يرى رأيهم ولا يعتقدون بما يعتقدون به.

التكسّب بالفتن:

ومن خطرها أنّها تفتح بابا للتكسّب بدين الناس وأمنهم، وهذا من أهم أضرارها وأوضحها، فهناك من يستغلّ ذلك ليكسب. ولما كان الكسب يتحقّق بإثارة العداء؛ فإنّك تجد هؤلاء أكثر الناس دفعا نحو الفتنة.

وقد كان أمر هؤلاء -أي التكسّب بالدين والضحك على الناس- قديما، وقد ذكر الثعالبي في حيل المتسوّلين أنّ هناك قوماً يخضبون لحاهم بالحناء، ويدعون أنهم شيعة ويحملون السبح والألواح من الطين ويزعمون أنها من قبر الحسين بن علي (رض) فيُتحِفون بها الشيعة.[1]

وذكر أنّه كان هناك قوم يحضرون الأسواق فيقف واحد جانباً ويروي فضائل أبي بكر (رض)، ويقف الآخر جانباً ويروي في علي (رض)، فلا يفوتهما درهم الناصبي والشيعي، ثم يتقاسمان الدراهم.[2]

أي إنّ هذين المتسوّلين يتّفقان، هذا ينشد في فضائل أبي بكر، وهذا في فضائل علي، وكلّ يحصل على شيء من مال، ثمّ يجتمعان فيقتسمان ما حصلا عليه.

[1] يتيمة الدهر في محاسن شعراء العصر: الثعالبي 1- 446.

[2] يتيمة الدهر في محاسن شعراء العصر: الثعالبي 1- 446.

ولو كان الأمر كذلك لهان، لكن ما هو أشد في هذا الزمن هو أن تجد وسائل الإعلام التي تتسابق بينها لنشر الفتنة، وهذه وجدت الأمر مربحا جدّا، فما إن تفتتح قناة من تلك التي تثير الفتن حتى تنهال عليك الأموال تبرّعا أو بغي ذلك كأنّها مطر. لذا لا تعجب أنّ تجد أن غلاة المتطرّفين وعتاتهم يحب بعضهم بعضا وإن سمعت ما يكون بينها من سبّ وشتم، وذلك أنّ كلاًّ منهما يعتاش على الآخر، ولولا ذاك لما كان.

وهكذا، يجد هذا الفهم من ينتفع به، ومن يحسن أن يستغلّه لا سيّما في هذا الزمن الّذي كثرت فيه الفتن، ووجدت من يستثمرها.

لقد حذّر النبيّ (ص) من هذه الحال التي نحن فها فقال: يُوشك الأمم أن تَداعى عليكم كما تَداعى الأَكَلة إلى قصعتها، فقال قائل: ومن قلّة نحن يومئذ؟ قال: بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء[1] كغثاء السيل، ولينزعنّ الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفَنَّ الله في قلوبكم الوهن، فقال قائل: يا رسول الله، وما الوهن؟ قال: حبُّ الدنيا وكراهية الموت.[2]

وقال رسول الله (ص): دبّ إليكم داءُ الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء، والبغضاء هي الحالقة حالقة الدين لا حالقة الشعر والذي نفس محمد بيده لا تؤمنوا حتى تحابوا أفلا أنبئكم بشيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم.[3]

---

[1] الغثاء: ما يحمله السيل من وسخ.

[2] السنن: أبو داود 2- 514، المسند: أحمد 5- 278.

[3] المسند: أحمد 1- 164، الجامع الصحيح: الترمذي 4- 664.

لكن، كأنّهم ما قرءوا ذلك، أو قرءوا ذلك ولم يفقهوا ما قيل لهم. بل لعمري لقد قرءوا وفقهوا، لكن غلبت على قلوبهم العصبيّة وحب الدنيا وشهوة السلطة، واختلط الأمر عليهم حتى رأوا الحقّ باطلا والباطل حقّا.

إنّ من غير المعقول أن ننظر إلى ما يفرّقنا عن غيرنا من المسلمين ونغضّ النظر عمّا يجمعنا، وأنت تعلم أنك لو نظرت إلى ما يفرّق لما اجتمعت مع آخر.

إن عدم الالتزام لهذا الأصل لا يؤدي إلى البُغضة التي نهى الله عنها فحسب، بل إنها تخدم أعداء الدين والوطن، وتضرّ الجميع ولا تنفع أحداً.

الفصل الثالث
عوائق التقريب

لا يمكن أن نحقّق شيئا لتحقيق هدف التقريب ما لم نحدّد ما هي العوائق التي تعرض هذا المشروع. وهنا نريد أن نقف عند أهمت تلك العوائق التي تجد من يحاول أن يستثمرها لمنع التقريب:

السياسة:

ليس يخفى عليك بأنّ من أهم العوائق التي تقف بوجه التقريب هو السياسة، فالساسة لا يجدون شيئا يرفعهم مثل تخويف جماعة من جماعة أخرى في المجتمع. وتزداد الحاجة إلى ذلك فيما لو كان هناك فشل في العمل، فيحاول أن يعمي عيون الناس ويلهيهم بأمور من هذا النحو.

لقد كان من أهم الأخطار التي وقعت ولا تزال عندما يحاول بعض حكّام السوء أن يفرض رأيا ما، ويجعله نافذا في بلدته دونما سواه، ويضرب من اعرض عليه، بل من خالفه.

وهذا ما فعله السلاجقة لاسيّما محمود بن سبكتكين[1]، قال ابن طاهر: وسمعت أبا إسماعيل يقول: قصدت أبا الحسن الخرقاني الصوفي، ثم عزمت على الرجوع، فوقع

[1] هو السلطان محمود بن سبكتكين الغزنوى يمين الدولة ابن الأمير ناصر الدولة، فاتح الهند. امتدت سلطنته من أقاصي الهند إلى نيسابور. وكانت عاصمته غزنة (بين خراسان والهند) وفيها ولد سنة 361 وتوفي فيها سنة 421 . مات أبوه وخلف ثلاثة أولاد، هم: محمود وإسماعيل ونصر. جرت بينهم حروب، ظفر بها محمود واستولى على الإمارة سنة 389 وأرسل إليه القادر بالله العباسي خلعة السلطنة. قصد بلاد خراسان فاستلب ملكها من أيدي السامانية، وصمد لقتال ملك الترك بما وراء النهر. كما

في نفسي أن أقصد أبا حاتم بن خاموش الحافظ بالري، وألتقيه - وكان مقدّم أهل السُنَّة بالريّ- وذلك أن السلطان محمود بن سبكتكين لما دخل الري، وقتل بها الباطنية، منع الكلٍّ من الوعظ غير أبي حاتم، وكان من دخل الريّ يَعرِض عليه اعتقاده، فإن رضيه أذن له في الكلام على الناس، وإلا فمنعه.[1]

وهذا لعمري من أهم دواعي الفتنة والتفريق، وهذا أمر ما زال في بعض الممالك والبلدان مستمرّاً، وهم يظنّون أنّهم بذلك يحمون سلطانهم عندما يستند لطائفة ضدّ طائفة (قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ)[2].

كذلك، فعل بنو بويه، حيث أشاعوا في عصرهم تلك المواكب التي كانت تخرج يوم عاشوراء ولم يكن لها وجود من قبل، قال ابن كثير: وقد أسرف الرافضة في دولة بني بويه في حدود الأربعمائة وما حولها فكانت الدبادب تضرب ببغداد ونحوها من البلاد في يوم عاشوراء، ويذر الرماد والتبن في الطرقات والأسواق، وتعلق المسوح على الدكاكين، ويظهر الناس الحزن والبكاء، وكثير منهم لا يشرب الماء ليلتئذ موافقةً للحسين لأنّه قتل عطشانا.

ثم تخرج النساء حاسراتٍ عن وجههنّ ينُحن ويلطِمن وجوههن وصدورهن، حافيات في الأسواق إلى غير ذلك من البدع الشنيعة، والأهواء الفظيعة، والهتائك

جعل دأبه غزو الهند مرة في كل عام، فافتتح بلادا شاسعة، واستمر إلى أن أصيب بمرض لم يضطجع بسببه على فراش بل كان يتكئ جالسا، وظلّ على هذه الحال سنتين حتى مات وهو كذلك.

كان حازما صائب الرأي، يجالس العلماء، ويناظرهم. وكان من أعيان الفقهاء، فصيحا بليغا، استعان بأهل العلم على تأليف كتب كثيرة في فنون مختلفة، نسبت إليه، منها كتاب "التفريد" في فقه الحنفية، نحو ستين ألف مسألة.

[1] سير أعلام النبلاء: الذهبي 18- 507.

[2] التوبة 30.

المخترعة وإنما يريدون بهذا وأشباهه أن يشنعوا على دولة بني أمية، لأنّه قتل في دولتهم.

وقد عاكس الرافضة والشيعة يوم عاشوراء النواصب من أهل الشام، فكانوا إلى يوم عاشوراء يطبخون الحبوب ويغتسلون ويتطيبون ويلبسون أفخر ثيابهم ويتخذون ذلك اليوم عيدا يصنعون فيه أنواع الأطعمة، ويظهرون السرور والفرح، يريدون بذلك عناد الروافض ومعاكستهم.[1]

ولا يخفى عليك أنّ مثل هذا السلوك يثير حفيظة الآخرين، ويدفعهم لموقف معاكس كما رأيت، وكما ذكر. لكن كان بنو بويه مع ذلك أهل تسامح مع من خالفهم في مذهبهم، وهذا يسجّل لصالحهم.

الوضع:

من العوائق تلك الأحاديث الأخبار التي وضعت، والتي تدعو إلى التفريق بين الأمة، وتنشر الحقد والتخوين فيما بينها.

وهذا من شرّ أسلحة التفريق وأخطرها، لأنّها تزيّت بثوب الدين، وتلفّعت به. ويمكن أن نمثّل لذلك بمثلين:

حدث الفرقة الناجية:

وقد وضع حديث يفيد بأنّ الأمة ستفترق إلى بضع وسبعين فرقة كلّها في النار إلا واحدة، فصارت كلّ فرقة تدّعي أنّها هي الناجية وما سواها حطب النار.

وهو حديث موضوع قطعا، مشكل سندا ومتنا، وسيأتيك فيه بحث مفصّل.

---

[1] البداية والنهاية: ابن كثير 8- 220.

إخواننا بغوا علينا:

لم يقبل عليّ بن أبي طالب أن يستغلّ الدين ليقصي من يخالفه، فعندما خرج عليه من خرج ظلما وبغيا بقي يتعامل معهم على أنّ أخوّة الدين تجمع بينهم جميعاً.

لقد سئل عليّ عن أهل الجمل: أمشركون هم؟ قال: من الشرك فرّوا، قيل: أمنافقون هم؟ قال: إنّ المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً قيل: فما هم؟ إخواننا بغوا علينا.[1]

"إخواننا" لله درّك يا أبا الحسن!! ومن غيرك يقولها؟! أبى أن يتنازل عن الأخوة حتى تحت بارقة السيوف التي شهرت في وجهه ظلما وعدوانا.

وروي عن جعفر بن محمد أنّه قال: إنّ عليا عليه السلام لم يكن ينسب أحدا من أهل حربه إلى الشرك ولا إلى النفاق ولكنه كان يقول: هم إخواننا بغوا علينا.[2]

إلا أنّ هذا التعبير أحرج من لا يعجبه هذا القول، وممن يحرف القول عن دلالته، فوضعت روايات تنفي ذلك.

فقد روى العياشي عن يحيى بن المساور الهمداني عن أبيه جاء رجل من أهل الشام إلى علي بن الحسين فقال: أنت علي بن الحسين؟ قال: نعم، قال أبوك الذي قتل المؤمنين؟ فبكى علي بن الحسين ثم مسح عينيه فقال: ويلك، كيف قطعت على أبي أنّه قتل المؤمنين؟ قال: قوله: إخواننا قد بغوا علينا فقاتلناهم على بَغيهم، فقال: ويلك أما تقرأ القرآن؟ قال: بلى، قال: فقد قال الله: (وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا) لرجل: لا بل في عشيرتهم، قال: فهؤلاء إخوانهم في عشيرتهم، وليسوا إخوانهم في دينهم. قال: فرّجت عني، فرّج الله عنك.[3]

---

[1] المصنف: ابن أبي شيبة 7- 535، السنن الكبرى: البيهقي 8- 173.

[2] قرب الإسناد: الحميري 94.

[3] كتاب التفسير: العيّاشي 2- 20.

وروي عن مفضل بن عمر عن أبى عبدالله جعفر الصادق قال: إنّ على بن الحسين كان في المسجد الحرام جالسا، فقال له رجل من أهل الكوفة: قال عليّ: إنّ أخواننا بغوا علينا؟ فقال له على بن الحسين: يا أبا عبدالله، أما تقرأ كتاب الله (وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا)؟ فأهلك الله عاداً وأنجى هوداً (وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا) فأهلك الله ثمودا وأنجى صالحا.[1]

وهذا ما جعل بعض أهل العلم يشكك فيما روي في ذلك، فقال الحرّ العاملي: هذا محمول على التقيّة.[2]

إلا أنّ ما ذكر لا يصح أما سندا، فأول الخبرين في سنده يحيى بن المساور وهو مجهول، وأما ثانيهما فروي عن مفضّل وهو كذّاب غالٍ.

وهذا كاف في إسقاط اعتبارهما.

وأما من حيث المتن، فإنّ الأخ هو من تشترك معه في أب أو أم أوكليهما، وقد يطلق مجازا ويراد به غالبا القرب والنصرة، لأنّ الأخ يكون أقرب إلى أخيه وأحسنهم نصرة لهم، حتى قال القائل:

أَخاكَ أَخاكَ إِنَّ مَن لا أَخاً لَه ۝ كَساعٍ إِلَى الهَيجا بِغَيرِ سِلاحِ

واستعمل في لسان الشارع فيما يكون بين أهل الإسلام، كما قال عز وجل: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)[3]

---

[1] كتاب التفسير: العيّاشي 2- 151.

[2] وسائل الشيعة في تحصيل مسائل الشريعة: العاملي 15- 83.

[3] الحجرات 10.

وقال رسول الله (ص): ..... لا تحاسدوا ولا تناجشوا[1]، ولا تباغضوا ولا تدابروا، ولا يبع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخوانا. المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يحقره.[2]

كما نفى النسبة التي ثبتت تكوينا، فقال: (قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)[3] تغليبا لأخوّة الدين عليها.

ويطلق الأخ عند العرب ويراد به من ينتسب إلى قوم ويرجع إليهم بنسب، كأن تقول: يا أخا بني تميم، وتريد به رجلا منتسبا إلى بني تميم. وبهذا المعنى استعمل فيما قرأت من قول الله عز وجل: (وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا)[4] و (وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا)[5] جريا على لسان العرب، وفيه ينسب الفرد أو إلى الأكثر، وهنا ليس الأمر كذلك، بل نسب كثير إلى قليل، حيث قال: أخوتنا. هذا رغم أنّ استعمالها مجموعة أي بلفظ "أخوة" قليل جدا، والغالب المسموع كثيرا أن يقول: أخو قيس أو أخو تميم، ونحو ذلك.

ثمّ ما وجه الأخوة هنا؟ أما النسب كما هو بين صالح وثمود وبين هود وعاد فغير موجود هنا، وأما النصرة فهي أبعد فهم يحارب بعضهم بعضا، فلم تبق إلا أخوة الدين التي وضع القوم هذه الأخبار كي لا يجدوا أنفسهم ملزمين بها.

ومما يؤكّد هذا الفهم، هو أنّ آية (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) جاءت بعد آية: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا...).[6]

---

[1] لا تناجشوا: من النَّجَش وهو أن يزيد في ثمن السّلعة وهو لا يريد شراءها ليوهم غيره بنفاستها فيقبل على شرائها بثمن أغلى مما تستحقّ.

[2] الصحيح: مسلم 8- 10.

[3] هود 46.

[4] الأعراف 65، هود 50.

[5] الأعراف 73، هود 61.

[6] الحجرات 9.

وهو يبيّن لك أنّ (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) ما جاءت إلا تعليلا للحكم السابق بوجوب الإصلاح بينهما، وهو كونهم أخوة.

الغلو:

وأما الغلو، فهو يعمي ويصمّ، فلا يكاد المرء يفهم شيئا أو يميّز بين صدق وكذب. وهو مع ذلك يغطي لأهل لدجل على اختلاف صورهم طريقا لخداع الناس.
كما إنّه يزرع التعصب وبغض المخالف، وهذا ما يبيّن لك خطر الغلو على مشروع التقريب.[1]

البدع:

وللبدع أثر سيّء في تفريق الأمة وتقسيمها، هذا فضلا عن تشويه الدين بل محقه، وإضعاف قدرة العقل على النقد وما إلى ذلك.
لذا كان من أهم ما يمكن أن يقوم به أهل العلم هو عدم الرضوخ للبدع ورفضها على أن يكون ذلك بحكمة حتى لا يؤدي ذلك لضرر أكبر من خطر البدع.[2]

فقه التفريق:

كان للفقه دور هام في تأكيد التفريق، وقد تقول: بأنّ الفقه مبني على الاجتهاد ولا معنى للاجتهاد ما لم يكن هناك اختلاف في الرأي. وهذا -لعمر الله- صحيح، لكن هناك أمور لها أهميّتها لا سوغ فيها الخلاف، وينبغي أن يعمل الفقهاء على مراجعتها. وسأعطيك مثالا على ذلك، وهو: أنّ المعمول به عند عامة الإمامية هو

---

[1] راجع كتاب "النجاة من دجل الغلاة" للمؤلف.

[2] راجع كتاب "البدعة في تعريف البدعة" للمؤلف.

تأخير وقت صلاة المغرب ووقت الإفطار عما عليه الجمهور حتى صار هذا شعارا لهم، عليه عملهم.

رغم أنّ هناك كثير من أهل العلم ممن أفتى بأنّ وقت صلاة المغرب سقوط القرص كما هو رأي الجمهور، وممن ذهب إلى هذا الرأي ابن أبي عقيل وابن الجنيد، والشيخ الطوسي، والصدوق، والشريف المرتضى، وابن البرّاج، وسلار الديلمي، والمحقّق الحلي والفاضل الصيمري، والعلامة المجلسي، والفيض الكاشاني، والوحيد البهبهاني، والمحقق النراقي، والشيخ رضا الهمداني، والمحقق النجفي، وغيرهم من المعاصرين كالمحقق الخوئي.

وقد ذهب هؤلاء إلى هذا الرأي لأنّ الروايات التي دلّت على ذلك أكثر عدداً وأصح سندا.

نعم، ظهر القول الآخر وهو تحقّق الغروب بذهاب الحمرة ابن سعيد الحلي والمحقق الآبي، ثم ظهر عند كثير من أهل العلم. وهؤلاء رأوا بأنّ هذه الروايات التي دلّت على أن الغروب يكون بسقوط القرص، يمكن طرحها بحملها على التقية لموافقتها الجمهور[1]، أو لأنّ الاحتياط ليس معها.

قال رجل للإمام جعفر الصادق: أؤخّر المغرب حتى تستبين النجوم؟ فقال: خطابيّة![2] إنّ جبرئيل نزل بها على محمّد (ص) حين سقط القرص.[3]

وروي عن أبان بن تغلب عن الربيع بن سليمان وأبان بن أرقم وغيرهم قالوا: أقبلنا من مكة حتى إذا كنّا بوادي الأخضر؛ إذا نحن برجل يصلّي ونحن ننظر إلى شعاع الشمس، فوجدنا في أنفسنا، فجعل يصلي ونحن ندعو عليه!! حتى صلى ركعة ونحن ندعو عليه ونقول: هذا من شباب أهل المدينة، فلما أتيناه إذا هو أبو عبد الله

---

[1] وهذا أمر سنقف عنده، وهو القول بأنّ ما جاء من خبر وافق، فإنّه يطرح ولا يؤخذ به.

[2] أي إنّ تأخيرها من بدع أبي الخطاب وهو غالٍ ملعون.

[3] تهذيب الأحكام: الطوسي 2- 28، علل الشرائع: الصدوق 2- 350.

جعفر بن محمد، فنزلنا فصلّينا معه وقد فاتتنا ركعة، فلما قضينا الصلاة قُمنـــا إليـــه فقلنا: جعلنا فداك هذه الساعة تصلي؟! فقال: إذا غابت الشمس فقد دخل الوقت.[1]

إنّ وصف الإمام جعفر الصادق بأنّ تأخير صلاة المغرب خطّابية أمر خطيـــر، كان ينبغي أن يجعل المرء يتوّقف جدّا عندها، فهو يذكر بأنّ هـــذا ممـــا فعـــل أبـــو الخطاب وهو من أخطر الغلاة وأكثرهم شرّا.

كما إنّ سيرته الفعلية في وقت إيقاعه صلاة المغرب بغياب القرص كان ينبغـــي أن يمنع من الفتيا بأنّ وقتها هو غياب الحمرة المشرقيّة.

إنّ من الغريب أن تجد من يفتي بذلك ويتذرّع بالاحتياط، ولأيّ شيء يحتاط؟ أفما كان أولى أن يحتاط لجمع الأمة ففي صلاتها؟ لقد هذا أولى من أن يحتاط ليوفّق بين روايات تختلف في قوّتها وعددها لصالح ما هو أقلّ عددا وأضعف سندا!![2]

لذا، ينبغي أن يتصدّى أهل العلم لذلك، وبدل أن يحتاط لهذه الروايات، فعليـــه أن يحتاط لجمع أمر الأمة بدل تشتيتها وتفريقها.

مخالفة العامّة:

رويت عدد من الروايات عن أئمة أهل البيت تذكر بأنّ من أهمّ ما يمكن أن ينظر عند الحكم برجحان حديث ما هو مخالفته للعامّة وجمهور أهل القبلة!!

---

[1] تهذيب الأحكام: الطوسي 2- 28.

[2] وإذا كان هناك خلاف في تحديد وقت المغرب كما قرأت، إلا أنّ هناك أمرا غريبا في تحديـــد وقـــت صلاتي الفجر والظهر. فقد اتّفق أهل القبلة على أنّ وقت صلاة الفجر يبدأ عند الفجر الصادق وهو نور يعترض في الأفق ثم يمتدّ وينتشر، إلا أنّ القوم يختلفون فيما بينهم في الأذان، وهذا أمر غير مـــبرّر وغـــير معقول. وكذا في صلاة الظهر، فإنّ وقتها يكون بزوال الشمس، وتحديد سهل مضبوط لا يقبل اختلافا، إلا أنّك تجد القوم يختلفون في وقتها أيضا بدقائق، وهذا كذلك غير مبرّر وغير مفهوم.

وقد روى الصدوق عن علي بن أسباط قال: قلت للرضا: يحدث الأمر لا أجد بداً من معرفته، وليس في البلد الذي أنا فيه من أستفتيه من مواليك؟ قال: فقال: أحْضِرْ فقيه البلد فاستفته في أمرك، فإذا أفتاك بشيء فخذ بخلافه فإن الحق فيه.[1]

وهذه الرواية ضعيفة السند، فإن من جملة رواتها أحمد بن محمد السياري، وهو ضعيف.[2]

وروى عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعةٌ في دينٍ أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة أيحلّ ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حقّ أو باطل فإنّما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتا، وإن كان حقا ثابتا له؛ لأنّه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به، قال الله تعالى: (يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ) .... قلت: فإن كان الخبران عنكما مشهورين قد رواهما الثقات عنكم؟ قال: يُنظَر، فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة، فيؤخذ به ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة. قلت: جعلت فداك، أرأيت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب والسنة، ووجدنا أحدَ الخبرين مُوافقا للعامة والآخر مخالفا لهم، بأي الخبرين يؤخذ؟ قال: ما خالف العامة ففيه الرشاد.[3]

وعمر بن حنظلة لم يوثّق.

---

[1] عيون أخبار الرضا: ابن بابويه 1- 249.

[2] الفهرست: النجاشي 80، الضعفاء: ابن الغضائري ، الفهرست: الطوسي 66.

[3] الكافي: الكليني 1- 68.

وروي ابن بابويه عن محمد بن الحسن عن الصفّار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن رجل، عن يونس بن عبد الرحمن، عن الحسين بن السري قال: قال أبو عبد الله: إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخذوا بما خالف القوم.[1]

وهو مرسل كما إنّ الحسين بن الرسي مجهول ليس له ذكر.[2]

كما إنّ الخبر مروي في رسالة نسبت إلى الراوندي ونسبتها لم تثبت كما هو معروف.[3]

وروى أحمد بن إدريس عن أبي إسحاق الإرجاني رفعه قال: قال أبو عبد الله: أتدري لم أمرتم بالأخذ بخلاف ما تقول العامة؟ فقلت: لا ندري، فقال: إن عليّاً (ع) لم يكن يدين الله بدين إلا خالف عليه الأمّة إلى غيره إرادةً لإبطال أمره، وكانوا يسألون أمير المؤمنين عن الشيء الذي لا يعلمونه فإذا أفتاهم جعلوا له ضدا من عندهم ليلبسوا على الناس.[4]

---

[1] بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: المجلسي 235.

[2] لم يرد له ذكر في كتب الرجال.

[3] هناك شكّ في نسبة هذا الرسالة إلى الراوندي، وذلك ابن شهر آشوب في كتابه "معالم العلماء" ومنتجب الدين في كتابه "الفهرست" ترجما له، وذكر كتبه، لكن لم يذكر أحدهما رسالة بهذا الاسم، مع إنّ الثاني أطنب في ذكر شيخه. هذا مع إنّ الرسالة ذكر أنّها وجدت مختصرة بعد أن فقد منها شيء كثير في بعض الكتب وهذا مما يجعل احتمال تحريفها واردا جدّا.

وقد احتمل بعض أهل العلم أن تكون الرسالة للشريف الراوندي المعاصر للقطب الراوندي وأنّها نسبت للأخير اشتباها.

[4] علل الشرائع: الصدوق 2- 531.

وأبو إسحاق مجهول لم يرد له ذكر في كتب الرجال أو مهمل[1]، مع إنّـه الخبـر مرفوع وهو في حكم المرسل.

وروي عن أحمد بن محمد السياري عن علي ابن أسباط قال: قلت للرضا: يحدث الأمر لا أجد بدّاً من معرفته، وليس في البلد الذي أنا فيه أحد أستفتيه مـن مواليـك، قال: ائت فقيه البلد، فاستفته عن أمرك، فإذا أفتاك بشيء فخذ بخلافـه، فـإن الحـق فيه.[2]

وفي السند أحمد بن محمد السياري وقد ذكرنا أنّه ضعيف.[3]

وللأسف، فقد علّق الحر العاملي على هذا، فقال: من جملة نعماء الله على هـذه الطائفة المحقة أنه خلى بين الشيطان وبين علماء العامة، فأضلهم في جميع المـسائل النظرية حتى يكون الأخذ بخلافهم ضابطة لنا، ونظيره ما ورد فـي حـق النـساء: "شاوروهنّ وخالفوهنّ".[4]

وهذا رأي قاصر.

---

[1] لم يرد له ذكر في كتب الرجال، فهو مجهول حكما، إلا أني وجدت له ذكرا في كامل ابن الأثير وأنّه تولى بناء مشهد أمير المؤمنين عليّ في النجف.

[2] تهذيب الأحكام: الطوسي 6- 295، عيون أخبار الرضا: الصدوق 1- 249.

[3] وهناك من روى الخبر وذكر محمد بن أحمد السياري عن علي بن أسباط، إلا أنّ المحقق الخوئي قـال: الظاهر أن في النسخة تحريفا، والصحيح أحمد بن محمد السياري، وذلك إن محمد بن أحمد الـسياري لا وجود له، في كتب الرجال ولا في الروايات، غير هذه الرواية.

وهو كما قال.

[4] الإيقاظ من الهجعة في البرهان على الرجعة: العاملي 70.

كما ذكر العاملي الباب الثلاثين من أبواب أصول الفقه، من كتاب "الفصول المهمة" وهو: باب عدم جواز العمل بما يوافق العامة وطريقتهم، ولو من أحاديث الأئمة عليهم السلام مع المُعارِض.[1]

وأما من حيث المتن فيشكل على هذا الأخبار من وجهين، هما:

- لا يمكن لأحدٍ أن يقول: كلّ ما قاله فلانٌ فخالفه، لأنّ هذا مخالف لما هو ثابت في فطرة العقل وما وردت به أخبار من "أنّ الحكمة ضالة المؤمن" وأنّ "الرجال تعرف بالحق ولا يعرف الحقّ بالرجال".

بل لا بدّ أن ينظر إلى القول بما هو بغضّ النظر عن قائله، فإن كان خيرا أخذ به وإلا طرح.

- لا يوجد قول واحد للعامة يقابل قولا لأصحابنا، هذا ليس له وجود. بل كلّ مسالة تجد من الجمهور من يوافقنا فيها ومن يخالفنا، وليس من مسألة في فقه الجمهور وهو ليس فقها واحدا إلا وتجد من أصحابنا من يأخذ به أو يخالفه.

نعم، هناك أمور قليلة في الفقه من قبيل طواف النساء أو حبوة الولد الأكبر ليس لها وجود في فقه الجمهور، وهذا وإن كان موجودا إلا أنّه أقل من قليل، وأهم من هذا أنّه ليس له علاقة بموضوع البحث لأنّ ما لم يقل به أحد لا يمكن أن أخالف فيه العامّة!

أضف إلى ذلك، فإنّ هذا يؤسس لقطيعة بين أهل القبلة، وهو مخالف قطعا لما هو ثابت في الكتاب والسنّة من لزوم الوحدة والحفاظ عليها وذمّ الفرقة، وما إلى ذلك.[1]

---

[1] الفصول المهمة في أصول الأئمة: الحر العاملي 1- 575.

وعلى كلّ، فإنّ الأرجح عندنا ليس في طرح قاعدة "مخالفة العامّة" فحسب، بل ونرى أن موافقة الأحاديث التي تجدها في الصحاح والمسانيد تقوي الروايات التي ترد في كتب الرواية عن أهل البيت، ولا توهنها. وهذا هو الأمر العقلائي وهو أيضا ما يدعم مشروع الوحدة.

لكن، لما هو معروف فإن هناك روايات صدرت عن أئمة أهل البيت من باب التقيّة، وهذا هو المقصود هنا. وإلا فقد روي: " إذا أنزلت بكم حادثةٌ لا تجدون حكمها فيما روى عنا؛ فانظروا إلى ما رووه عن عليّ عليه السلام فاعملوا به"[2]، وذلك إذا لم يكن هناك شيء من طرق أصحابنا في هذا المسألة، وهذا لا ينسجم مع ما قيل أعلاه، لأنّه إذا كان ممكنا أن آخذ بشيء روي عنهم دون أن أجد له ما يسنده في كتبنا، فمن باب أولى أن آخذ ما أجده مسندا بشيء من ذلك.

رفض المخالف:

يمكنك أن تجد كثيرا من الروايات التي تذمّ المخالف، لكن لن تجد فيها ما يصحّ سندا أو ينهض دلالةً. ويمكن أن تجد كثيرا من الفتاوى التي تكفّر أو تفسّق، ومن يريد أن يفرّق الأمة ويشقّ صفّها يستطيع أن يجمع ما شاء منها. إلا أنّ ما ثبت من هذه الفتاوى لا يمكن أن تكون حجّة تعتمد؛ لأنّها لم تصدر من أحدٌ يُتعبّد بقوله، كما إنّها بنت وقتها.

وللأسف ترى من يريد أن يذمّ الشيعة يأتيك بما قاله ابن حزم أو ابن تيمية أو غيرهما، وحاول أن يوهم الناس بأنّها حكم الله في ذلك. وكذا تجد من يأت إلى رأي

---

[1] مع إنّه ينبغي إنصافا أن نتنبّه إلى أنّ عدم جواز العمل بالأحاديث الموافقة للعامة التي تثبتها هذه القاعدة إنما هو في حال معارضتها لأحاديث أخرى لا توافقهم، وهذا يعني أن مخالفة العامة ليست بنفسها دليلاً يستعمله الفقيه في استنباط الأحكام الشرعية، وإنما هي أحد المرجِّحات الدِّلالية التي يُرجِّح بها الفقيه أحد الحديثين المتعارضين اللذين لا يمكن الجمع العرفي بينهما.

[2] عدة الأصول: الطوسي 1- 149.

فقيهٍ هناك أو هناك ليثبت بأنّ من لم يعترف بإمامة علي بن أبي طالب فهو منافق أو كافر وما إلى ذلك.

وليس قول هذا بأكثر حجيّة من قول ذاك، إلا أنّ سيّء النية يمكن أن ينتفع بذلك وهو يوهم الجمهور بأنّ هؤلاء أهل علم وهم أقدر على فهم مراد الشارع.

إنّ هذا لا يرجع إلى رغب في التسيّد على حساب الأمة ومصالح الجمهور فحسب، بل ويرجع إلى جهلٍ عند بعض الناس بمراد الشارع ودلالة كلامه.

ويمكن أن تلحظ من ذلك تجاهل ما روي من أحاديث في كتب الحديث التي لم ترد من طرقنا بدعوى ضعف سند كلّ ما فيها، رغم أنّ سلف أصحابنا كانوا يأخذون بهذه الأحاديث ولا يرون في ذلك غضاضةً. فصرت تجد من يدعو لعدم الأخذ بأيّ شيء من ذلك وأيضا بوضع أسلوب في الاستنباط والبحث يتجاهل المخالف من المذاهب الأخرى[1]، خلافا لما كانت عليه سيرة سلف علمائنا[2].

كما يظهر ذلك ممن سمعنا من بعض من يدّعي العلم ممن يرى أنّ المطلوب هو ترك النظر أو الجدل مع المخالف، لا لما قد يكون في ذلك من أضرار أو لما ورد من أخبار في النهي عن ذلك، بل لتحقيق قطيعة بين الطرفين، تنهي أي احتمال أو دعوة للتقارب.

وأخطر من ذلك ما رأينا من بعض القوم ممن لا أجد ما يمكن أن يوصفوا به من إعلان نهج يعتمد سبّ المخالف بأقذع ما يكون من قول، وبألفاظ تمجّها الآذان،

---

1 وهذا ما ظهر منذ عهد المحقق الآبي في كتابه "كشف الرموز".

2 كما تجد عند الفاضلين والشهيدين، ومن قبل ذلك عند الشيخين والمرتضى وغيرهم من علمائنا.

بدعوى أنّنا مأمورون بالبراءة منهم ولعنهم، وما إلى ذلك[1]!!!! ومثل هؤلاء لعمري عظيم خطرهم ولا يجوز السكوت عليهم أو التهاون معهم.

تخلّف الجمهور:

وهذا أمر مفجع، وذلك أنّ الدين كان يعتبر رصّ الصفوف والتآلف من أهم الثوابت التي لا يجوز التفريط فيها، كما قال عز وجل: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)[2] ولو أردت أن تذكر كلّ ما ورد في ذلك لكان متعسّرا. إلا أنّ المفجع هو أن يتحوّل الدين من أداة للتجميع إلى أداة للتفريق، ويستغلّ في ذلك جهل يشيع بين الناس يمكن أن يستثمر في ذلك. وهو جهل تجد من يبذل كلّ جهد ليحافظ عليه، إذ لولاه لما أمكن تسيير الجمهور مثل قطيع لا يفقه شيئا.

وهناك كثير من الشواهد التي تبيّن ضعف عقل الجمهور، وهو ليس ضعفا لازما، بل بسبب طرح كان يقدّم لهم على أنّه حق.

وأحيانا يصل الأمر إلى سخف في العقل لا يحتمل، من ذلك ما ذكر ابن كثير قال: ثم دخلت سنة ثلاث وستين وثلثمائة فيها في عاشوراء عملت البدعة الشنعاء على عادة الروافض ووقعت فتنة عظيمة ببغداد بين أهل السنة والرافضة وكلا الفريقين قليل عقل أو عديمه، بعيد عن السداد. وذلك أنّ جماعة من أهل السنة أركبوا امرأة وسمّوها عائشة، وتسمّى بعضهم بطلحة وبعضهم بالزبير، وقال: نقاتل أصحاب

---

[1] وقد رأيت من هؤلاء شيخ سوءٍ يسبّ بعض الصحابة سبّا يترفّع عنه أخس الناس خلقا وأوضعهم درجة، ولو كان ممن لا يبالي بما قال ولوا بما قيل فيه.. وما كنتُ أحسبت أنّ من الممكن أن تجد رجلا شيخا يدّعي الشرف والعلم يطاوعه لسانه أن يتحدّث بمثل هذا القول في محفلٍ من الناس.
لكن... كلّ إناء ينضح بما فيه.

[2] آل عمران 103.

عليّ!! فقتل بسبب ذلك الفريقين خلقٌ كثير وعاث العيّارون في البلد فسادا، ونُهبت الأموال، ثم أخذ جماعة منهم فقتلوا وصلبوا فسكنت الفتنة.[1]

تصوّر أنّ هؤلاء كانوا يقومون بتمثيل واقعة الجمل، ويصل الأمر إلى أن يقتل بعضهم بعضا!! أهكذا يفهم التاريخ وهكذا يتمّ التعامل معه؟

لكن، لا تعجب، فعندما يكون العقل ضعيفا قابلا لتصديق أيّ شيء، فهذا يجعل من السهل أن تهيّج هذا الطرف ضدّ ذاك بأيّ رواية ما دام تصدقها ليس صعبا.

ثم زاد الأمر سوءً في النزاع بين الدولتين العثمانيّة والصفويّة، وكان السياسة هي ما ترفد التطرّف ورفض المخالف.

وكان هناك ما يصوّر وجود تقابل بين الإمام جعفر الصادق وأبي حنيفة، رغم أنّ أبا حنيفة كان من أشدّ الناس دفاعا عن أهل البيت كما هو معروف عنه في موقف من ثورة زيد بن علي ومحمد النفس الزكيّة اللتين دعمهما بقوّة.

ومن اللطيف أن تجد كثيرا من القصص بين الناس لاسيّما في البلدان التي تكون نائية، ويغلب على أهلها السذاجة وهي تحكي عن المخالفين أموراً من قبيل أنّ لهم ذيولاً أو قرونا أو نحو ذلك.

وإذا كان هذا أمراً مضحكا وهو يصدر من ناس بسطاء، فكيف إذا صدر من أهل العلم. فقد روي عن الأعمش قال: خرجتُ في ليلة مقمرة أريد المسجد، فإذا أنا بشيءٍ عارضني فاقشعرّ منه جسدي وقلت: أمن الجن أم من الإنس؟ قال: من الجن. فقلت: مؤمن أم كافر؟ فقال: بل مؤمن. فقلت: هل فيكم من هذه الأهواء والبدع شيء؟ قال: نعم، ثم قال: وقع بيني وبين عفريت من الجن اختلاف في أبى بكر وعمر، فقال العفريت: إنّهما ظلماً عليّا واعتديا عليه، فقل:ت بمن ترضى حكما؟ فقال: بإبليس!!

---

[1] البداية والنهاية: ابن كثير 11- 275.

فأتيناه فقصصنا عليه القصة فضحك، ثم قال: هؤلاء من شيعتي وأنصاري وأهل مودّتي، ثم قال: ألا أحدّثكم بحديثٍ؟ قلنا: بلى، قال: أعلمكم أنّي عبدتُ الله تعالى في السماء الدنيا ألف عام فسُمّيت فيها العابد، وعبدت الله في الثانية ألفَ عام فسميت فيها الزاهد، وعبدت الله في الثالثة ألف عام فسميت فيها الراغب، ثم رفعت إلى الرابعة فرأيت فيها سبعين ألف صفّ من الملائكة يستغفرون لمحبّي أبي بكر وعمر، ثم رفعتُ إلى الخامسة فرأيت فيها سبعين ألف ملك يلعنون مبغضي أبي بكر وعمر.[1]

والعجب أنّ هذا رضي بقول إبليس واستشهد به ليثبت رأيه!! وأنا أعتقد أنّ الجنّ أعقل من أن يهبطوا لهذا المستوى من التفكير.

كتب المناقب:

وكان من أخطر ما دفع للتعصّب نحو المذهب من جهة وأضعف عقول العامة من جهة أخرى ما كتب عن مناقب الأئمة، حتى لا تكاد تجد أحدا منهم إلا وكتب في مناقبه شيء كثير. ولو كان مما يذكر في علم أو دين لهان، ولكنّهم يحدثون الناس بأمور لا يحتملها عقلُ عاقل.

وأذكر هنا ما ذكر في ما كتب ابن الجوزي عن "مناقب أحمد" فقد روى أخبارا عجيبة تجاوزت المبالغة لما هو فوق الغلو.

وأما أبو نعيم فقد أورد في كتابه "حلية الأولياء" ما هو أعجب، حتى قال الذهبي: ولقد ساق فيها[2] أبو نعيم الحافظ من الخرافات والكذب ما يستحى من ذكره.[3]

وعرف عن المالكية، فقيل بأنّه مكتوب على فخذ مالك أن مالكَ حُجّة الله!

---

[1] شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد 1- 20.

[2] أي في ترجمة أحمد بن حنبل.

[3] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذهبي 18- 112.

وقالوا أنه لا يدخل الخلاء إلا مرة كل ثلاثة أيام لأنه يستحي! وقالوا أنهم رأوا في المنام أخبار عن أمواتهم أنهم لما ماتوا وجاء الملَكين إليهم لمحاسبتهم، ظَهَرَ مالك لهما وصرفهما عن الموتى![1]

وذكر البعض أنهم رأوا في المنام النبي (ص) فقالوا له: إنّ مالك والليث يختلفان فمن هو الأعلم؟ فقال النبيّ (ص): مالك وارث جدي إبراهيم![2]

وعن أسد بن عمرو، قال: صلى أبو حنيفة - فيما حُفظ عليه - صلاة الفجر بوضوء صلاة العشاء أربعين سنة، فكان عامة الليل يقرأ القرآن جميعه في ركعة واحدة، وكان يسمع بكاؤه بالليل حتى يرحمه جيرانه، وحفظ عليه أنه ختم القرآن في الموضع الذي توفي فيه سبعة آلاف مرة.[3]

إنّ هذه الكتب تدعو لتعميق التعلّق بأئمة المذاهب، وتدفع نحو التعصّب لهم. هذا فضلا عما فيها من تضعيف لدور العقل في النقد، وهو مما يدعم منهج التفريق.

التقليد:

ومن أهم العوائق في وجه التقريب هو التقليد، وهو مرض غلب واستقوى حتى صار هو الأصل. فتجد كلّ جماعة لا ترجع عمّا هي عليها ولو جئتهم بألف دليل على خلاف قولهم. فهم لا يرون الحقّ إلا حيث يوجد من قلّدوه واتبعوه. وليس هذا الأمر موجودا عن عامّة الناس ومحصورا بهم، بل هو عند العلماء أشدّ وأوضح، فهم يقلّدون من سبقهم، ويحثّون الناس على تقليدهم.

---

[1] مشارق الأنوار في فوز أهل الاعتبار: العدوي 288.

[2] مناقب مالك: الزواوي 18.

[3] الطبقات السنية في تراجم الحنفية: الغزي 1- 32.

هذا مع ما ورد من ذمّ للتقليد وتعطيل العقل عن التفكيـر، قـال الـشوكانيّ: إنّ هؤلاء المقلّدة في الإسلام إنما يعملون بقول أسلافهم ويتبعون آثارهم ويقتدون بهـم، فإذا رام الداعي إلى الحق أن يُخرجَهم من ضلالةٍ أو يدفعهم عن بدعة قد تمسّكوا بها وورثوها عن أسلافهم بغير دليل نيِّرٍ ولا حجّة واضحة، بل بمجرَّد قال وقيل لـشبهةٍ داحضة وحجَّة زائفة ومقالة باطلة قالوا بما قاله المترفون من هذه الملل: (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ) أو بما يلاقي معناه معنى ذلك.

فإن قال لهم الداعي إلى الحق: قد جمعتَنا الملة الإسلامية وشـملنا هـذا الـدين المحمدي ولم يتعبدنا الله ولا تعبدكم وتعبد آباءكم من قبلكم إلا بكتابه الذي أنزله على رسوله (ص) وبما صحّ عن رسوله (ص) فإنه المبيِّن لكتاب الله المُوضِّـح لمعانيـه الفارقِ بين محكمه ومتشابهه فتعالوا نرد ما تنازعنا فيه إلى كتاب الله وسنة رسـوله كمـا أمرنا الله بذلك في كتابه بقوله: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِـي شَـيْءٍ فَـرُدُّوهُ إِلَـى اللهِ وَالرَّسُول) فإنَّ الرد إليهما أهدى لنا ولكم من الرد إلى ما قاله أسلافكم ودرج عليـه آباؤكم نفروا نفور الوحوش ورموا الداعي لهم إلى ذلك بكل حجر ومدر كـأنهم لـم يسمعوا قول الله سبحانه: (إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِـيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) ولا قوله: (فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً).[1]

هذا مع إنّ التقليد قد يكون مبرّرا في بعض الأمور التي لا يمكن للعامي معرفتها إلا بواسطة العلماء، لكن لا بد أن يبيّن للناس أن هناك أمورا لا يقبل فيها قول أحـد، منها: وجوب الحفاظ على جماعة المسلمين ووحدتهم، وعدم اتخاذ وليجةٍ من دونهم، وحرمة دم المسلم وماله وعرضه. وأنّه لا يمكن للخلاف أن يسقط حرمة شيء مـن ذلك أبدا، بل ووجوب احترام رأي المخالف واعتقاده، وأنّ مـصلحة وحـدة وسـلم المجتمع فوق كلّ شيء لا يمكن التضحية بها.

---

[1] فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: الشوكانيّ 4- 785.

التاريخ:

التاريخ هو سجل الأحداث التي تحتفظ الأمم فيه بما جـرى لهـا ومـرّ عليهـا، وتستفيد الأمم من دراسته لما ينفعها في حياتها ومستقبلها. إلا أنّ هذا العلـم فقـد أيّ منهج عند جمهور أهل القبلة، فصار من أهم أسباب التفريق بما وضـع فيـه مـن أكاذيب، وأيضا بسبب خطأ التفاعل مع أحداثه. هناك كثير من لناس يحدّدون أسلوب تعاملهم مع الآخرين بما يجدونه في التاريخ، لذا تجد ما حدث يوم السقيفة مثلاً سوطا لا تفتأ الأمة تجلد بها ذاتها، وتثير فيه ما لا يجوز أن تثيره.

وكلّ هذا يرجع إلى تخلّفٍ في منهج هذا العلم، مع رغبة في استثماره للتفريق خلاف ما يجب شرعا وعقلا، وبما تقتضيه مصلحة الأمّة وكرامتها.[1]

عدالة الصحابة:

من المسائل التي يكثر الحديث عنها هو ما عرف بين الجمهور من رأي بعدالـة الصحابة كلّهم، وهذا الرأي قابل رفضا من كثير من أهل العلم.

كما جوبه هذا الرفض بموقف متشنّج مقابل منذ قديم كما تجد عند النظـر فيمـا كتب في ذلك، حتى صارت هذه المسألة من أهم المسائل التي يكثر فيها الخلاف؟

لا بدّ أن نحترم عقائد الناس حتى لو لم نكن نؤمن بها، إنْ لم يكن احترامهم لهم، فعلى الأقل كي لا يعرّض الإنسان نفسه لما يهتكه، وقد قال الله عز وجل ففي التعامل

[1] وهذا موضوع جدّ طويل وعميق، وهناك كتاب للمؤلف لم يتم بعد في هذا الموضوع اسمه "التـوبيخ على من حشر الدين والخلق في ضيق التاريخ" يناقش هذه المشاكل التي تتفرّع عن سوء الفهـم وعـدم المنهج.

مع الوثنيين: (وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)[1]

إلا أنّ هذا أيضا لا يمكن أن يغلق باب البحث والنقاش، فأي منهج للوحدة لا بدّ أن يبنى على نهج العلم، لاسيّما وأنّ مسائل كهذا تجد دائما من يستغلّها ويشنّع على من خالفها، وربّما بلغ الأمر أن يتهم من خالفه بالكفر وما إلى ذلك.

إنّ منهج العلم لا يجعل شيئا فوق البحث والنقد، كما إنّ أي أحد يختبئ خلف التقديس فلوجود خلل في رأيه.[2]

لذا، ليس هناك شيء يمنع البحث فيه، لكن على أن لا يكون موجّها ضدّ أحد ولا يقصد به تشنيع طرف. بل تكون الغاية من ذلك البحث والتحقيق، وأيضا تقليل الأضرار التي تنشأ من لآراء كهذه.

وإن كنت أرى أنّ النقد الذاتي هو أفضل ما يمكن أن يعمل هنا كي لا يثير تحسّس هذا أو ذاك. أي أن يكون النقد من نفس المذهب أو الطائفة التي تتبنى هذا الرأي أو ذاك.

ثمّ أذكر هنا شيئا رواه ابن أبي الحديد حيث قال: حضرت عند النقيب أبي جعفر يحيى بن محمد العلوي البصري في سنة إحدى عشرة وستمائة ببغداد وعنده جماعة وأحدهم يقرأ في الأغاني لأبي الفرج فمر ذكر المغيرة بن شعبة وخاض القوم فذمه بعضهم وأثنى عليه بعضهم وأمسك عنه آخرون فقال بعض فقهاء الشيعة ممن كان

---

[1] الأنعام 108.

[2] للمؤلف كتاب في ذلك هو "بيت العنكبوت نظريّة عدالة الصحابة بين الإثبات والثبوت" وربّما كان من أوسع ما كتب في ذلك.

يشتغل بطرف من علم الكلام على رأي الأشعري[1] الواجب الكفّ والإمساك عن الصحابة وعما شجر بينهم.[2]

وهذا يدلّ على عقلٍ وتفهّم.

تأثير الخطباء:

خطر الخطباء يظهر لكونهم أقرب إلى الناس، وهم أشدّ الناس تأثيرا بهم. فهم أقدر على تكوين مفاهيم عند العامة، وهم يقبلونها مهما كانت ساذجة وغير معقولة.

لقد أدى تأخّر العلماء عن القيام بوظيفة الدعوة إلى تضخّم في تأثير الخطباء. وما يجعل الأمر أخطر هو أنّ هؤلاء قليلة بضاعتهم غالبا لا يشذّ من ذلك إلا النادر، كما إنّهم يتكسّبون بعملهم وهذا ما يجعل خطرهم أشدّ.[3]

التكفير:

وهذا من ألعن الفتن وأخطرها، فتجد من يحكم بالكفر على مسلم ويستبيح بذلك كلّ حرمة يمكن أن تكون له. وقد نهى النبيّ (ص) عن تكفير المسلم، والأحاديث في ذلك أكثر من أن تعدّ.

بل لقد رفضَ أيَّ حكم يستهدف ضمير الإنسان، أو تكفير المؤمن، وليس ببعيد عنّا قصة أسامة بن زيد عندما قتل في الحرب رجلاً بعدما قال: لا إله إلا الله ؟ قلت:

---

[1] وهذا أمر مثير للانتباه، فهذا فقيه على مذهب الشيعة، إلا أنّه مع ذلك كان يأخذ برأي أبي الحسن الأشعري، فهو يدرك بأنّ النظر والتحقيق لا يحصر عالما في ضيق التمذهب.

[2] شرح نهج البلاغة: ابن ابي الحديد 20- 11.

[3] ناقشنا ذلك بشكل موسّع في كتابي "تذكرة الدعاة بنهج الهداة" و"كشف الموهوم من تحريف ثورة السبط المظلوم" وكلا الكتابين لم يطبعا بعد.

يا رسول الله، إنما كان متعوّذًا، قال: فقال: أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله؟ قال: فما زال يُكرّرها حتى تمنيت أنّي لم أكنْ أسلمتُ قبل ذلك اليوم.[1]

وفي رواية قال: قلتُ: يا رسول الله، إنما قالها خوفًا من السلاح، قال: أفَلا شققتَ عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟! فما زال يكرّرها حتى تمنّيت أنّي أسلمت يومئذٍ.[2]

إلا أنّ الإنصاف يقتضي أن نقول بأنّ التكفير لا يوجد عند طائفة دون غيرها وإن لم يكن العنف كذلك. لذا لا بدّ من رفض التكفير بما في ذلك ما هو مكتوب ومسطور، وما وردت به روايات لا تثبت سندا ولا متنا.

---

[1] الصحيح: البخاري 5- 88.

[2] المصنف: ابن أبي شيبة 7- 462.

الفصل الرابع
الفرقة الناجية

من أسوأ وأخطر، وأيضا أكذب ما وضع في وجه مشروع التقريب والوحدة ما يعرف بحديث "الفرقة الناجية" والّذي ينصّ على افتراق الأمة إلى طوائف وفرق، وأنّ هذه الطوائف كلّها في النار إلا فرقة واحدة.

ويروّج كثير ممن يحسب على أهل العلم لحديث "الفرقة الناجية" ومنهم من يدّعي أنّ هذا الحديث متواتر، وكأنّ شهرة حديث ما أو دورانه على الألسنة أو حتى كثرة طرق تخريجه يجعل له حكم التواتر.

إنّ تأثير هذا الحديث كان في الحكم على معظم فرق الإسلام بكونها في النار، وهذا ما يسقط حرمتها، ثم يجعل واحدة منها فقط هي التي تدخل الجنّة، ومعنى هذا أنّ كلّ فرقة ستدّعي أن الفرق الأخرى في النار، وأيضاً أنّها الفرقة الوحيدة التي تدخل الجنّة.

وهنا قبل أن نناقش الفكرة وما يترتّب عليها من إشكاليات، يستحسن أن ننظر في الحديث من حيث السند.

سند الحديث:

روي الحديث بطرق كثيرة متعدّدة، يمكن أن ننظر فيها:

طريق عوف بن مالك:

عن عوف بن مالك[1] ، قال: قال رسول الله (ص): افترقت اليهود علـــى إحـــدى وسبعين فرقة فواحدة في الجنة وسبعون في النار، وافترقت النصارى علـــى ثنتـــين وسبعين فرقة فإحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة، والذي نفس محمـــد بيـــده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة: واحدة في الجنة وثنتان وسبعون في النـــار، قيل يا رسول الله من هم؟ قال: الجماعة.[2]

وهو من طريق عبّاد بن يوسف: حدثنا صفوان بن عمرو عن راشد بن سعد عن عوف بن مالك به.

قال البوصيري: هذا إسناد فيه مقال ..... وعباد بن يوسف لم يخرّج لـــه أحـــد سوى ابن ماجة، وليس له عنده سوى هذا الحديث. قال ابن عدي: روى أحاديث تفّرد بها، وذكره ابن حبان في الثقات.[3]

وقال ابن عدي: روى عن صفوان بن عمرو وغيره أحاديث ينفرد بها.[4]

طريق عبد الله بن عمرو بن العاص:

وقد روي عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي عن عبد الله بن يزيد عـــن عبد الله بن عمرو مرفوعاً وفيه: إنّ بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وســـبعين ملّـــة، كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قـــال: مـــا أنـــا عليـــه وأصحابي.[5]

---

[1] عوف بن مالك الأشجعي الغطفاني صحابي ممن شهد فتح مكة وله أحاديث.

[2] السنن: ابن ماجة 2- 1322 واللفظ له، كما رواه بنفس السند ابن أبي عاصم واللالكائي.

[3] مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجة: السيوطي 4- 179.

[4] الكامل في الضعفاء: ابن عدي 4- 346.

[5] الجامع الصحيح: الترمذي 5- 26، المستدرك: الحاكم 1- 218.

وفي السند عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، وهو ضعيف حتى قال عنه ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الإثبات ما ليس من حديثهم.[1]

وقال عنه ابن عدي : عامّة حديثة وما يرويه لا يتابع عليه.[2]

وقال عنه أحمد : ليس بشيءٍ، منكر الحديث.[3]

وقال ابن القطان: والحق فيه أنه ضعيف لكثرة روايته المنكرات، وهو أمر يعتري الصالحين.[4]

كما إنّه مدلّس، بل لقد عده ابن حجر ممن لا يُقبل حديثهم، حتى لو صرّحوا بالسماع.[5]

طريق سعد بن أبي وقاص:

كذلك روي الحديث عن سعد بن أبي وقاص، فقد روى البزّار عن أبي بكر بن عياش عن موسى بن عبيدة عن أخيه عبد الله بن عبيدة عن عائشة ابنة سعد عن أبيها قال: قال رسول الله (ص): افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين ملّة، ولن تذهب الليالي والأيام حتى تفترق أمتي على مثلها.[6]

---

[1] كتاب المجروحين: ابن حبان 2- 50.

[2] الكامل في الضعفاء: ابن عدي 4- 281.

[3] تهذيب التهذيب: ابن حجر 6- 174.

[4] تهذيب التهذيب: ابن حجر 6- 174

[5] تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: ابن حجر 63.

[6] المسند: البزار 4- 37، الشريعة: الآجري 21.

وفي سنده موسى بن عبيدة، وهو منكر الحديث حتى قال عنه أحمد: لا يكتب حديث موسى بن عبيدة وإسحاق بن أبي فروة وجوبير وعبد الرحمن بن زياد.[1]

وقال يحيى بن سعيد القطان : كنا نتّقى حديث موسى بن عبيدة تلك الأيام، ثمّ قال يحيى: كان بمكة فلم نأته.[2]

وسئل ابن معين عنه، فقال: ليس بشيء.[3]

طريق عمرو بن عوف المزني[4]:

حيث روى الحاكم عن علي بن حمشاد العدل ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي و العباس بن الفضل الأسفاطي قالا: ثنا إسماعيل بن أبي أويس: حدثني كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد عن أبيه عن جده، قال: كنّا قعودا حول رسول الله (ص) في مسجده فقال: لتسلكنَّ سُننَ مَن قبلكم حَذو النعل بالنعل، ولتأخذنّ مثل أخذهم إنْ شبراً فشبر، وإنْ ذراعاً فذراع، وإن باعا فباع. حتى لو دخلوا جُحر ضبٍّ دخلتم فيه. إلا أن بني إسرائيل افترقت على موسى على إحدى وسبعين فرقةً كلّها ضالّة إلا فرقة واحدة: الإسلام وجماعتهم، وأنها افترقت على عيسى بن مريم على إحدى وسبعين فرقة كلّها ضالّة إلا فرقة واحدة: الإسلام وجماعتهم، ثم أنهم يكونون على اثنتين و سبعين فرقة كلها ضالّة إلا فرقة واحدة: الإسلام وجماعتهم.[5]

---

[1] تهذيب التهذيب: ابن حجر 10- 357.

[2] تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزي 29- 106.

[3] الكامل في الضعفاء: ابن عدي 6- 333.

[4] هو عمرو بن عوف بن زيد بن مليحة المزني (رض)، قيل عنه: كان قديم الإسلام، قدم مع النبي (ص) المدينة، ويقال: إن أول مشاهده الخندق، وكان أحد البكائين الذين قال الله تعالى فيهم: (وَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلاَّ يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ).

[5] المستدرك: الحاكم 1- 219.

وفي السند كثير بن عبد الله وهو ضعيف، قال عنه ابن معين: ليس بشيء.[1]

وقال عنه ابن حبان:"منكر الحديث جداً، يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب.[2]

هذا إنّ ما ذكر من أنّ فرق بني إسرائيل كلّها في النار إلا الإسلام وجماعتهم فيه نكارة وليس له نظير.

طريق معاوية بن أبي سفيان:

روي عن صفوان قال حدثني أزهر بن عبد الله عن أبي عامر عبد الله بن لحي عن معاوية مرفوعاً: ألا إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفرق على ثلاث وسبعين: ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة وهي الجماعة"، وفيه زيادة "وإنه سيخرج من أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب لصاحبه" أو"الكلب بصاحبه لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله.[3]

والحديث مروي بسند ضعيف، فيه أزهر بن عبد الله، وهو مطعون فيه؛ وقد أورده ابن الجارود في الضعفاء.[4]

---

[1] تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزي 24- 138. وراجع ما قال فيه الآخرون من أهل الجرح والتعديل.

[2] كتاب المجروحين: ابن حبان 2- 221.

[3] السنن: أبو داود 2- 608، المسند: أحمد 4- 102، السنن: الدارمي 2- 314، المستدرك: الحاكم 1- 218، المعجم الكبير: الطبراني 19- 376، وغيرهم

[4] تهذيب التهذيب: ابن حجر 1- 205.

وكان أزهر ناصبياً يسب أمير المؤمنين علياً وينال منه[1]، بل قال عنه ابن معين: أزهر الحرازي وأسد بن وداعة كانوا يسبّون عليّاً بن أبي طالب، وكان ثور بن يزيد لا يسبُّ عليا، فإذا لم يسب جرّوا برجله.[2]

كما كان من رجال الحجاج بن يوسف وجنده وممن أسروا أنس بن مالك.[3]

نعم، وثقه العجلي[4]، وهو معروف بالتساهل.

طريق أبي أمامة:

عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله (ص): تفرقت بنو إسرائيل على ثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ما تفرقت عليه بنو إسرائيل تزيد فرقة، كلها في النار إلا السواد" أو "إلاّ السواد الأعظم". فقلنا: يا أبا أمامة: أوليس في السود ما يكفيه؟ قال: "والله إنا لننكر ما تعلمون.[5]

وفي سند الحديث أبو غالب وهو ضعيف، قال ابن حبان على ما عرف عنه من تساهل: لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات.[6]

وضعّفه أيضا أبو حاتم، قال عنه: ليس بالقوي.

وقال النسائي: ضعيف.

---

[1] تهذيب التهذيب: ابن حجر 1- 205.

[2] تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزي 4- 427.

[3] تهذيب التهذيب: ابن حجر 1- 205

[4] الثقات: العجلي 1- 214.

[5] المعجم الكبير: الطبراني 8- 273، ا المصنف: ابن أبي شيبة 7- 554، السنن الكبرى: البيهقي 8- 188، السنة: ابن أبي عاصم 1- 78، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: اللالكائي 1- 156.

[6] كتاب المجروحين: ابن حبان 1- 267.

ووثقه قوم منهم الدارقطني.[1]

طريق أنس بن مالك:

وروي عن أنس مرفوعاً" إن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة.[2]

وهذا الحديث روي عن أنس بطرق كثيرة ليس فيها ما يسلم، بل كلّ من روي عنه فيها بين متروك كيزيد بن أبان الرقاشي ومبارك بن سحيم، وزياد النميري، وابن لهيعة.[3]

أو سليمان بن طريف وهو "منكر الحديث" ومتهم بالوضع، ونجيح بن عبد الرحمن وقد قال عنه البخاري: منكر الحديث.[4]

وسعد بن سعيد، قال عنه النسائي: متروك الحديث.

فلا يصحّ منها شيء خلافا لمن توهّم فحكم بصحة شيء منها.

---

[1] تهذيب التهذيب: ابن حجر 12- 177.

[2] السنن: ابن ماجة 2- 1322، المسند: أحمد 3- 145، المسند: أبو يعلى 7- 36، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم 3- 52، تاريخ دمشق: ابن عساكر 65- 73، الكامل في الضعفاء: ابن عدي 6- 166،

[3] راجع كتاب "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للمزي.

[4] التاريخ الكبير: البخاري 8- 114.

طريق أبي هريرة:

روي من طرق عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عـن أبـي هريرة مرفوعا: افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى علـى اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة.[1]

وليس في الحديث زيادة:" كلها في النار إلا واحدة!!

وهذا الحديث هو أصح حديث يروى في الافتراق

وهو وإن كان أقوى سندا من غيره، إلا أنّ فيه محمد بن عمرو بن علقمـة بـن وقاص الليثى المدنى، وهو راوٍ مجروح، وقد ذكره العقيلي في الضعفاء[2]، وذكره ابن عديّ في كامله[3].

قال على بن المدينى: قلت ليحيى بن سعيد-القطان-: محمد بن عمرو كيف هو؟ قال: تريد العفو أو تشدّد؟ قلت: لا بل أشدد، قال: ليس هو ممن تريد... وقد سـألتُ مالكا عن محمد بن عمرو فقال فيه نحواً مما قلت.[4]

وقال إسحاق بن حكيم: قال يحيى القطان: وأما محمد بن عمرو فرجـل صـالح ليس بأحفظ الناس للحديث.[5]

وقال أبو بكر بن أبى خيثمة: سئل يحيى بن معين عن محمد بن عمرو، فقال: ما زال الناس يتقون حديثه. قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبى سـلمة بالشيء من رأيه ثم يحدث به مرة أخرى عن أبى سلمة، عن أبى هريرة.[6]

---

[1] المسند: أحمد 2- 332، السنن: أبو داود 2- 608، السنن: ابـن ماجـة 2- 1322، الجـامع الصحيح: الترمذي 5- 25، المسند: أبو يعلى 10- 317، المستدرك: الحاكم 1- 128.

[2] الضعفاء: العقيلي 4- 109.

[3] الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي 4- 310.

[4] ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي 3- 673.

[5] الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي 6- 224.

[6] تهذيب التهذيب: ابن حجر 9- 334.

كما إنّ الرجل تفرد بهذا الحديث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة من دون كل أصحاب أبي سلمة، ومن دون أصحاب أبي هريرة من الحفاظ الإثبات مع كثرتهم، ولم يروه أحد منهم، وهذا يُوهن من قوته كما قال الذهبي: وإنَّ تفرّد الصدوق ومن دونه يعدُّ منكراً، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسنادا يصيره متروك الحديث.[1]

ولهذا لم يخرج له مسلم هذا الحديث في صحيحه حيث لم يجد من تابعه عليه لا عن أبي سلمة ولا عن أبي هريرة.

وإذ ثبت كل ذلك ظهر جلياً سبب تنكب البخاري ومسلم عن تخريج هذا الحديث مع شهرته وشيوعه وكثرة طرقه إذا لم يجدا له طريقاً واحداً صحيحا على شرطهما! بل ولم يبوب البخاري له بابا في جامعه مع أنه ربما بوب لترجمة بحديث ليس على شرطه، فدل ذلك على أن كثرة طرق الحديث قد تكون سبباً للإعراض عنه إذا كان مدارها كلها على الضعفاء، إذ في رواجها بينهم دون الثقات مع عناية الحفاظ الإثبات على حفظ الصحيح وجمعه وروايته ما يؤكد بطلانها وإن كثرت طرقها، إذ بعيد أن تروج وتشتهر كل هذا الاشتهار ولا يسلم لها طريق واحد من رواية الثقة عن الثقة .

وكما ترى فإنّ الشيخين لم يخرجا الحديث، كما ذهب إلى عدم تصحيحه ابن حزم فقال: لا يصح أصلا من طريق الإسناد وما كان هكذا فليس حجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به؟![2]

وقال الشوكاني: زيادة "كلّها في النار" لا تصح مرفوعة ولا موقوفة.[1]

---

[1] ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي 3- 140.

[2] الفصل في الملل والنحل: ابن حزم 3- 138.

كما أورده في الأحاديث التي حكم بوضعها.[2]

وقد قدّمنا أن زيادة « كلها في النار » لم تصح لا مرفوعة ولا موقوفة .

كما غمز ابن تيمية في صحته، فقال: ...... مع أن حديث " الثنتين والسبعين فرقة" ليس في الصحيحين، وقد ضعفه ابن حزم وغيره، لكن حسنه غيره أو صححه، كما صححه الحاكم وغيره، ورواه أهل السنن من طرق.

تصحيح الحديث:

ننظر هنا إلى من صحّح الحديث وهم الترمذي والحاكم وابن حبّان، وقد ذكر بأنّهم يتساهلون جدّا في تصحيح الحديث.

أما الترمذي، فهو ممن عرف بالتساهل في التصحيح، قال الذهبي بعد ذكر حديث لابن عباس: ..... حسّنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يُغترُّ بتحسين الترمذي، فعند المُحاقَقةِ غَالبها ضِعَاف.[3]

وقال ابن القيّم: وحديث عليّ (رض) في صحته نظرٌ، والترمذي فيه نوع تساهل في التصحيح.[4]

وقال ابنُ دِحْيَة: وكم حَسّن الترمذي في كتابه من أحاديث موضوعة وأسانيد واهية![5]

---

[1] فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير: الشوكاني 3- 110.

[2] الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: الشوكاني 1- 502.

[3] ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي 4- 416.

[4] زاد المعاد في هدي خير العباد: ابن القيّم 2- 348.

[5] نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: الزيلعي 2- 260.

وقال الألباني: تساهُل الترمذي، إنكارُه مكابرةٌ، لشهرته عند العلماء. وقد تتبعتُ أحاديث سننه حديثاً حديثاً، فكان الضعيفُ منها نحو ألف حديث، أي: قريباً من خُمس مجموعها، ليس منها ما قَوّيتُه لمتابعٍ أو شاهد.[1]

وأما أبو عبد الله الحاكم النيسابوري فقال عنه ابن تيميّة فقال: إنَّ أهل العلم متَّفقون على أن الحاكم فيه من التساهل والتسامح في باب التصحيح. حتى أن تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدارقطني وأمثالهما[2] بلا نزاع. فكيف بتصحيح البخاري ومسلم؟ بل تصحيحُه دون تصحيح أبي بكر بن خزيمة وأبي حاتم بن حبان البستي وأمثالهما. بل تصحيح الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في مُختارته، خيرٌ من تصحيح الحاكم...... وكثيراً ما يُصَحِّح الحاكمُ أحاديثَ يُجْزَمُ بأنها موضوعة لا أصل لها.[3]

وقال ابن القيّم فقال: وأما تصحيح الحاكم فكما قال القائل:

فأصبحتُ من ليلى الغداةَ كقابضٍ　　على الماء خانته فروجُ الأصابع

.... والحاكم نفسه يصحّح أحاديثَ جماعةٍ، وقد أخبر في كتاب المدخل له أن لا يحتج بهم، وأطلق الكذب على بعضهم هذا.[4]

وأما ابن حبّان فقد عرف كذلك بالتساهل في الحكم بالتصحيح، قال الذهبي: ابنُ حِبّان ربما جَرَح الثقة حتى كأنه لا يَدري ما يَخرج من رأسه.[5]

---

[1] السلسلة الضعيفة: الألباني 3- 30.

[2] وهما من المتساهلين.

[3] الفتاوى الكبرى: ابن تيميّة 1- 97.

[4] الفروسية: ابن قيم الجوزيّة 245.

[5] ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي 1- 441.

وقال الذهبي في ترجمة محمد بن الفضل السَّدُوسي: وقال الدارقطني: تغير بـآخره، وما ظهر له بعد اختلاطه حديثٌ مُنكَرٌ، وهو ثقة. قلتُ: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النَّسائي مثله. فأين هذا القول من قول ابن حبان الخَسَّاف المتهـوِّر فـي عارم؟![1]

وممن انتقد ابن حبان أيضاً -غير ابن عبد الهادي وابن الـصلاح وابـن تيميـة والذهبي وابن حجر وابن رجب وكثير غيرهم.

وقد عدّ السخاوي ابن حبّان قريباً من الحـاكم الذي هو مضرب المثل في التساهل البالغ كما قيل، يقول: وابن حبان يداني الحاكم في التساهل. وذلك يقتضي النظر فـي أحاديثه أيضاً. لأنه غير متقيد بالمعدّلين، بل ربما يخرج للمجهولين، ولاسيما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح.[2]

هذا مع إنّ من ذهب لتصحيح الحديث فأثبت ذلك من طريق أبي هريـرة وحـده فقط،[3] وليس فيه زيادة " كلها في النار إلا واحدة"، ومداره على محمد بـن عمـرو، وكل من لم يحتج بما تفرد به محمد بن عمرو أو لم يحتج به مطلقاً من المتقدمين فهو قائلٌ بردِّ هذا الحديث.

---

[1] ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي 4- 8.

[2] فتح المغيث شرح ألفية الحديث: السخاوي 1- 35.

[3] وقد أورد الحاكم حديث معاوية كشاهد لحديث أبي هريرة واحتج بمجموع أسانيده.

طرق الشيعة:

عن ابن الصهبان البكرى قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: والّذي نفسى بيده، لتفرقنَّ هذه الامة على ثلاثٍ وسبعين فرقة، كلّها في النار الا فرقة، (وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ) فهذه التى تنجو من هذه الأمّة.[1]

ويكفي أنّها في تفسير العياشي وهو متساهل يروي عن الضعفاء، ومن روى عنه لا يعرف.

وروي الصدوق: حدثنا أبو نصر محمد بن أحمد بن تميم السرخسي قال: حدثنا أبولبيد محمد بن إدريس الشامي قال: حدثنا إسحاق بن إسرائيل قال: حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي قال: حدثنا الافريقي، عن عبدالله بن يزيد، عن عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله (ص): سيأتي على امتي ما أتى على بني اسرائيل مثل بمثل وإنهم تفرقوا على اثنين وسبعين ملة وستفرق امتي على ثلاث وسبعين ملة تزيد عليهم واحدة كلها في النار غير واحدة. قال: قيل: يا رسوال الله وما تلك الواحدة؟ قال هو: مانحن عليه اليوم أنا وأصحابي.[2]

وهذا أدهى ما روي، فالخبر ضعيف السند، والكتاب أساسا لم تثبت نسبته للصدوق، فالاحتجاج به غير مقبول.

وفي خبر: وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال ..... والله لو ثنيت لي الوسادة: لقضيت بين أهل التوراة بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وبين أهل الزبور بزبورهم، وبين أهل القرآن بقرآنهم.

---

[1] كتاب التفسير: العياشي 2- 43.

[2] معاني الأخبار: الصدوق

افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، سبعون منها في النار وواحدة ناجية في الجنة، وهي: التي اتبعت يوشع بن نون وصي موسى عليه السلام.
وافترقت النصارى على اثنين وسبعين فرقة، إحدى وسبعون فرقة في النار وواحدة بالجنة، وهي: التي اتبعت شمعون الصفا وصي عيسى عليه السلام.
وتفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، اثنتان وسبعون فرقة في النار.[1]

وهو مرسل، وكتاب الاحتجاج ليس فيه مسند.
ورواه الطوسي في الأمالي بسند ضعيف.[2]

ورغم أنّه لم يأت فيه شيء إلا وهو ضعيف جدا، فقد زعم الجزائري أنّ هذا الحديث متواتر فقال: ...... أن هذه الروايات الدالّة على أنّ مطلق أهل التوحيد يدخلون الجنة لو حُمِلت على ظاهرها؛ لكان الكل ناجين، لأنّ النجاة ليس إلا دخول الجنة، وهذا ينافي ما تواتر عنه (ص) أنّه قال: "ستفترق امتي بعدي ثلاث وسبعين فرقة واحدة في الجنة والباقون في النار" على إختلاف قليلٍ من نقل ألفاظ الخبر، إلا أنّ المعنى واحد.[3]

وهو ليس غريبا على ما هو معروف عنه في التساهل، إلا أنّ ما أعجب منه أشدّ العجب ما قاله بعض أهل العلم: وقد رواه من الشيعة الصدوق في خصاله... والعلامة المجلسي في بحاره ولعل هذا المقدار من النقل يكفي في صحة الاحتجاج به.[4]

---

[1] الاحتجاج على أهل اللجاج: الطبرسي 1- 391.
[2] الأمالي: الطوسي 523.
[3] أنيس الوحيد في شرح التوحيد: الجزائري 1- 60.
[4] بحوث في الملل والنحل: السبحاني 26.

وقال: والذي يجبر ضعف السند هو تضافر نقله واستضافة روايته في كتب الفريقين: الشيعة والسنة بأسانيد مختلفة، ربما تجلب الاعتماد وتوجب ثقة الانسان به.[1]

وهذا لعمري جدّ مؤلم وهو غير مقبول، فكيف وكلّ ما روي في ذلك ضعيف السند جدّا؟ وكان يلزم حتى لو كان السند صحيحا أن يبيّن ضعف دلالته، لا أن يتمسّك به ليثبت به ما لا يثبت. وربّما يكشف لك هذا قوّة التقليد عند معظم الناس من أهل القبلة، لا فرق في ذلك بين عالم وجاهل وإن اختلف نوع التقليد.

متن الحديث:

ومع ضعف سند هذا الحديث، فتجد أنّ كثيرين تمسّكوا به ليثبتوا أنّهم على حقّ ومن الفهم فهو باطل، فهناك من زعم بأنّ الفرقة النّاجية هم أهل الحديث، وهناك من جعل المعتزلة هم الناجية. وهناك من يذكر بأنّ الشيعة هم الفرقة الناجية دون غيرها، بينما يذكر غيرهم بأنّ هذه الفرق كلّها في النار وأنّ من أخبثها الشيعة.

إنّ من يتمسّك بهذا الحديث على ما فيه من ضعف، لا يدرك خطر ما يؤدي إليه هذا الحديث المكذوب من أثر على الأمة، أو يدرك ذلك وهو يريده، وهو الغالب.

ثمّ إنّ هذا الحديث المكذوب لا يستطيع أن يمنع التعدّد، لأنّ هذا شيء طبيعي لا يمكن إيقافه، نعم هو يؤدي إلى تفريق الأمة أو إعطاء دعاة الفتنة والفرقة

---

[1] بحوث في الملل والنحل: السبحاني 25.

إنّه حديث يتمسّك به كلّ من يسعى لتفريق الأمة ويسعى لتمزيقها، وهو يدفع كلّ جماعة لأن تتمسك بآرائها وتنبذ من يخالفها، وربّما وصل ذلك إلى حد التكفير والقتل وما إلى ذلك.

ثم إذا نظرت إلى العدد، فأما اليهود فلم يحفظ عنهم أنّهم بلغوا هذا العـــدد، وأنـــا النصارى فإن أخذت مذاهبم الكبرى فهي أقل من ذلك بكثير، وأمـــا إذا أخـــذت كـــلّ مذاهبهم فالعدد أكبر من ذلك جدّا وفوق ما تتصوّر.

ونفس الشيء يال في فرق المسلمين، فإذا أخذت كبرى المذاهب، فليس الأكبر يلغ ذلك، وإذا أخذت ما ظهر فيها من فرق أصغر، فيكاد لا يحصى عدّا.

وبالتالي، فحتى لو فرضنا صحّ' سند الحديث، فلا يمكن أن يؤخذ به لمخالفة متنه للواقع قطعا، لاسيّما وأنّه جاء بلسان إخبار لا بلسان تشريع.

قال العجلوني: فإن قيل: وهل هذه الفرقة معروفة؟ فالجواب: إنّا نعرف الافتـــراق وأصول الفرق، وإنّ كان كل طائفة من الفرق انقسمت إلى فرق وإن لم نحط بأسماء تلك الفرق ومذاهبها.

قال: وقد ظهر لنا من أصول الفرق: الحروريّة والقدريّة والجُهَميّـــة والمُرجِئـــة والرافِضة والجبريّة، وقد قال بعض أهل العلم: أصل الفرق هذه الستّ، وقد انقسمت كل فرقة منها اثنتي عشرة فرقة، فصارت اثنتين وسبعين فرقة.[1]

وهذا محض ترقيع، فمن له أدنى معرفة في الملل والنحل يعرف أنّ هذا الكـــلام ليس صحيحا، وأنّ العدد أكبر من ذلك بكثير جدّاً.

---

[1] كشف الخفا ومزيل الباس عما أشتهر ممن الأحاديث على ألسنة الناس : العجلوني 1- 167.

والحق بأنّ هذا التقسيم هو من أهم ما يتحدّى صدق هذا الحديث، فإذا زعمت بأنّ الفرقة الناجية هم أهل السنة، دلّ ذلك على جهل، لأنّ أهل السنة بينهم من الخلاف في الفقه وفي أصول الدين ما يفوق تصوّرك. وإلا كيف أن أجعل أهل الحديث والأحناف في جهة واحدة، وهو مختلفان تماما، لا يجمعهم إلا لفظ السنّة.

بل كيف يكون الأشاعرة وأهل الحديث فرقة واحدة تحت مسمّى السنّة، وبينهما ما يعرفه أهل التخصّص.

ما معنى أن يكون الناجي من هذه الأمة معظمها، فرقة من ثلاث وسبعين، ثم يقول بأنّ من ينجو هم الجماعة؟!

ثمّ أين الخيريّة التي تحدّث عنها القرآن: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)[1] إذا كان ما يجري في هذه الأمة شرّ مما جرى فيما قبلها؟!

هذا فضلا عما ثبت من قول النبيّ (ص): فإن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله.[2]

وأخيرا، وأهم شيء أقول في ردّ هذه الدعوى: ليس هناك فرقة ناجية، ولا يمكن أن تكون كذلك، بل هناك أفراد ناجون.

فلو افترضنا جدلا أنّ فرقة كذا هي الناجية، فهل يفهم من هذا أنّ كلّ فرد ينتمي لها فهو ناج وفي النار؟ فإن قلتَ: لا، بل يرجع هذا إلى عمله، قلت لك: نعم، هو كذلك. فلا معنى لفرقة ناجية، فربّما يكون شخص على مذهب ما وهو ملتزم بمكارم

---

[1] آل عمران 110.

[2] الصحيح: البخاري 1- 110، الصحيح: مسلم 2- 126.

الأخلاق، يقوم بوظيفته في العبادة وما إلى ذلك، فيدخل لنار بعمله لا بكونه من هـــذه الفرقة.

وربّ رجل يكون من فرقة يدّعي أنّها ناجية، إلا أنّه فاجر لا يقف عند حرمة ولا يراعي شيئا، فكيف يحكم عليه بالنجاة وهو على هذه الحال؟!

إذن:

نحن أمام رواية ضعيفة باطلة، تقلبت في بطون الكتب طوال قرون، واســتقرت في الوعي، حتى سلّم بها قوم من أهل العلم بغير علمٍ.

إنّها نموذج على تزوير يفرض نفسه، ويجد من يصدّقه ما دام ينفع فـــي تحقيـــق مآرب، وما دام يدفع لتهييج المشاعر.

لا يمكن أن ينجح أيّ مشروع للتقريب أو لتأليف القلوب، إذا كنّـــا نـــسمح لهـــذه الخرافات أن تنمو بيننا وتعشعش في عقولنا.

الفصل الخامس
المذهب والوحدة

من المعروف أنّ المسلمين انقسموا إلى ذاهب متعددة وفرق كثيرة، ومن نظر فيما كتب عن الفرق سيجد أنّ هناك عددا كبيرا جدا ظهر منها. كما إنّ هذه الفرق تشظّت بدورها إلى فرقٍ أصغر منها.

كيف يمكن أن نفهم سبب التمذهب؟ وهل هو شيء يتناقض مع مفهوم الوحدة أم هو أمر نافع؟

كيف نتعامل مع التمذهب؟ هل هو مشكلة أم هو حلّ؟

وقد وقفنا من قبل أمام أسباب التمذهب، وظهور الفرق.

إنّ كون التمذهب يساعد أو يعيق التقريب يعتمد على طريقتنا في النظر لهذه المسألة وتعاملنا معها، هناك من يرى التمذهب فرقة، ولا يمكن أن يكون هناك وحدة مع التمذهب، وهناك من يرى أنّ التمذهب شيء مفيد، فهو يجدد من روح الإسلام وعقلانيته، ويمنحه حرية الاجتهاد، ويساعد في وضع قواعد الحوار.

أسباب التمذهب:

هناك أسباب كثيرة تدفع لظهور الفرق والمذاهب، وهي أسباب طبيعية لا يمكن تجاوزها

- من أهم أسباب ظهور الفرق هو اختلاف أهل العلم في فهم النصوص، ويرجع هذا لأمور من قبيل الخلاف في الناسخ والمنسوخ، أو في ثبوت حديث ما أو عدم ثبوته، أو كون لفظ ما مشتركا حيث يختلف في تحديد المراد.

وكذا الخلاف في قبول أصل ما في الاستنباط أو عدم قبوله كالقياس أو المصالح المرسلة أو نحو ذلك. وهذا خلاف مشروع وطبيعي، بل لا يكون علم ما لك يكن هذا النوع من الخلاف.

وقد يكون بسبب عدم فهم سبب النص أو ظرفه، فلا يفهمه المتأخر كما فهمه المتقدّم فيأوّله ويفسّره تفسيرا ربّما يكون بعيدا عن المقصود أو الملحوظ في عصر النص. وقد روي عن إبراهيم التيمي قال: خلا عمر بن الخطاب ذات يوم يحدّث نفسه، فأرسل إلى ابن عباس فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيّها واحد وكتابها واحد وقبلتها واحدة؟ فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين، إنّا أنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيمَ أنزل، وإنّه سيكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن ولا يعرفون فيم نزل، فيكون لكل قومٍ فيه رأي، فإذا كان لكل قوم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا.[1]

كما يرجع الخلاف لحدود النص التي يمكن أن يغطّيها، فهناك من يعطي للرأي تأثيرا هاما مثل أبي حنيفة الّذي قيل بأنّه لم يصح عنده من الأحاديث إلا شيء قليل، كما قال ابن خلدون: واعلم أيضا أن الأئمة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال، فأبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقال بلغت روايته إلى سبعة عشر حديثا أو نحوها، ومالك رحمه الله إنما صحّ عنده ما في كتاب الموطأ وغايتها ثلثمائة حديثا أو نحوها. وأحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في مسنده خمسون ألف حديث، ولكل ما أداه إليه اجتهاده في ذلك.[2]

لذا أنكر سعيد بن المسيّب –شيخ فقهاء أهل الحديث في المدينة– على ربيعة الرأي لما اعترض على قوله في دية الأصابع، فقال له: أعراقي أنت؟[3]
وذلك لما عرف به أهل العراق من القول بالرأي.

---

[1] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: البغدادي 2- 194.
[2] مقدمة العبر وديوان المبتدأ والخبر: ابن خلدون 556.
[3] المصنف: عبد الرزاق 9- 394.

- ومن أسباب ظهور الفرق الخلافات السياسيّة، لاسيّما وأن تلك الخلافات غالبا ما تأخذ صفة دينية، حيث لا فرق عندهم بينما ما هو ديني وما هو سياسي.

ويمكن أن نستذكر قول أبي الحسن الأشعري حيث قال: اختلف الناس بعد نبيِّهم (ص) في أشياء كثيرة ضلّل فيها بعضهم بعضا، فصاروا متباينين وأحزابا مشتتين، إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم. وأول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد وفاة نبيهم اختلافهم في الإمامة.[1]

وهذا أمر واضح في فرق كالشيعة أو الخوارج، وقد يكون ظهورهم ردّ فعل على حدث يتعلّق بذلك كالمرجئة، فهم وإن كانوا لا يؤيدّون أحد طرفي النزاع إلا أنّ موقفا ظهر كردّ فعل على موقفين سياسيّين متقابلين، فكان رأيهم إرجاء ما حصل بين الصحابة إلى الله، وعدم البحث والتشاجر فيه.

- وأحيانا يكون ردّ فعل على حالٍ ما يكون في المجتمع، كما في ظهور الفرق الصوفية التي رأت أنّ العزلة والرجوع إلى الله هو أفضل حلّ مع ما حصل من نزاع سياسي وتفسّخ أخلاقي في المجتمع.

- وأحيانا يعود لطموح يكون عند بعض أصحاب الفرق من يرغب أن يكون له شأن وأتباع، فيكون جماعة ما، كما في فرق الغلاة مثلا[2].

انتشار المذاهب:

انتشرت المذاهب في بلاد مختلفة، وكان انتشارها يرجع لأسباب مختلفة، إلا أنّ أهمها هو أن يكون صاحب سلطان على مذهب من هذه المذاهب، فإنّه يعمل على

[1] مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين: الأشعري 1- 1.

[2] بيّنا ذلك في كتاب "النجاة من دجل الغلاة".

نشره. ويمكن أن نذكر من ذلك أنّ أبا يوسف القاضي كان قاضي القضاة، وكان لا يُعيّن قاضيا إلا أن يكون على مذهب أبي حنيفة، فاتّسع جدّا وانتشر.

وكذا فعل الأمير يلبغا ابن عبد الله الخاصكي الناصري الأمير الكبير صاحب النفوذ والصولة كان يتعصّب لمذهب أبي حنيفة، ويعطي لمن تحوّل إليه العطاء الجزيل.[1]

فكان للقضاء أبلغ أثرٍ في نشر المذاهب، قال الدهلوي: فأيّ مذهبٍ كان أصحابه مشهورين وسُدَّ إليهم القضاء والإفتاء واشتهرت تصانيفهم في الناس، ودرسوا درساً ظاهراً انتشر في أقطار الأرض ولم يزل ينتشر كل حين. وأيّ مذهب كان أصحابه خاملين، ولم يُولّوا القضاء والإفتاء، ولم يَرغب فيهم الناس اندرس بعد حين.[2]

كذلك قوّى العثمانيون مذهب أبي حنيفة لكونه لا يشترط أن يكون الخليفة قرشيّاً، إثباتا لمشروعيّة خلافتهم.

وفي الأندلس قوّى علي بن يوسف بن تاشفين مذهب مالك، ولم يكن يقرب منه ويحظى عنده إلاّ من علم مذهب مالك، فنفقت في زمنه كتب المذهب، وعُمِل بمقتضاها ونبذ ماسواها.

كما انتشر مذهب مالك في الأندلس على يد يحيى بن يحيى بن أبي عيسى. وكان يحيى هذا مكيناً عند السلطان عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل، وأبيه من قبل. وكان يختار للقضاء من هم على مذهبه، فأقبل الناس إليه. وبذلك تم بالقوة استبدال مذهب الأوزاعي في الأندلس بمذهب مالك، مع منع المذاهب الأخرى. لذا لم يعد ابن حزم حيث قال: مذهبان انتشرا عندنا –في أول أمرهما– بالرياسة والسلطان: مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولي القضاء أبو يوسف، كانت القُضاة

---

[1] شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد 6- 213.

[2] حجة الله البالغة: الدهلوي 1- 152.

من قِبَلِهِ من أقصى المشرق إلى أقصى عمل إفريقية، فكان لا يولّي إلا أصحابه والمنتسبين لمذهبه. ومذهب مالك عندنا بالأندلس، فإن يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان مقبول القول في القضاة. وكان لا يلي قاضٍ في أقطار بلاد الأندلس، إلا بمشورته واختياره. ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه! والناس سُرّاعٌ إلى الدنيا. فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به ...وكذلك جرى الأمر بإفريقية لما ولي القضاء بها سحنون بن سعيد، ثم نشأ الناس على ما انتشر.[1]

وقال المقريزي: وكانت الأفريقية الغالب عليها السنن والآثار إلى أن قدم عبدالله بن فروج أبو محمد الفارسي بمذهب أبي حنيفة ثم غلب أسد بن الفرات بن سنان قاضي أفريقية بمذهب أبي حنيفة ثم أن المعز بن باديس حمل جميع أهل إفريقية على التمسك بمذهب مالك وترك ما عداها من المذاهب، فرجع أهل إفريقية وأهل الأندلس كلّهم إلى مذهب مالك إلى اليوم **رغبة فيما عند السلطان وحرصا على طلب الدنيا** فكان القضاء والإفتاء في جميع تلك المدن وسائر القرى لا يكون إلا لمن تسمى بالفقه على مذهب مالك فاضطرت العامة إلى أحكامهم وفتاواهم ففشا هذا المذهب هناك فشوا طبق تلك الأقطار كما فشا مذهب أبي حنيفة ببلاد المشرق.[2]

كذا انتشر مذهب الشافعي بمصر أيام الأيوبين وكانوا شافعيّة بتعصّبون لهذا المذهب، وبذلوا جهدهم في نصرته، ببناء المدارس لفقهاء الشافعية واختصاص القضاء بهم.

وكما كان انتشار المذاهب يرجع للسلطان، فقد كان إضعافها، بل وإلغاؤها كذلك، حيث منع الأيوبيّون المذهب الإسماعيلي الّذي كان سائدا قبل ذلك، حتى لم يتركوا له أثرا.

---

[1] نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: المقري 2- 10.

[2] المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: المقريزي 3- 70.ن

وفي أيام حكم الصفويين في إيران أجبروا الناس على التمذهب بمذهب الإمامية، حتى صار مذهب جمهور الناس هناك.

ولم يشتهر مذهب أحمد، لأنّ أحمد بن حنبل وأصحابه على نهجه كانوا لا يقرَبون السلطان ولا يحبون الولاية ولا يسعون إليها ولا يريدونها.

أي إنّ عدم تولي القضاء كان سبباً في ضعف انتشار هذا المذهب، وقد ذكر هذا المعنى ابن عقيل الحنبلي فقال: هذا المذهب إنما ظلمه أصحابه، لأن أصحاب أبي حنيفة والشافعي إذا برع أحدٌ منهم في العلم تولى القضاء وغيره من الولايات، فكانت الولاية سبباً لتدريسه واشتغاله بالعلم، فأما أصحاب أحمد فإنه قلّ منهم من تعلق بطرف من العلم إلا يخرجه ذلك إلى التعبّد والزهد، لغلبة الخير على القوم، فينقطعون عن التشاغل بالعلم.[1]

وربّما لولا تولي بعض الحنابلة لمذهب القضاء؛ لانقرض المذهب مثل كما حصل مع مذهب الأوزاعي أو مذهب الثوري وغيرهما.

وقد حيث بقي المذهب مقصوراً على أحياء في بغداد والبصرة وبعض مناطق بلاد الشام، ثم انتقل إلى مصر بشكل بعد أن وصل قضاة حنابلة إلى مصر. ثم بعد أن قام آل سعود بدعم هذا المذهب بالمال والدعاة انتشر هذا المذهب في كلّ البلدان.

كما إنّ هناك سببا يمكن أن يذكر كمساعد لانتشار مذهب ما، وهو كون هذا المذهب أو ذاك أقرب إلى روح مجتمع ما، لذا تجد أنّ مذهب أبي حنيفة انتشر لكونه مذهبا ينسجم مع جو التجارة التي كانت العراق وما حوله، لاسيّما وأنّه كان تجرا وينظر للمسائل نظرة عرفيّة، ويقلّل من اعتماده على الأحاديث.

---

[1] المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: ابن بدران 47.

كما إنّ مذهب مالك كان بسيطا، وكان أقرب إلى روح البادية ولهذا علّل ابن خلدون انتشار مذهب مالك، فقال: وأيضاً فالبداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة. ولهذا لم يزل المذهب المالكي غضاً عندهم، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها، كما وقع في غيره من المذاهب.[1]

وهذا أيضا يفسّر انتشار مذهب أحمد في الحجاز.

وهناك سبب هامّ لانتشار المذهب وهو أن يكون في مذهب ما رجال يحملون هذا المذهب، فيصنّفون ويدرّسون على على هذا المذهب. لذا لم ينتشر مذهب الليث بن سعد وانقرض فيما انقرض من المذاهب، وقد علّل الشافعي ذلك فقال: الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به.[2]

ونفس ذلك يقال عن انتشار مذهب أحمد، فقد توفّي أحمد وليس هناك مذهب ينسب إليه، وما عمل الرجل على ذلك حتى جاء أبو بكر الخلاّل (ت311هـ)، وهو أحمد بن محمد بن هارون صاحب أبا بكر المروزي، حيث ألف كتاب " الجامع لعلوم الإمام أحمد" الذي بلغ نحو مائتي جزء، وهو كتاب لم يصنّف في مذهب الإمام أحمد مثله.

ومن هنا بدأ ظهور الانتساب إلى مذهب الإمام أحمد، وأخذت أصول المذهب موضع درس وتدريس واستقرأ وتأليف وتقريب وتلقين، فلولا ما قام به الخلاّل لم يكن لهذا المذهب وجود. وقد ذكر ذلك الذهبي فقال في ترجمته: الإمام العلاّمة الحافظ الفقيه شيخ الحنابلة وعالمهم، رحل إلى فارس وإلي الشام والجزيرة يتطلّب

[1] مقدمة العبر وديوان المبتدأ والخبر: ابن خلدون 1- 563.

[2] سير أعلام النبلاء: الذهبي 8- 156.

فقه الإمام أحمد وفتاويه وأجوبته، وكتب عن الكبار والصغار حتى كتب عن تلامذته، وجمع فأوعي، ولم يكن قبله للإمام مذهب مستقل حتى تتبع هـو نـصوص أحمـد ودونها وبرهنها بعد الثلاث مائة.[1]

فوائد المذاهب:

فمن فوائد هذه المذاهب إنّها تحرك الذهن وتكثّر الاحتمـالات، وتهيّـئ مبـاني مختلفة يمكن أن ينتفع بها.

كما إنّها أدّت إلى استقرار في الفقه لاسيّما قبل ظهور التدوين، حيث لم يكن هناك فرق بين الفقه والتشريع، فكان للقاضي أن يفتي بما يرى ويقتنع، وهذا خطأ وخطر. لأنّ الفقيه يمكن أن يتغيّر رأيه من وقت لوقتٍ، وربّما فعل ذلك حبّا أو بغـضا ولـو دون أن يشعر، فتختلف الأحكام باختلاف الناس وهذا ظلم لهم. لذا كان لا بدّ مـن أن يستقر على فقه ما يلتزم القاضي به، فلا يقضي لهند بخلاف ما يقضي لزيد.

كذلك لا يمكن لأيّ مذهب أن يدّعي أنّه كامل لم يستفد مما جاء به غيره، أذكـر هنا أنّ كتب السير التي تتحدّث عن الحرب والسلم بين الأمم أول ما ظهرت على يد محمد بن الحسن الفقيه المعروف.

وأعلم أنّ عبد القاهر الجرجاني الشافعي هو ن جعل البلاغة علماً قائما، حتى أخذ منه الآخرون.

وأقرأ فأعجب مما جاء به شمس الدين بن الصائغ الحنفي في كتابه "أحكام الرأي في أحكام الآي" فلا يمكن لأحدٍ أن يغضّ النظر عمّا جاء به علماء المذاهب الأخرى.

لذا، فمن الخطأ أن نتصوّر أنّ العلم لا يوجد إلا عند محـدّد دون غيـره، ومـن يتصوّر هذا فهو جاهل بما قدّمه كلّ مذهب من عطاءٍ وما أثرى به المجموع.

---

[1] سير أعلام النبلاء: الذهبي 14- 297.

تحديد الخلل:

نحتاج لأن ننظر في هنا في مواقع الخلل، فإذا كان التمذهب ليس سيئا، وإذا كان اختلاف الرأي حسنا، فأي وقع الخلل ونحن نعلم ما كان وما هو كائن بين أهل الملّة من خلافٍ ونزاع.

هناك سوء تعامل بلغ حدّا خطيرا، وهو شيء مخجل بل ومُقرف، حيث تجد هناك تصرّفات تجاوزت كلّ حدّ مشروع في التعامل مع من يختلف في الرأي. ولم يكن هذا بين المذاهب فحسب، بل وأحيانا في المذهب الواحد يكون تشنيع على فهم معيّن أو عالم فاضل لأنّه خالف شيئا مشهورا أو أدّاه اجتهاده لرأي مخالف لهم.

احتكار الحقيقة:

ربّما تجد أنّ من أخر الأمور التي تقع بين القوم هو أنّ ومن أهم ما يمكن أن يسجّل على العقل المتعصّب، هو عدم قابليّته على نقد الذات. بل تجد أنّ هذا العقل يتميّز بسمتين، هما:

- تصوّر أنّه لا يوجد عند الخصم أيّ إيجابية، وأنّ هذا الّذي يقابله هو شرّ محض، يصعب إن لم يستحل التعامل أو التفاهم معه، أو إيجاد مشترك بينهما.

- تصوّر أنّ كلّ خيرٍ فهو موجود في المذهب، ولا يمكن أن يكون لفكرة النضج أو التطوّر أيّ مجال، لأنّ معنى هذا أنّ هناك نقصا بنحو ما في فكرتك.

إنّه يعتقد بأنه لا يوجد عنده أي سلبيّة، نعم ربّما يكون هناك نقد لكن على أساس السلوك، أما على أساس الفكرة فلا ثم لا.

الخلاف شرّ!!

كما إنّك تجد حرصا على تجريد المذهب من أيّ خلاف، وكأنّه شــرّ يفــر منــه القوم، لذا كثيرا ما تقرأ: بأنّ هذا مما استقرّ عليه المذهب، يريد أن ينفي أيّ خــلاف مشروع داخل المذهب.

أو ربّما يأتي لرأي صدر من شخص ما فيقول لك لاحقا: لعلّه رجع عــن ذلــك، كما قال الذهبي عن سفيان الثوري: قد كان سفيان رأسا في الزهد، والتأله، والخوف، رأسا في الحفظ، رأسا في معرفة الآثار، رأسا في الفقه، لا يخاف في الله لومة لائم، من أئمة الدين، واغتفر له غير مسألة اجتهد فيها، وفيه تشيع يسير، كان يثلث بعلي، وهو على مذهب بلده أيضا في النبيذ، ويقال: رجع عن كل ذلك.[1]

أو ربّما يقول لك: فلان رأيه كذا وكذا، ولعلّه تاب!! وهذا كثير، كما قال الذهبي في ترجمة سعيد بن أبي عروبة: قال أحمد بن حنبل: كان قتادة وسعيد يقولان بالقدر ويكتمان.

قلتُ: لعلهما تابا ورجعا عنه كما تاب شيخهما.[2]

وكأنّ الخلاف في العلم شرّ محض، بينما كان يرى إليه من تقدّم على أنّه خيــر وتوسعة للأمة. بل صرت كثيرا ما تسمع وتقرأ ممن يحسب على أهل العلم فــضلا عمّن دونهم إذا سمعوا أحدا دعا إلى إصلاح قال: هذا يريــد أن يفــرّق المــذهب أو يشمت المخالفين بالمذهب وما إلى ذلك من كلام لا يصدر عن عمن له علمٌ أو وعي.

ظلم الأئمة:

ومن أهم ما وقع من ظلم بين المذاهب، هو تسقيط أئمــة المــذاهب وتــوهينهم، وربّما تعرّض أبو حنيفة كما لم يتعرّض أحد لذلك.

---

[1] سير أعلام النبلاء: الذهبي 7- 241.

[2] سير أعلام النبلاء: الذهبي 6- 414.

فقد قال عنه سفيان الثوري كما عنه: ما ولد في الإسلام مولود أضر على أهل الإسلام من أبي حنيفة.[1]

وروي أنّه جاءه نعي أبي حنيفة، فقال: الحمد لله الذي أراح المسلمين منه، لقد كان ينقض عرى الإسلام عروة عروة، ما ولد في الإسلام مولود أشأم منه.[2]

وقال ابن عبد البرّ فيما أخذ على مالك: وقد تكلّم ابن أبي ذئب في مالك بن أنس بكلامٍ فيه جفاء وخشونة، كرهتُ ذِكره، وهو مشهورٌ عنه. قاله إنكاراً لقول مالك في حديث البيّعين بالخيار...، وتكلم في مالك أيضاً -فيما ذكره الساجي في كتاب "العلل": عبد العزيز بن أبي سلمة وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وابن إسحاق وابن أبي يحيى وابن أبي الزناد، وعابوا عليه أشياء من مذهبه. وتكلم فيه غيرهم لتركه الرواية عن سعد بن إبراهيم، وروايته عن داود بن الحصين وثور بن زيد. وتحامل عليه الشافعي وبعض أصحاب أبي حنيفة في شيء من رأيه حسَداً لموضع إمامته. وعابَهُ قوم في إنكاره المسح على الخفّين في الحضر والسفر، وفي كلامه في عليّ وعثمان (رضي الله عنهما)، وفتياه إتيان النساء من الأعجاز، وفي قعوده عن مشاهدة الجماعة في مسجد رسول الله (ص) ونسبوه بذلك إلى ما لا يحسن ذِكره.[3]

ومما شاع بين أصحابنا ولا أصل له دعوى أنّ أبا حنيفة كان يسعى ليخالف الإمام جعفر الصادق في كلّ شيء، حتى حُكي عنه أنه كان يقول خالفت جعفر بن محمد في جميع أقواله وفتاواه، ولم يبق إلا حالة السجود، فما أدري أنه يُغمض عينيه أو يفتحها؟ حتى أذهب إلى خلافه وأُفتي الناس بنقيض فعله.[4]

---

[1] تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي 13- 396.

[2] المعرفة والتاريخ: الفسوي 3- 96.

[3] جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله: ابن عبد البرّ 2- 161.

[4] الكشكول: يوسف البحراني 3- 46.

وبلفظ آخر: إني خالفت جعفرا في جميع ما قال، ولم أدر أنه يغمض عينيه في السجود أو يفتحهما، ففتحت واحدة وغمضت أخرى.[1]

وهذا كلام غير صحيح، بمعنى أنّه لم يثبت إلا بتعبير "حكي" دون أن ينسب أو يُسند لأحد، وهو غير معقول في نفسه، فإنّ الرجل صاحب مذهب بني على أصول معروفة، ولا يمكن لأحدٍ أن يبني فقها على مخالفة آخر. كما إنّ ما يشترك فيه أبو حنيفة مع فقه أستاذه أكثر مما يتصوّر من نقل هذا الخبر وهو يعلم عدم صحّته، بل وعدم إمكانه.

كما إني لا أعلم معنى هذه المسألة التي عجز عن معرفتها، ولو بسؤال الإمام نفسه. وعلى كلّ فهو قول سخيف، لكن ما هو أعجب هو أن يذكر هكذا.[2]

مع إنّ أبا حنيفة كان من أشدّ الناس ولاء ودفاعا عن أهل البيت، وكان له دور معروف ومسجّل في ثورتي زيد وآل الحسن، بل كان أبو حنيفة على بيعته محمد النفس الزكية وأخيه، ومن جملة شيعته حتى رفع الأمر إلى المنصور فحبسه حبس الأبد حتى مات في الحبس.

وقيل: إنّه إنما بايع محمد بن عبد الله الإمام في أيام المنصور ولما قتل محمد بالمدينة بقي الإمام أبو حنيفة على تلك البيعة يعتقد موالاة أهل البيت فرفع حاله إلى المنصور فتمّ عليه ما تمّ.[3]

ومن كان هذا شأنه ودرجته، كيف يقال عنه هذا؟!!

هذا أمر عجيب.

---

[1] زهر الربيع: الجزائري 522.

[2] قد لا يخفى عليك بأنّ هذا ليس غير تبرير للدعوة إلى مخالفة العامة في فقههم، كما سنتحدّث عنه – بإذن الله – لاحقا.

[3] الملل والنحل: الشهرستاني 1- 153.

غلبة التقليد:

إنّ أئمة المذاهب كما ورد عنهم كانوا يؤمنون بحق الاجتهاد ما دام ينطلق من دليل شرعي معتبر، ولم يدعوا إلى الالتزام بمذهب معين ورفض ما يخالف ذلك، بل كل عالم له الحق في الطرح، وعليه أن يتقبل النقد لأنّه كسائر الغير معرض للخطأ. فهذا أبو حنيفة يقول: لا ينبغي لمن لا يعرف دليلي أن يفتي بكلامي، وقال: هذا أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاءنا بأحسن منه فهو أولى بالصواب.

أما مالك فيقول: ما من أحد إلا وهو مأخوذ في كلامه ومردود عليه إلا رسول الله (ص).

وقال أحمد: لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم، وخذ الأحكام من حيث أخذوا من الكتاب والسنة.

بل ولعلّ هذا كان من المسلّمات عند أهل المذاهب، حيث روي عن عن أبي حنيفة أنه كان يقول: لا ينبغي لمن لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي، وكان اذا أفتى يقول: هذا رأى النعمان بن ثابت - يعني نفسه- وهو أحسن ما قدرنا عليه فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب.

وكان الإمام مالك يقول: ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله (ص).

وروى عن الشافعي أنه كان يقول: إذا صح الحديث فهو مذهبي، وفي رواية: اذا رأيتُم كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحائط. وقال يوما للمزني: يا أبا إبراهيم، لا تقلّدني في كل ما أقول وانظر في ذلك لنفسك فإنّه دين. وكان يقول: لا حجة في قول أحد دون رسول الله (ص) وان كثروا ولا في قياس ولا في شيء وما ثم الا طاعة الله ورسوله بالتسليم.

وكان الإمام أحمد يقول: ليس لأحد مع الله ورسوله كلام، وقال أيضا لرجل: لا تقلّدني ولا تقلدنّ مالكا ولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذ الأحكام من حيث

أخذوا من الكتاب والسنة....... وعن أبي يوسف وزفر وغيرهما رحمهم الله أنهم قالوا: لا يحلّ لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا.

وقال أحمد: لا تقلّدني ولا تقلدنَّ مالكا ولا غيره، وخذ الأحكام من حيث أخذوا: من الكتاب والسنة.

وقال: كل مسألة يصح فيها الخبر عن رسول الله (ص) عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد مماتي.[1]

فإذا كان هذا رأي أصحاب المذاهب فمن أين جئت بهذه المزاعم وجعلتهم في موضع لا يزعمونه لأنفسهم ولا يرون أنفسهم فيه؟!

نعم لم تستمر تلك الحال كثيرا، فسرعان ما ساد التعصب والانغلاق، وتقليد المجتهدين لغيرهم حتى آل بهم التعصب إلى أنّ أحدهم إذا ورد عليه شيء من الكتاب والسنة على خلاف مذهبه يجتهد في دفعه بكل وسيلة من التأويلات البعيدة، نصرة لمذهبه ولقوله.[2]

ونقل الفخر الرازي عن اكبر شيوخه انه قال: قد شاهدت جماعة من مقلدة الفقهاء، قرأت عليهم آيات كثيرة من كتاب الله في بعض مسائل، وكانت مذاهبهم بخلاف تلك الآيات فلم يقبلوها، ولم يلتفتوا إليها، وبقوا ينظرون إلي كالمتعجب – يعني كيف يمكن العمل بظواهر هذه الآيات مع أنّ الرواية عن سلفنا وردت على خلافها– ولو تأمّلت حقّ التأمل وجدت هذا الداء سارياً في عروق الأكثرين من أهل الدنيا.[3]

---

[1] راجع هذه الأقوال في: الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف: الدهلوي 1 – 104، عقد الجيد في الاجتهاد والتقليد: الشوكاني 1- 28.

[2] مختصر المؤمل: أبو شامة 14.

[3] مفاتيح الغيب: الرازي 16- 31.

وكذا كان تأثير ذلك على المدارس، فلم يكن يسمح في بعض المدارس إلا لمن كان على مذهب ما بالسكن أو التدريس فيها، وعندما بنى السلاجقة المدرسة النظامية اشترطوا أن يكون المدرسون والتلامذة فيها من الشافعيّة، ولذا منعوا الفصيحي الاستراباذي وهو تلميذ عبد القاهر الجرجاني من التدريس رغم علمه الجم بالعربية.[1]

وبلغ التقليد حدّاً لم يسلم منه أحد من أهل العلم فضلا عمن هو دونهم من عامّة الناس، حتى ظهر مصطلح "مقلّدة الفقهاء" وهو تعبير وإن كان يكشف عن واقع، إلا أنّ متناقض، فالفقيه هو المجتهد وهو لا يكون مقلّدا. لكن للأسف بلغ التقليد بالفعل هذا الحدّ.

لقد أدى التقليد الّذي لا ينفك عن تعصّب إلى ما رأيت من تقسيم للمجتمع، حتى لا تجد من يصدّق إذا قلت له بأنّك مستقلّ لا تقلّد أحداً.

كما تجد أنّ التعصب بلغ حدّ التعصب للمدن والبلدات، فكانت الكوفة تسمّى دار الضرب، يعني إنّها تضع الأحاديث وتضعها كما تخرج دار الضرب الدراهم والدنانير. وكان أشدّ النقد لما عرف من فقهائها بالأخذ بالرأي، قال عطاء لأبي حنيفة: من أين أنت؟ قال: من أهل الكوفة، قال: أنت من أهل القرية الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً.[2]

وهذا كان حال غيرها من المدن، فقد تعصّب كلّ فريق إلى بلده وتنابزوا، وعيّر أهل المدينة بسماع الغناء، وأهل مكة بالمتعة، وأهل الكوفة بالنبيذ، واشتدّت عصبيّة كلّ قوم لبلادهم ، وحملتهم على وضع الأخبار في مدح قومه وبلده وذمّ مقابله.

---

[1] معجم الأدباء: الحموي 15- 67.

[2] تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي 332.

تعصّب العلماء:

ومن أخطر ما حصل هو تعصّب العلماء، وهو ما يقع منه معظم البلاء، ويـــدفع الناس نحو العداوة البغضاء، بل وسفك الدماء.

هذا ابن القيّم الجوزيّة يقول عن الجهمية: بل الذي بين أهل الحديث والجهميّة من الحرب أعظم مما بين عسكر الكفر وعسكر الإسلام.[1]

وقال وقد ذكر الشيعة ورأيهم في المهدي المنتظر: ..... ولقد أصبح هؤلاء عارا على بني آدم وضحكة يسخر منها كل عاقل.

وهذا لعمري سوء أدب لا يليق أن يصدر من عالم.[2]

كما ذكر أنّ الشعبي قارن الشيعة باليهود وبيّن ما بينهما من تشابه، فكـــان ممـــا ذكر: ...... واليهود تزول عن القبلة شيئا وكذلك الرافضة!! واليهـــود تنـــود فـــي الصلاة، وكذلك الرافضة. واليهود تسدل أثوابها في الـــصلاة، وكـــذلك الرافـــضة. واليهود لا يرون على النساء عدّة، وكذلك الرافضة!!!! واليهـــود حرّفـــوا التـــوراة، وكذلك الرافضة حرّفوا القرآن. واليهود قالوا: افترض الله علينـــا خمـــسين صـــلاة، وكذلك الرافضة. واليهود لا يُخلِصون السلام على المؤمنين إنمـــا يقولـــون: "الـــسام عليكم" والسام الموت، وكذلك الرافضة. واليهـــود لا يـــأكلون الجـــري والمرمـــاهى والذناب، وكذلك الرافضة. واليهـــود لا يـــرون المـــسح علـــى الخفّـــين، وكـــذلك الرافضة!!!!!!!!![3]

لو كان الشعبي قالها فعلا لكان مخجلا أن تنقلها يا شيخ، شيء مخجل.

---

[1] اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية: ابن القيّم 1- 154.

[2] لمنار المنيف في الصحيح والضعيف: ابن اليّم 153.

[3] منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدريّة: ابن تيميّة 1- 25.

وقال: قلت هذا الكلام بعضه ثابت عن الشعبي كقوله لو كانت الشيعة من البهائم لكانوا حمرا ولو كانت من الطير لكانوا رخما فإن هذا ثابت عنه.[1]

كما عرف عن المالكيّة تعصب لمذهبهم على من خالفهم، وكان مذهب الأندلس على عهد بني أميّة هو مذهب مالك، وكان فيهم تعصّب وعداء للأحناف أو العراقيين كما كانوا يسمّونهم؛ حتى صار وصف عراقيّ يحمل معنى الذمّ والانتقاص.

وأما ما بين الأحناف والشافعيّة، فحدّث ولا حرج، وقد كتب أكمل الدين يوسف بن إبراهيم بن محمد الشرواني الدمشقي الحنفي المتوفى بالمدينة المنورة سنة 1134 رسالة في كراهة اقتداء الحنفي بالشافعي[2]!!!!

وقال الحصفكي وهو من أشهر المؤلفين الأحناف في الفقه الحنفي: إذا سُئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا؛ قلنا وجوبا: مذهبنا صوابٌ يحتمل الخطأ، ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب. وإذا سئلنا عن معتقدنا ومعتقدِ خصومنا؛ قلنا وجوبا: الحقّ ما نحن عليه والباطل ما عليه خصومنا.[3]

ونسب إلى أبي الحسن الكرخي الحنفي أنه قال: كل آيةٍ تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤوّلة أو منسوخة، وحديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ.[4]

بل جاء في ترجمة قاضي دمشق الحنفي محمد بن بدر البلاساغوني وكان أنّه قال: لو كانت لي الولاية لأخذت من أصحاب الشافعي الجزية![1]

---

[1] منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدريّة: ابن تيميّة 1- 28.

[2] هداية العارفين: البغدادي 1- 746.

[3] الدر المختار شرح تنوير الأبصار: ابن عابدين 1- 51.

[4] إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد: الصنعاني 1- 16.

بل لقد وصل الخلاف إلى أن منع بعض الفقهاء الأحناف تزوج الحنفي من المرأة الشافعية ثم صدرت فتوى من فقيه آخر ملقب بمفتي الثقلين فأجـاز تـزوج الحنفـي بالشافعية وعلل ذلك بقوله تنزيلا لها منزلة أهل الكتاب[2]!!!!

وقال الشرنبلالي في ماء البئر النجس الذي وقع فيه حيوان ميت وانتفخ، قال: فإن عجِن بمائها يلقى للكلاب، أو يعلف به المواشي، وقال بعضهم: يباع لشافعي.[3]

وأما من جهة الشافعية، فالأمر أشدّ، فقد قال إمام الحرمين الجويني الشافعي: نحن ندّعي أنّه يجب على كافة العاقلين وعامة المسلمين شرقا وغربا بُعدا وقربا انتحال مذهب الشافعيّ ويجب على العوام الطغام والجهال الأنذال أيضا انتحال مذهبه بحيث لا يبغون عنه حولا ولا يريدون به بدلا.[4]

وهذا أحمد بن حنبل بلغ به التعصّب على من قال بخلـق القـرآن أن يقـول: لا يُصلّى خلف واقفي، ولا لفظي.[5]

أي حتى من توقّف ولم يقل بالقدم أو الحدوث منع من الصلاة خلفه، فإما أن تأخذ برأيي أو ليس لك حرمة، مع إنّ المسألة نظرية، ولم يكن لها ذكر عند السلَف، لكـن هذا هو التعصّب.

قال المروذي: أخبرت أبا عبد الله أن أبا شعيب السوسي الرقّي، فرّق بـين بنتـه وزوجها لما وقف في القرآن، فقال: أحسنَ، عافاه الله، وجعل يدعو له.[6]

---

[1] البداية والنهاية: ابن كثير 12- 216.

[2] البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ابن نجيم 2- 81.

[3] مراقي الفلاح شرح نور الايضاح: الشرنبلالي 1- 16.

[4] إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد: الصنعاني 1- 17.

[5] سير أعلام النبلاء: الذهبي 11- 289.

[6] سير أعلام النبلاء: الذهبي 11- 289.

قال المروذي: ولما أظهر يعقوب بن شيبة الوقف، حذر عنه أبو عبد الله، وأمـــر بهجرانه.[1]

وعلى كلّ، فالحنابلة في التعصب أصل، لا يبلغهم أحد في ذلك.

وقد وصل التقليد إلى مرض يعمي القلوب ويصمّها م يسلم من ذلك أهل العلم، بل ما أوقع الناس في هذا غيرهم، فهذا محمد بن إبراهيم البوشنجي يقول:

وإني حياتي شافعيٌّ وإنْ أمُت فتوصِيتِي بعدي بأن يتشفّعوا[2]

وهذا الهروي ينشد على منبره:

أنا حنبليٌّ ما حييتُ وإنْ أمُت فوصيَّتي للناسِ أنْ يتحَنبلُوا[3]

فإذا كان هذا قول رجلٍ من أهل العلم فما تقول في عامّة الناس التي وقعت في شَرَك الغلو وهذا ما حصل بالفعل عند عوامّ الحنابلة ولهم في ذلك قصص.

و نسب الحصفكي أبيات إلى عبدالله بن المبارك في مدح الإمام أبي حنيفة ومنها:

فلعنةُ ربّنــــَا أعدادَ رملٍ على من ردَّ قولَ أبي حنيفةْ[4]

وهذا الصاوي بلغ به الحدّ في التعصّب للمذاهب إلى أن يقول: ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية، فالخـــارج عن المذاهب الأربعة ضالّ مُضل، وربما أداه ذلك إلى الكفر، لأن الأخـــذ بظـــواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر.[5]

وما ذا أبقى هؤلاء من التعصّب للخلَف؟!

---

[1] سير أعلام النبلاء: الذهبي 11- 289.

[2] سير أعلام النبلاء: الذهبي 18- 506.

[3] سير أعلام النبلاء: الذهبي 10- 73.

[4] الدر المختار شرح تنوير الأبصار: ابن عابدين 1- 68.

[5]

شعار المذهب:

ومن التعصّب الّذي صار عند المذاهب ما تسمع من القول بأنّ هذا من "شعار المذهب" أي ما يتميّز به أهل هذا المذهب عن غيرهم. وهذا تعصّب محض وإثبات للمذهب على حساب الدين، إضافة لما فيهِ من ضدية للحقّ فهو إما إثبات بدعة أو رفض سنّة ما دام أمراً صار شعارا للمذهب فلا بدّ أن يكون لاحقاً.

وقد ذكر السبكي في ترجمة بعض أهل العلم من الشافعيّة فقال: وكنت مع ذلك أراه أيام المواكب السلطانية يلبس الطيلسان مواظبا عليه وكنت أعجب لأن طبعه لا يقتضي الاكتراث بهذه الأمور فتجاسرت عليه وسألته فقلت له: أنت تقعد وتحكم وعليك ثياب ما تساوي عشرين درهما، وأراك تحرص على لبس الطيلسان يوم الموكب! فقال: يا بنيّ، هذا صارَ شعار الشافعية ولا نريد أن ينسى وأنا ما أنا مخلد سيجيء غيري ويلبسه فما أحدث عليه عادة في تبطيله.[1]

وهناك من ترك فعل سنّة لأنّه صار شعارا للرافضة كما قال ابن تيمية: إذا كان في فعلٍ مستحب مفسدة راجحة لم يَصِر مستحباً، ومن هنا ذهب مَن ذهب من الفقهاء إلى ترك بعض المستحبات إذا صارت شعاراً لهم، فلا يتميز السُّنّي من الرافضي، ومصلحة التميُّز عنهم لأجل هجرانهم ومخالفتهم أعظم من مصلحة هذا المستحب، وهذا الذي ذُهب إليه يُحتاج إليه في بعض المواضع إذا كان في الاختلاط والاشتباه مفسدة راجحة على مصلحة فعل ذلك المستحب.[2]

وقال الرافعي: ثم الأفضل في شكل القبر التسطيح أو التسنيم. ظاهر المذهب أن التسطيح أفضل، وقال مالك وأبو حنيفة رحمهم الله: التسنيم أفضل. لنا أن النبي (ص) سطح قبر ابنه إبراهيم، وعن القاسم بن محمد قال: رأيت قبر النبي (ص)

---

[1] طبقات الشافعية الكبرى: السبكي 10- 208.

[2] منهاج السنة النبوية ف نقض كلام الشيعة والقدرية: ابن تيميّة 4- 154.

وأبي بكر وعمر (رض) مُسَطّحة، وقال ابن أبي هريرة: إنّ الأفضل الآن العدول من التسطيح إلى التسنيم، لأن التسطيح صار شعاراً للروافض، فالأولى مخالفتهم.[1].

وقال الحافظ العراقي في بيان كيفية إسدال طرف العمامة: فهل المشروع إرخاؤه من الجانب الأيسر كما هو المعتاد، أو الأيمن لشرفه؟ لم أرَ ما يدل على تعيين الأيمن إلا في حديث ضعيف عند الطبراني، وبتقدير ثبوته فلعله كان يرخيها من الجانب الأيمن، ثم يردّها إلى الجانب الأيسر كما يفعله بعضهم، إلا أنه صار شعار الإمامية، فينبغي تجنّبه لترك التشبّه بهم.[2]

إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة.

وهناك من أهل العلم من أصحابنا ممن سلَف ردّ على من اعترض وأنكر بدعةً أُدخلت في الآذان وأثبتها بدعوى أنّها من شعار المذهب كما قال!!

قلّة الإنصاف:

وهو من أخطر وأسوأ ما تجد عند قوم من أهل العلم، ممن يشنّع على غيره من غير إنصاف، وإذا وجد عنده ما هو أشنع كتمه أو ذكر وجوها يدافع بها عنه.

ومن قديم قيل:

وَلَمْ تَزَلْ قِلَّةُ الإِنْصَافِ قَاطِعَةً ... بَيْنَ الرِّجَالِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ

وتجد في هذا التشنيع والتشغيب على من خالف، وذكر لوازم لا تلزمه، وربّما نسب إلى مذهب قولا قاله أحدهم، وربّما بالغ جدّا في ذلك وهو يجد عند أصحابه مثل ذلك أو أشدّ. وربّما تعسّف في ذكر الوجوه التي ينقض بها أوضح دلالات اللفظ مبالغة في الردّ على الخصم، كما فعل ابن تيميّة في توهين ما ورد في فضائل أمير

[1] فتح العزيز شرح الوجيز: الرافعي 5- 229.

[2] شرح المواهب اللدنية: الزرقاني -5- 13.

المؤمنين علي بن أبي طالب، وهذا ما أقرّ به ابن حجر فقال: ..... طالعتُ الرد المذكور، فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المُطهَّر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنَّه ردَّ في رَدِّهِ كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر - حالة التصنيف - مظانّها، لأنَّهُ كان - لاتساعه في الحفظ - يَتَّكل على ما في صدره، والإنسان عامد للنسيان، وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي أدَّتْهُ - أحياناً - إلى تنقيص عليّ (رض).[1]

والإنصاف على كلّ قليل مع المخالف للأسف، ويندر أن تجد من لا يقع فيه. وقد تعجّبت من قول رأيته لابن القيّم، وذلك عندما ذكر رأي الشيعة في عدم الطلاق باليمين، فقال: الوجه التاسع: إنّ فقهاء الإمامية من أولهم إلى آخرهم ينقلون عن أهل البيت أنّه لا يقع الطلاق المحلوف به، وهذا متواتر عندهم عن جعفر بن محمد وغيره من أهل البيت.

وهبْ أنّ مُكابرا كذّبهم كلّهم وقال: قد تواطئوا على الكذب عن أهل البيت، ففي القوم فقهاء وأصحابُ علمٍ ونظر في اجتهاد، وإن كانوا مخطئين مبتدعين في أمر الصحابة، فلا يُوجب ذلك الحكم عليهم كلهم بالكذب والجهل. وقد روى أصحاب الصحيح عن جماعة من الشيعة وحملوا حديثهم، واحتج به المسلمون، ولم يزل الفقهاء ينقلون خلافهم ويبحثون معهم. والقوم وإن أخطأوا في بعض المواضع؛ لم يلزم من ذلك أن يكون جميع ما قالوه خطأ حتى يَرِد عليهم هذا، لو انفردوا بذلك عن الأمة، فكيف وقد وافقوا في قولهم من قد حكينا قولهم وغيره ممن لم تقف على قوله؟[2]

وهذا لعمري حسن، لكن ما أقل ما تجد من هذا أو كهذا!!

---

[1] لسان الميزان: ابن حجر 6- 319.

[2] الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطّلة: ابن القيّم 2- 616.

التشنيع:

ويبلغ أحيانا الذمّ حدّا مخجلا، حيث لا يقف عند حدّ بل يتجاوز حتى حدّ البغـــي. ومما اشتهر من التعصب والمبالغة في ذم المخالف، ألذي ذكره ابن خلّكـــان، قـــال: وذكر إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني - المقدم ذكره - في كتابه الـــذي سماه " مغيث الخلق في اختيار الأحق " أن السلطان محموداً المـــذكور كـــان علـــى مذهب أبي حنيفة، وكان مولعاً بعلم الحديث، وكانوا يسمعون الحديث من الشيوخ بين يديه، وهو يسمع، وكان يستفسر الحاديث، فوجد أكثرها موافقاً لمذهب الشافعي. فوقع في خلده حكة، فجمع الفقهاء من الفريقين في مرو، والتمس منهم الكلام في تـــرجيح أحد المذهبين على الآخر، فوقع الاتفاق على أن يصلوا بين يديه ركعتين على مذهب الإمام الشافعي وعلى مذهب أبي حنيفة، لينظر فيه السلطان، ويتفكر ويختار ما هـــو أحسنهما. فصلى القفال المروزي .... بطهارة مسبغة وشرائط معتبّرة من الطّهـــارة والسترة واستقبال القبلة، وأتى بالأركان والهيئات والسنن والآداب والفرائض علـــى وجه الكمال والتمام، وقال: هذه صلاة لا يجوز الإمام الشافعي دونهـــا. ثـــم صـــلى ركعتين على ما يجوز أبو حنيفة، فلبس جلد كلب مدبوغاً ولطـــخ ربعـــه بالنجاســـة، وتوضأ بنبيذ التمر، وكان في صميم الصيف في المفـــازة، واجتمـــع عليـــه الـــذباب والبعوض، وكان وضوءه منكساً منعكساً، ثم استقبل القبلة، وأحرم بالصلاة من غير نية في الوضوء، وكبر بالفارسية "دو بركك سبز" ثم نقر نقرتين كنقرات الديك مـــن غير فصل ومن غير ركوع وتشهّد، وضرط في آخره، من غير نيّة السلام، وقـــال: أيها السلطان، هذه صلاة أبي حنيفة!!!!

فقال السلطان: لو لم تكن هذه الصلاة صلاة أبي حنيفة لقتلـــك، لأن مثـــل هـــذه الصلاة لا يجوزها ذو دين، فأنكرت الحنفية أن تكون هذه صلة أبي حنيفـــة. فـــأمر القفّال بإحضار كتب أبي حنيفة، وأمر السلطان نصرانياً كاتباً يقرأ المذهبين جميعـــاً،

فوجدت الصلاة على مذهب أبي حنيفة على ما حكاه القفّال، فأعرض السلطان عن مذهب أبي حنيفة، وتمسّك بمذهب الشافعي.[1]

فانظر كيف فعل، يحاكي صلاة قوم ويضرط في آخرها ليتهكّم فيها على مذهب يدين به قومٌ من أهل القبلة!!!!

هذا وقد ذكر التستري الخبر وعلّق: .... لكن مثل الصلاة التي شرعها يصلح للخروج منها بمثل ما قاله.[2]

كما شنّع قوم على ما عرف بإعارة الفروج عند الشيعة، وهو اسم غير موجود في الفقه، وكان موجودا في الفقه قديما في أحكام الإماء، حيث يجوز أن يحلّ السيّد أمته لغيره.

ولا شكّ أن هذا ليس شيئا لطيفا، لكنّ له نظائر ما أكثرها في هذا الباب وفي غيره في الفقه، وهي مسألة انتفت بانتفاء موضوعها. وما كان ينبغي في خلق أهل العلم أسلوب التشنيع، ولو أردت أمثاله لوجدت كثيرا. لكن يمكن أن نذكر هنا أنّ من أهل العلم من غير الشيعة قد ذكر ذلك، فليس هو مما يختصّ بمذهب.

لقد ذكر ابن حزم مسألة: من أحلّ فرج أمَته لغيره.[3]

ومما قال: قال ابن جريج : قال عطاء مفتي المدينة المنورة: إنّ الرجل كان يُرسِل بوليدته إلى ضيفه.[4]

كما ذكر ذلك عبد الرزّاق الصنعاني في المصنّف، فعنون: "باب الرجل يحلّ أمته للرجل".[5]

---

[1] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلّكان 5- 180.

[2] إحقاق الحق: التستري 2- 105.

[3] المحلى بشرح المجلى: ابن حزم 11- 257.

[4] المحلى بشرح المجلى: ابن حزم 11- 258.

[5] المصنّف: عبد الرزّاق 7- 215.

وكذلك ذكر ابن أبي شيبة في مصنّفه: "ما قالوا في المرأة أو الرجل يحل لرجل جاريته، يطأها".[1]

وهذا باب واسع، لو أردت أن تذكر شواهد لوجدت كثيرا ما يمكن أن يذكر.[2]

العنف:

وربّما بلغ الخلاف بين أهل المذاهب إلى العنف وسفك الدم، وقد ذكر ياقوت الحموي أنّه مرّ بمدينة الري بعد خرابها سنة 617 هـ، فقال: وكان أهل المدينة ثلاث طوائف: شافعية وهم الأقل، وحنفية وهم الأكثر، وشيعة وهم السواد الأعظم، فوقعت العصبية بين السنة والشيعة، فتظافر عليهم الحنفية والشافعية، وتطاولت بينهم الحروب حتى لم يتركوا من الشيعة من يُعرَف، فلما أفنوهم وقعت العصبية بين الحنفية والشافعية، ووقعت بينهم حروب، كان الظفر في جميعها للشافعية، هذا مع قلة عدد الشافعين. وكان أهل الرستاق -وهم حنفية- يجيئون إلى البلد بالسلاح الشاك، ويساعدون أهل نحلتهم، فلم يغنهم ذلك شيئاً حتى أفنوهم، ولم يبق من الشيعة والحنفية إلا من يخفي مذهبه، ووجدتُ دورهم كلها مبنية تحت الأرض، ودروبهم التي يسلك بها إلى دورهم في غاية الظلمة وصعوبة المسلك، ولولا ذلك لما بقي بها أحد.[3]

وكذا ما حدث في مدينة أصبهان، حيث قال عنها ياقوت: وقد فشا الخراب في هذا الوقت وقبله في نواحيها لكثرة الفتن والتعصّب بين الشافعية والحنفيّة، والحروب

---

[1] المصنّف: ابن أبي شيبة 3- 417.

[2] وهذا ما تجده أوضح ما يكون في المسائل التي تمسّ مشاعر الناس كما فيما يتعلّق بالجنس كزواج المتعة أو الوطء من الدبر وما إلى ذلك. فهنا تخفّ الأحلام، ويأتي بعض أهل العلم للأسف بما لا يليق، وينسب القبيح لمن يخالفه، وينفيه عمن يوافقه.

[3] معجم البلدان: ياقوت الحموي 3- 117.

المتّصلة بين الحزبين. فكلّما ظهرت طائفة نهبت محلةّ الأخرى وأحرقتها وخرّبتهــا، لا يأخذهم في ذلك إلٌ ولا ذمّة!!!! ومع ذلك، فقلّ أن تدوم بها دولةُ سلطان أو يقــيم بها، فيصلح فاسدها، وكذلك الأمر في رساتيقها وقراهــا التّــي كــل واحــدة منهــا كالمدينة.[1]

وأما فتن الحنابلة، فحدّث عن بني إسرائيل ولا حرج ولا حرج، قال ابن الأثير: وفيها[2] عظم أمر الحنابلة، وقويت شوكتهم، وصاروا يكسبون من دور القواد والعامة، وإن وجدوا نبيذا أراقوه، وإن وجدوا مغنية ضربوها وكسروا آلة الغناء، واعترضوا في البيع والشراء ومشي الرجال مع النساء والصبيان، فإذا رأوا ذلك سألوه عن الذي معه من هو؟ فإذا أخبرهم؛ وإلا ضربوه وحملوه إلى صاحب الشرطة، وشهدوا عليه بالفاحشة، فأرهجوا بغداد..... وزاد شرهم وفتنتهم، واستظهروا بالعميان الذين كانوا يأوون المساجد، وكانوا إذا مر بهم شافعي المذهب أغروا به العميــان، فيــضربونه بعصيهم حتى يكاد يموت.[3]

وهذا شأنهم مذ كانوا.

كتب الفرق:

لا بدّ أن نقف هنا عند الفرق التي ظهرت في تاريخ الإسلام وما أكثرها، وننظر في الكتب التي أرّخت لها وذكرت مقالاتها.

لقد ظهرت فرق كثيرة في تاريخ الإسلام ظهرت، ولا زالت تظهر، وهذه يندثر بعضها ويبقى بعضها. ويندر جدا منها ما يخرج عن حدّ الإسلام، وحتى هذه تجــدها تجد أنّها تبقى لها نحو ارتباط يجعل رجوعها ليس أمراً مستحيلاً.

---

[1] معجم البلدان: ياقوت الحموي 1- 209.

[2] سنة 323 هـ.

[3] الكامل في التاريخ: ابن الأثير 8- 307.

ومنذ زمن كتب في تاريخ هذه الفرق وتفرّعاتها ومقالاتها، وهنا أمور هامة يمكن أو ينبغي أن نلتفت إليها، فمنها:

أنّ هذه الكتب أصحابها ينطلق من تعصّب شديد علــى تلــك الفــرق، أي إنّهــم ينظرون الى الفرق من خلال فرقتهم التي ينتمون اليها. ولا تكاد تجد شيئا يخلو مــن ذلك، نعم هناك تفاوت في درجة التعصّب.

وهناك من يشنّع على هذه الفرق وينسب لها أمورا ليس ببعيد أن تكون مما أريد به التشنيع عليهم بين الناس دون أن يكون له أصل. فمن ذلك أنّك تقرأ عن كثيرٍ من الفرق أنّ لديهم ليلة يجتمعون فيها يشربون ويسكرون وتطفأ فيها السّرج ويختلط فيها الرجال بالنساء.[1]

وهناك فرق يوجد شكّ في أصل وجودهم كالسبأيّة، وهناك فرق ذكــرت وربّمــا ليست فرقاً كما قيل بل هي مقولات لأشخاصٍ معدودين وربّما لرجلٍ واحــد، لكنّهــا تذكر على إنّها فرقة.

كما إنّ كثيراً من الفرق التي ذكرت لم يبقَ منها عين ولا أثر، لذا ينبغــي أن لا تبالغ في أهميّة دراستها.

كما يندر أن تجد من أخذ أقوال الفرق من كتبها، بل يأخذ بما اشتهر مــن قــولٍ ربّما يثبت، وقد أشار ابن تيميّة إلى ذلك فقال: .... كما يحكى ابــن أبــي زيــد مقالات أصحاب مالك، وكما يحكي أبو الحسن القدوري اختلاف أصحاب أبي حنيفة، **ويذكر أيضا مقالات الخوارج والروافض، لكن نقله لها من كتب أرباب المقالات لا عن مباشرة منه للقائلين، ولا عن خبرة بكتبهم.**[2]

---

[1] الفرق بين الفرق: البغدادي 1- 252، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفــرق الهــالكين: الإسفراييني 1- 135.

[2] منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدريّة: ابن تيميّة 5- 278.

وهذا أمر صحيح، فلا بدّ أن ترجع للمصادر كي تأمن من تشنيع مبغض جاهل، بل ينبغي حتى عند الرجوع لتلك المصادر التمييز بين ما هو قول مجمع عليه عندهم وما هو قول شاذّ أو غير مجمع عليه بينهم.

وفي هذا العصر، حيث تطوّرت مناهج البحث لا بدّ أن تتعرّف على الجوانب السياسية والمطالب الاجتماعية للفرق وظروف نشأتها، وذلك أنّ التعامل معها على أنّها فرق دينية في تخالف أو توافق أهل السنة أو غيرهم فقط خطأ في المنهج لا بد أن نتجاوزه.

ومن الأخطاء التي تجدها في هذا العصر أن تجد من يكتب عن الفرق بما عرف عنها من قبل ويهمل ما حصل فيها من تغيّر وتطوّر، فكثير من الآراء التي تنسب إليها لا يعرفها أبناء تلك الفرق. فهم ينظرون إلى انتماءهم على أنّه شيء وروث يعبّر عن انتماء اجتماعي أكثر مما هو موقف دين.

لذا، يجب أن يكون هناك حذر ممن يطرح أموراً فيها تشنيع على تلك الفرق، وذلك أنّ كثيراً ممّن ينتسب لهذه الفرق لا ينتسب إليها عقديّا، بل انتسابهم إليها كالانتسابِ إلى المدن أو العشائر فهم لا يحملون أفكارها ولا يدافع عن عقائدها.

لكن قليل من يفهم هذا فيمن كتب عن الفرق، وكمثال على ذلك تقرأ ما قاله البغدادي في مقدّمة كتابه، حيث قال: إنّ أمة الإسلام تجمع المقرّين بحدوث العالم وتوحيد صانعه وقدمه صفاته وعدله وحكمته ونفى التشبيه عنه، وبنبوة محمد (ص) ورسالته إلى الكافة وبتأييد شريعته وبأن كل ما جاء به حقٌّ، وبأنّ القرآن منبع أحكام الشريعة، وأنّ الكعبة هي القبلة التي تجب الصلاة إليها. فكل من أقر بذلك كلّه ولم يُشبه ببدعةٍ تؤدي إلى الكفر فهو السُنّي الموحد!! وإن ضمَّ إلى الأقوال بما ذكرناه بدعةً شنعاء نظر، فإن كانت بدعته من جنس بدع المعتزلة أو الخوارج أو الرافضة الإمامية أو الزيدية وأو الجهمية أو المجسمة فهو من الأمة في بعض الأحكام وهو جواز دفنه في مقابر المسلمين وألا يمنع حظه من الفيء والغنيمة إن غزا مع

المسلمين وألا يمنع من الصلاة في المساجد، وليس في الأمّة في أحكام سواها وذلك ألا تجوز الصلاة عليه ولا خلفه ولا تحلّ ذبيحته ولا نكاحه لامرأة سنية، ولا يحل للسني أن يتزوج المرأة منهم إذا كانت على اعتقادهم.[1]

هل يمكن أن تشعر بأنّك تقرأ لشخص متّزن، لقد بدأ حديثه بالكلام عن أمة الإسلام، وذكر ما يجمعها ثمّ قرّر بأن من يجتمع فيه ذلك فهو السنّيّ!!!!

وللأسف، فإنّ هناك أخطاء كثيرة تجدها عند من يتحدّث عن تلك الفرق حيث ينسب إليه ما لم يثبت أو يشنّع عليها ويبشّع مقالالتها. وهذا خطأ.

ومن المضحك أني سمعت بإذني رجلا ينسب للعلم سئل عن فرق الشيعة باعتباره خبيرا في الشيعة وفرقهم وعقائدهم -كما وصف- فقال فيما قال: وهم في هذا العصر ينقسمون إلى ثلاث فرق: الإمامية والاثني عشرية والجعفرية!!!!!

فإذا كان هو الخبير الّذي ترجع الناس إليه وإذا كان هذا العالم الّذي تستفهم منه في أمور دينها فماذا ترك للجهلة والحمقى؟

من المذهب إلى الطائفة:

لقد أصبح المذهب أو الطائفة تمثّل انتماء اجتماعيا لا عقيدة دينيّة، ولا يخفى عليك أهمية الشعور بالانتماء لاسيّما مع غلبة الطائفة على القانون. وعليه فمن ينتمي إلى هذه الطائفة أو تلك ليس بالضرورة ينتمي دينيا، مهما أظهر تعصّبا لذلك، لذا فلا تستغرب أن تجد متعصّبا وهو لا يقوم بما هو ثابت عند هذا الجماعة في طقوسها وعبادتها.

---

[1] الفرق بين الفرق: البغدادي 19.

وعندما يصل التمذهب إلى مستوى التخندق السياسي تكون قد وصلنا إلى أدنى مستويات الفهم الديني وبدأنا بالدخول إلى عالم الانحدار الخلقي، وسمحنا لأيّ أن يضحك علينا ويسخر منّا.

لذا، لم يعد صحيحا فهم أنّ هذا المذهب يمتلك مشروعيّة تقبل أن يناقش فيهل، وذلك لكونها تحوّلت من منظومة فكرية إلى بنية اجتماعية، وللتعامل معها يجب أن نستخدم مناهج اجتماعية مع الحاجة إلى حلّ العقد الدينية على أسس فكرية. وهذا كما قلت أمر سيّء؛ لكن لا بدّ أن تفهم هذا حتى تعرف ما يمكن وما لا يمكن تحقيقه، ولكي لا تحمل الناس على ما لا تطيقه.

إلغاء المذاهب:

هل يمكن أن نلغي المذاهب، فتكون الدعوة في الرجوع إلى الكتاب والسنّة؟ هناك من طرح هذا الرأي، إلا أنّ هذا كلام غير مُمكن وغير نافع.

أما انّه غير ممكن، فلأنّ كلّ مذهب من هذه المذاهب لها تراثها وأتباعها، ولا يمكن لأحدٍ أن يلغيها، ولا يمكن تحصيل إجماع على ذلك.

وأما أنّه غير نافع، فلأنّ هذه المذاهب كان له دورها في بناء مبانيَ في الفقه لها نفعها، وليس من المعقول حذفها. هذا لن يكون إلا إماتةً للعلم وإحياء للجهل، هذه المذاهب تختلف لكن كلّ مذهب منها كان له دور هام في تثبيت مفاهيم وأفكار والدفاع عنها.

وبالتالي يكون الحديث عن إلغاءها مجرّد عبَث.

إلا أنّ ما هو مطلوب وما هو ممكن أن لا تجعل المذهب مرجعيّتك في مواجهة مع أحد. وإن لم يكن هناك مبرّر فنزّه الدين أن تستعمله في نزاع أبداً.

أنت يمكن أن تكون حنفياً أو حنبليا أو زيديا أو إماميّا أو مالكيا أو أباضيّا أو إسماعيلياً، ولكنّها هويّة ينبغي أن لا تشهرها أما هويّتك المسلمة، نعم، يطلب منك

دائما أن تلتزم بالدين الحقّ من توحيدٍ ورفض للبدع والعمل بالتسامح وفهم روح العصر.

كذلك ينبغي لأهل الفهم والحجى أن يدرك بأنّ تمسّك جماعة بمذهبها هو تمسّك بإثبات الذات، فلا يجوز إثارتها أو دفعها لذلك، فإنّ هذا التخندق عادة ما ينمو بسبب استفزاز الطرف المقابل. وأما كيف تتخلّص من هذا الأمر، وهو جعل المذهب انتماء، فهو أن تعدل بين الناس، وأن يشعر الجميع بأنّ المجتمع والدولة تتعامل معهم على قدم المساواة؛ عندها تطمئن النفوس، وتترك هذا الفهم المتخلّف.

إصلاح المذهب:

نعم ما هو ممكن أن يحدث هو إصلاح المذهب، ويتمّ ذلك بمراجعة ما كتب وعدم تقديس الموروث مما كتبه الفقهاء وكأنّ الخروج عليه خروج على الدين، فرق بين النصّ وقول العلماء، فالعالم يجتهد بحسب ما يرى قد يصيب وقد يخطئ، ولا يمكن أن نتعامل مع ما يقول وكأنّه مطلق فوق النقد.

كما ينبغي القبول بإمكان وجود اختلاف داخل المذهب الواحد، وهذا أمر لم يزل موجودا، إلا أنّ كثيرا من الناس يستثقلون ذلك، فيقول لك: كأنّ يقول لك بأنّه تحقق إجماع لاحق على ذلك، أو إنّ فلانا رجع عن قوله الّذي خالف فيه، ليثبت لك أنّ الأمر مجمع عليه وأنّ الخلاف فيه لا يسوغ.

كما ينبغي عدم تقديس فهم الجمهور للدين، فهذا أخطر شيء، حيث أنّ أهل العلم بدل أن يبيّنوا للناس منهج الشرع؛ فإذا بهم يبرّرون ما يحصل من خطأ هنا أو هناك.

كما من الحسن أن تكون هناك مراجعة يقوم بها بعض أهل العلم لما كان موجودا عند من سلف، وهنا يمكن أن تثني على ما تحقّق عند أحد مذاهب المسلمين، وهو

مذهب الإباضيّة، حيث كان عندهم أو عند كثير منهم فيما سلف أمور لا يمكن قبولها لاسيّما في موقف من الإمام علي بن أبي طالب، إلا أنّ هناك تغييرا واضحا حــصل فيما بعد، وهو شيء يحمد لهم.

الفصل السادس
آل البيت

لآل البيت مكانة في نفوس أهل القبلة لا يُختلف عليها، لكن بسبب الفتن التي حصلت وكثير ممن كان يقلّبها دوما إما لضعف عقله أو لكونه يريد أن يحقّق بها أموراً لا يحقّقها إلا في جو الفتن.

ومن نظر في كثيرٍ مما روي عن أهل البيت وقد كان للغلاة دور كبير في الوضع عليهم؛ تجد أنّ كيرا من الروايات كانت تؤسّس للقطيعة مع جمهور الأمة، لكن إذا كنت ذا نظر في علم الجرح والتعديل ستجد أنّه تكاد لا تسلم رواية من هذه من خللٍ في سندها، وهذا ما يأتي من الغلاة غالبا.

وإلا فمن نظر يجد أن أهل السنة لا يقلّ حبهم وتقديسهم لأهل البيت، بل ربّما تجد لديهم يفوق ذلك، من قبيل كثرة من يفتي منهم بعدم جواز نكاح العلوية من غير العلوي أو من يقول منهم بأنّ العلوي لا يدخل النار أبدا، بينما لا تجد عند أصحابنا شيئا يذكر من هذا.[1]

كما إنّ معظم طرق الصوفية عند أهل السنة تدّعي أنّها ترتبط بأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وكذا تجد تأثير أهل البيت في الفقه والحديث، كما قال الدهلوي: إنّ معظم طرائق أهل السنة موصولة بأهل البيت، ولا يكاد يُنكر هذا الأمر إلا من ينكر الفرق بين الحي والميت.[2]

---

[1] يمكن أن تراجع في ذلك كتاب "الإنصاف في حقوق الأشراف" لتجد فيه تصديق ذلك.

[2] مختصر التحفة الاثني عشرية: الدهلوي 8.

وقد تقول بأنّهم لا يرون ما نرى من مكانة لأهل البيت في مقام الإمامة، فـأقول: أما في مقام إمامتهم فهم يرون ذلك، لكنّ يرجعون في فقههم إلى أئمة آخرين، ولو لم يكن ذلك لما كان من داعٍ لأنّ نتحدّث في الوحدة والتقريب.

فاختلاف الرأي لم يزل موجودا، مع إنّ فرق الشيعة وإن كـان يجمعهـا القـول بإمامة عليّ وتقديمه على غيره من الصحابة؛ إلا أنّهم يختلفون في غير ذلـك لـذا كثرت فرق الشيعة كما هو معروف. ومن هذا يظهر لك خطأ ما يقال بأنّ الناس لـو اجتمعت على تقديم الإمام علي لما حدث اختلاف، فكيف وأنت تـرى وتقـرأ مـن الخلاف شيئا كثيرا.

هناك من يرى أنّ أهل البيت يمثّلون عنصر اختلاف أو يعمل علـى أن يجعلهـم كذلك، إن النظر إلى أهل البيت من ناحية تاريخية تكشف لنا هـن فـضلهم وكبيـر مكانتهم بين الناس لا يختلف في ذلك اثنان.

لم يكن حبّ أهل البيت حكرا على طائفة دون غيرها، أو مذهب دونما سواه، ولا يحقّ لأحدٍ أن يغلق باب رحمة الله على الخلق. تذكّرت ما روي من هدم قبر الحسين من قبل المتوكّل العباسي، قال ابن تغري بردي: أمر بهدم قبر الحسين (رض) وهدم ما حوله من الدور، وأن يعمل ذلك كله مزارع. فتألم المسلمون لذلك، وكتـب أهـل بغداد شتم المتوكل على الحيطان والمساجد، وهجاه الشعراء دعبل وغيـره، فـصار كلما يقع له ذلك يزيد ويفحش.[1]

تألّم المسلمون، لأنّ الحسين لكلّ المسلمين حبّا وولاءً، ووجود اختلافٍ في فهـمٍ هنا أو سلوك هناك لا يعني أنّ هذا ناصبي أو ذاك مبغض.

وإذا نظرت في موقف أئمة المذاهب من أهل البيت تجد تصديق ذلك. فـيمكن أن تنظر في موقف أبي حنيفة، وهو من كان معروفا في تأييد أيّ ثـورة تعلَـن لأهـل البيت.

---

[1] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: بن تغردي بردي 1- 243.

وكذا كان مالك ممن أيّد ثورة آل الحسن على بني العبّاس وأفتى بمشروعيّتها.

وأما أحمد، فهو من يروى عنه قوله: ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله (ص) من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب (رض).[1]

وهو من قال لقوم تحدثوا في عليّ: يا هؤلاء أكثرتم القول في علي والخلافة، والخلافة وعلي؛ إن الخلافة لم تزين علياً، بل علي زيّنها.[2]

وأما الشافعي، فقد كان متّهما بالتشيّع، وأشعاره في أهل البيت أشهر من أن تنكر وأكثر من أن تذكر، لكن ربّما أشهرها قوله:

يا راكباً قِف بِالمُحَصَّبِ مِن مِنىً وَاهتِف بِقاعِدِ خَيفِها وَالناهِضِ
سَحَراً إِذا فاضَ الحَجيجُ إِلى مِنىً فَيضاً كَمُلتَطِمِ الفُراتِ الفائِضِ
إِن كانَ رَفضاً حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ فَليَشهَدِ الثَقَلانِ أَنّي رافِضي

وقال ابن تيمية على ما هو عليه من تعصّب: فان جعفرا كذب عليه ما لم يكذب على أحد لأنه كان فيه من العلم والدين ما ميّزه الله به، وكان هو وأبوه أبو جعفر وجده علي بن الحسين من أعيان الأئمة علماً وديناً.[3]

وقال: استفاض عن جعفر الصادق أنه سئل عن القرآن أخالق هو أم مخلوق فقال: ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله وهذا مما اقتدى به الإمام أحمد في المحنة فإن جعفر بن محمد من أئمة الدين باتفاق أهل السنة.[4]

وعلى كلّ فالكلام في هذا يطول جدّا[1].

[1] المستدرك: الحاكم النيسابوري 3- 116.

[2] تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي 1- 145.

[3] مجموع الفتاوى: ابن تيميّة 11- 581.

[4] منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدريّة: ابن تيميّة 2- 245.

يجمعنا حبّ عليّ:

لكن، مع ذلك لا بدّ أن نعرف بأنّ الاجتهاد لا بد منه، وأنّه لا يكون إلا وأدّى إلى اختلاف في الرأي والنظر، لكنّ العاقل من يبحث عمّا هو مشترك مع من يختلف معه.

ويمكن هنا أن أذكر مثلا لطيفا لفقيه حنبلي هو عميد الدين الحنبلي وكان له صداقة ومودة مع ابن صلايا العلوي الشيعي. وقد كتب عميد الدين يوما إلى ابن صلايا أبياتا قال فيها:

سَلامٌ كَأنفَاسِ النَّسيم إذا سرى ... سُحَيراً، وريّاها له عِطرُ شَمألِ
تزرُّ على الرّائين أزرارَ ضَوعِه ... فأرَّج منه العَرفُ أرجاءَ إربلِ
على العلويِّ الفَاطميِّ محمدِّ بـ ... ـن نصرِ بن يحيى المُنعِمِ المُتفضِّل
شَأى الناسَ تاجُ الدّينِ حُسنَ مناقب ... يَفوق بها فَخراً على غَيرِه علي
أُوالي عُلاه في التَّغالِي تَشيّعاً ... وإنْ كُنتُ عندَ النَّاس أحسنَ حنبلي

فأجابه تاج الدين بقوله:

أتَاني كِتابٌ مِنْ كَريمٍ أودُّه ... وكانَ كَنَشرِ المِسكِ شَيبَ بمَندلِ
وَوافى مِثالٌ منهُ خِلتُ كأنَّه ... كلامُ الأديب الفارسيّ أبي علي
فقَابلتُ منه مِسكَ ريًّا خِتامُه ... فَيا مُرسِلا قد جاء خيرَ مرسَّلِ
وغَيرُ بَديعٍ أنْ بَعثتُم أمِينَكُم ... إليَّ بَوحي البرِّ ضَمن التفضُّلِ
لقد زِدتَ في الحُسنَى وطِبتَ مَنَابِتاً ... وحزتَ منَ العَلياءِ أشرفَ مَنزِلِ

---

[1] يمكن أن ترجع لكتاب "الإنصاف في حقوق الأشراف" ليظهر لك أنّ كثيراً من الجمهور كانت لهم آراء تكاد لا تجدها، بل لا تجدها عند أصحابنا من قبيل حرمة تزويج العلويّة من غير العلوي، وقتل من سبّ علويّا!! وغير ذلك مما يدل على حبّ متجذّر في القلوب لا يمكن أن يجتمع مع بغضٍ أو نصب.

وحقِّك إنّي لَستُ أخــشى تــشيُّعاً عليك، ولكنْ سوف أدعي بحَنبلــي
فإنْ نفتــرِق فــي مَــذهبَينِ فإنّنــا سيَجمعُنا صِدقُ المحبَّةِ في علــي[1]

وذكرت لك هذا ليس للطيف ما ينهم فحسب، بل لحسن قول هذا الحنبلــي وهــو يبيّن مبدأ كان موجودا دوما في قلوب الناس قبل عقولها وهو حب آل البيت فــانظر كيف يقول:

فإنْ نَفترِق في مَذهبَينِ فإنّنا سيَجمعُنا صِدقُ المحبَّةِ في علي

لقد أراد هذا الرجل أن يبيّن بأنّ اختلاف المذهب لا يفسد ما بين القلوب، كيــف وهناك كثير مما يجمعنا، ون ذلك حب آل البيت.

وأما الصوفيّة فإنّ لهم عقيدة في آل البيت ربّما تصل حدّ الغلو كما لا يخفى على من قرأ كتبهم وعرف أقوالهم.

ومن ألطف الأمور وأعجبها أنّ جيش الانكشاريّة[2] وهو جيش الدولــة العثمانيّــة التي كانت في نزاع مع الدولة الصفوية، وهو نزاع كان ينتفــع جــدّا مــن النــزاع

---

[1] الوافي بالوفيات: الصفدي 2- 136.

[2] طائفة عسكرية من المشاة العثمانيين شكلوا تنظيماً خاصاً لهم ثكناهم العسكرية وشــاراهم ورتبــهم وامتيازاهم، وكانوا أقوى فرق الجيش العثماني وأكثرها نفوذاً. فقد أرجعها مؤرخون إلى عهد "أورخان الأول" سنة 1324 حين عرض عليه شقيقه الأكبر -وهو وزيره الأول أيضاً- عــلاء الــدين فكــرة مستشاره قره خليل ببرمجة أسرى الحروب من الغلمان والشباب وإحداث قطيعة بينهم وبين أصــولهم، وتربيتهم تربية إسلامية، على أن يكون السلطان والدهم الروحي، وأن تكون الحرب صنعتهم الوحيدة. وتطور أسلوب جمع أفراد الانكشارية لدى سلاطين بني عثمان لاحقاً، إذ باتوا يؤخذون مــن الأســر المسيحية وفق مبدأ التجنيد الذي سمي بــ"الدوشرمه" (أو الدويشرمه) في عملية جمع دورية تجري كــل

المذهبي، هذا الجيش كان له عقيدة دينية تعتمد الطريقة البكتشية، والتي عرفت بشدّة الولاء لعليّ، والطعن بالخلفاء!!!

وقد وارتبط الانكشارية بهذه الطريقة وذلك عند بداية تأسيس هذا الجيش صادف أن جاء إلى تركيا من خراسان رجل صوفي علوي النسب اسمه محمد بكتاش ولـــي، وقد حصل هذا الرجل على سمعة عالية وقصده الناس للتبرك به. وحين علم السلطان أورخان بأمره أراد أن ينتفع من بركته ليشمل بها جيشة الجديد، فقصده بنفسه ومعـــه أفراد من الجيش، فقام الحاج بكتاش بوضع يده على رأس أحد الجنود، وقطع شـــيئا من قبائه فجعله على رأس الجندي، ثم قدم لهم علماً أحمراً يتوسطه هلال وسيف ذي الفقار، وأخذ يدعو الله أن يبيض وجوههم وأن تكون سيوفهم بتارة وأن يفوزوا فـــي كل غزوة بالظفر.

ومنذ ذلك الحين صار الجيش الانكشاري مرتبطا بالطريقة البكتاشية ارتباطا وثيقا حيث اتخذ الجنود الحاج بكتاش شفيعا لهم ورمزا، وأخذ الناس يطلقون علـــيهم اســـم أولاد الحاج بكتاش.

سنة أو ثلاث أو أربع أو خمس، وتجلب عناصر انكشارية جديدة يقارب عددهم 8000 إلى 12000 فرداً.

ورغم ما عرف عن تسامح الدولة العثمانية مع رعاياها المسيحيين بمعايير ذلك الوقت، من حيث عـــدم إجبارهم على تغيير ديانتهم أو حرمانهم من ممارسة طقوسهم، طالما التزموا بدفع الجزية، غـــير أن نظـــام الدوشرمه ترك جرحاً غائراً في المجتمع المسيحي تحت مظلة السلطنة العثمانية، خاصة أن النظام يتـــضمن أخذ واحد من كل خمسة أبناء لكل أسرة مسيحية لتعزيز الانكشارية.

واكتسبت الانكشارية صفة الدوام في عهد السلطان مراد الأول سنة 1360، وكانت قبل ذلك تسرّح بمجرد الانتهاء من عملها. جرى حلّ هذه الفرقة بشكل نهائي بعد "الواقعة الخيرية" على يـــد الـــسلطان محمود الثاني عام 1826 بعد ثورتهم على السلطان وانتهوا بحادثة مذبحة الانكشارية.

من المعروف أن الانكشارية كانوا عزاباً في عهد السلطان أورخان، ثم سمح لهم السلطان سليم بـــالزواج بشرط كبر السن، ثم أطلق حق الزواج.

نهج الأئمة:

كان أهل البيت دائما أحرص الناس على وحدة الأمة وجمع كلمتهم، وهم لا يرضون أن يكونوا سببا للتفريق أو تشتيت المجتمع. وقد كان هناك تأكيد مستمر على تغليب مصلحة الوحدة على ما سواها.

ويمكن أن تجد ذلك ابتداءً من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب حيث قال عن الوحدة: فإن الله سبحانه قد امتنَّ على جماعة هذه الأمة فيما عقد بينهم من حبلِ هذه الألفة التي ينتقلون في ظلها، ويأوون إلى كنفها، بنعمة لا يعرف أحد من المخلوقين لها قيمة، لأنها أرجح من كل ثمن وأجل من كل خطر.[1]

وهو لعمري كما قال.

وكان يتحدّث عن الوحدة وليحذّر من خطر الفرقة، فيقول: وإيّاكُمْ والفُرقَة، فإنّ الشاذّ منَ الناسِ للشيطان كما إن الشاذّ من الغنم للذئب، ألا من دعا إلى هذا الشعار فاقتلوه ولو كان تحت عمامتي.[2]

أي: ولو صدر ذلك منّي، وهذا من أعجب من ما قرأت عن الوحدة وتعظيمها وبيان خطرها ومطلوبيّتها.

وكذا كان نهج أبي محمّد الحسن بن عليّ ريحانة رسول الله (ص)، ففي الخبر: لما سلّم الحسنُ الأمرَ إلى معاوية قال الخوارج: قد جاء الآن ما لا شكَّ فيه، فسيروا إلى معاويةَ فجاهدوه. فأقبلوا وعليهم فروةُ بن نوفل حتى حلّوا بالنُخَيلة عند الكوفة، وكان الحسنُ بن عليّ قد سارَ يُريد المدينة، فكتب إليه معاوية يريدُه إلى قتال فروة،

[1] نهج البلاغة: الشريف الرضي 2- 154.
[2] نهج البلاغة: الشريف الرضي 2- 5.

فلحقهُ رسولُه بالقادسيّة أو قريبا منها، فلم يرجع وكتب إلى معاوية: لو آثرتُ أن أقاتل أحداً من أهل القِبلة لبدأت بقتالك فإنّي تركتك لصلاح الأمة وحقن دمائها.[1]

وكان علي بن الحسين يقول في دعائه: .... وأكملْ لي ذلك بـدوام الطاعة ولزوم الجماعة.[2]

وكان للإمام جعفر الصادق دور هامّ في تثبيت هذه المعاني، حتى مكن أن يعدّ رائدا في الوحدة التقريب والدعوة لحفظ سلم المجتمع، فكان يقول: الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله والتصديق برسول الله (ص)، به حقنت الدماء وعليه جـرت المناكح والمواريث وعلى ظاهره جماعة الناس.[3]

وقال: من خلع جماعة المسلمين قدر شبر خلع ربقة الإيمان من عنقه.[4]

وفي خبر صحيح عن معاوية بن وهب، قال: قلت له: كيف ينبغي لنا أن نصنع فيما بيننا وبين قومنا وبين خلطائنا من الناس ممن ليسوا على أمرنا؟ قال: تنظرون إلى أئمتكم الذين تقتدون بهم، فتصنعون كما يصنعون، فوالله إنهم ليعودون مرضاهم، ويشهدون جنائزهم، ويقيمون الشهادة لهم وعليهم، ويؤدّون الأمانة إليهم.[5]

وفي صحيحة زيد الشحام، قال: قال لي أبو عبد الله: اقرأ على من ترى أنه يطيعني ويأخذ بقولي السلام، وأوصيكم بتقوى الله عزّ وجل، والورع في دينكم، والاجتهاد لله، وصدق الحديث، وأداء الأمانة، وطول السجود، وحسن الجوار، فبهذا جاء محمد (ص)، أدّوا الأمانة إلى من ائتمنكم عليها برّاً أو فاجراً، وعودوا

---

[1] الكامل في التاريخ: ابن الأثير 3- 409.

[2] الصحيفة السجادية: علي بن الحسين 104.

[3] الكافي: الكليني ج 2- ص 39.

[4] المحاسن: البرقي 1- 84.

[5] الكافي: الكليني 2- 636.

مرضاهم، وأدّوا حقوقهم، فإنّ الرجل منكم إذا ورع في دينه، وصدق في حديثه، وأدّى الأمانة، وحسن خلقه مع الناس، قيل: هذا جعفري، فيسرُّني ذلك، ويدخل عليَّ منه السرور، وقيل: هذا أدَبُ جعفر. وإذا كان على غير ذلك دخل عليَّ بلاؤه وعاره، وقيل: هذا أدَبُ جعفر.[1]

وقال: خالقوا الناس بأخلاقهم، صلّوا في مساجدهم، وعُودوا مرضاهم، واشهدوا جنايزهم، وإن استطعتم أن تكونوا الأئمة والمؤذنين فافعلوا، فإنكم إذا فعلتم ذلك قالوا: هؤلاء الجعفرية، رحم الله جعفراً، ما كان أحسن ما يؤدِّب أصحابه، وإذا تركتم ذلك قالوا: هؤلاء الجعفرية، فعل الله بجعفر، ما كان أسوأ ما يؤدب أصحابه.[2]

وعن عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله يقول: أوصيكم بتقوى الله عزَّ وجل، ولا تحملوا الناس على أكتافكم فتذلّوا، إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه: (وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً)، ثم قال: عودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، واشهدوا لهم وعليهم، وصلّوا معهم في مساجدهم...[3]

وعندما سأله بعض أصحابه: إن لنا إماماً مخالفاً وهو يبغض أصحابنا كلهم. فقال: ما عليك من قوله، والله لئن كنتَ صادقاً لأنت أحق بالمسجد منه، فكُن أول داخل وآخر خارج، وأحسن خلقك مع الناس، وقُلْ خيراً.[4]

وعن حماد بن عثمان أنه قال: من صلّى معهم في الصف الأول؛ كان كمن صلى خلف رسول الله (ص) في الصف الأول.[5]

---

[1] الكافي: الكليني 2- 636.

[2] فقيه من لا يحضره الفقيه: ابن بابويه 1- 383.

[3] المحاسن: البرقي 1- 18.

[4] تهذيب الأحكام: الطوسي 3- 55.

[5] الكافي: الكليني 3- 380.

وهذا رفض واضح من الإمام لتقسيم المساجد حسب المذاهب، هذا مسجد للسنّة وذاك للشيعة، لكن من يسمع؟!

وقال يكشف عن وعي عميق بالمجتمع: .... إنّه لابد لكم من الناس، إنّ أحداً لا يستغني عن الناس في حياته، والناس لا بدّ لبعضهم من بعض.[1]

وهكذا نجد الأئمة يؤكدون على العلاقات الحسنة، وعدم الغرق في نزاعات لا تنفع أحدا، وعدم الإساءة للآخرين، والدخول في المجتمع وعدم الاعتزال بسبب الإيمان برأي يخالف الأكثرية من الناس.

[1] الكافي: الكليني 2- 635.

الفصل السابع
الفهم الجديد

لا يمكن أن نعمل ما لم نفهم، أن نفهم بأنّ من الخطأ أن تتصوّر أن الخلاف الآن هو بسبب الخلاف حول أفضلية عليّ أو عمر وانتهى الأمر، بــل إنّ هــذه المــسألة ونحوها تستعمل وسيلة لتوكيد الذات وليست سببا.

يجب أن تلحظ تحول المذاهب من بُنية فكرية إلى تصلّبها على شكل جماعة تميّز نفسها لها نظامها ولها نمط يميّزها في السلوك والثقافة، وهي تحافظ عليها لــذلك لا لكونه شعيرة أو سنّة، بل لكونه توكيدا لذاتها ووجودها.

وعلى هذا، يجب أن نفهم آلية التفكير عند البشر، ليست كشيء يحدث في الــذهن فحسب، بل وتأثير المجتمع والمصلحة عليها، وبالتالي يمكن أن نفهم آلية الاعتقاد أي اعتناق فكرة ما كيف تحدث؟

أيضا نريد أن نعرف لم فشل مشروع التقريب، وما هي العوائق التي حالت دون تحقيق النتائج.

أين المشكلة؟

إنّ المشكلة كانت دائما ليس في وجود النيّات الطيبة والصادقة، فهــي موجــودة بالتأكيد عند معظم من عمل في هذا المجال، لكن الخلل يمكن في أمرين هامين، هما:

- عدم تحديد العوائق الحقيقية التي تقف أمام نجاح هذا المشروع، وهو أمر هام لا يمكن تحقيق أي نجاح ما لم يتم تحديدها، لاسيّما وأنّ تحديد آليات العمل يتوقــف عليها.

- الاستعداد لدفع الضريبة التي تتطلبها خطوات من هذا القبيل، وهو أمر ممكن واقعا لأنّ أي خطوة لا يمكن أن يكون لها تأثير ما لم يكن هناك تأثير لها على الواقع الاجتماعي، وهذا ما لا يمكن للعلماء أن يحققوه إذا ما ابتعدوا عن قواعدهم التي لا يمكن بسهولة أن تتقبل مثل هذا الأمر لاسيّما مع وجود أشخاص يحاولون دائما أن يصطادوا في الماء العكر.

إن الشعور بالمسؤولية هو أول ما ينبغا أن نتحلّى به وهو يساوق الشعور بالمشكلة، لأنّ من لا يشعر بالمشكلة لا يمكن أن يحلّها، فلا بدّ من أن نكون واعين لخطر ما يراد بنا.

كما إنّ من الخطأ استعمال أسلوب التجريح والتهجّم على مقدّسات أي جماعة، بل الواجب أن تكون هناك ممارسة لعملية النقد الذاتي الداخلي، وتصحيح الأخطاء وتحمّل مسؤولية ذلك.

إننا نعتقد بأنّ أي حل لا يمكن أن يتحقّق مهما بذلت جهود ومهما صدقت النيات ما لم يكن هناك فهم حقيقي وقراءة ميدانيّة للمشكلة، وما لم يكن هناك فهم لأسلوب صحيح للتعامل معها وتفكيكها.

لم يعد مقبولا ولا كافيا أن نتكلّم عن الوحدة باعتبارها مطلبا دينيا وتكليفيّا شرعيا، بل لا بدّ أن ندرك بأنّ هناك خللاً حقيقيا في المنهج

وأنا أعتقد أنّ هناك أمورا أعمق وأيضا أقرب من تلك الأسباب التي تذكر للخلاف والاختلاف، وهي التي تعمل أقوى من غيرها لكونها أقرب، فيكون تأثيرها أقوى.

يمكن أن نذكر من ذلك:

العوائق:

لا شكّ بأنّ أول وأهم عائق هو غياب المنهج الواقعي في التفكير لاسيّما وأن العقل الفقهي بطبيعته يميل نحو البحث النظري أكثر منه إلى البحث الّذي يكون على الأرض.

يجب أن نبحث عن الأسباب الحقيقية للفرقة التي لا تكمن في النصوص أو مناهج التعامل معها، بل في كوننا لم نطوّر رؤية حقيقية تعتمد اكتشاف نقاط الضعف والقوى ومراجعة التراث، والتفريق بين النصّ الديني الّذي كان يؤكد دائما على الوحدة كما قال تعالى: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)[1]

لكن الأسباب الحقيقة تكمن فينا نحن، ولا أريد هنا أن استعمل أسلوب الذم وجلد الذات لاسيّما وأنّ النبيّ (ص) قد رفض هذا المنهج حيث قال: من قال هلك الناس فهو أهلكهم.[2]

السياسي والديني:

المصالح السياسية هي التي تستغل وتدفع نحو الفرقة وهي مصالح قد تصب في مصالح أناسٍ لا يؤمنون أساساً بالدين أو المذهب. إنّ من أهم أسباب الفرقة التي نعاني منها ومن أهم الأخطاء التي نقع فيها أن نعطي لأي خلاف سياسي بعدا دينيا، صحيح أنّ الساسة من مصلحتهم أن يستخدموا هذا الأسلوب لأنّه أفضل طريق للسيطرة على الناس وتهييجهم مما يضعف قوى التفكير عندهم ويمكن من السيطرة عليهم. إلا أنّ هذا أسلوب غير صحيح دينيا وأخلاقيا، وهو التفاف على المشكلة وتحديها، ويمكن أن نضرب مثلا على ذلك بانشقاق جماعة الخوارج على الخليفة

---

[1] الأنبياء 92.

[2] الصحيح: مسلم 8- 36، المسند: أحمد 2- 272.

الشرعي بكل المقاييس وهو علي بن أبي طالب، ومع مركزيّة علـــي فـــي الإســـلام وعظم مكانته، فإنّه لم يقل: بأنّ هؤلاء كفرة أو فسقة، بل أصرّ علـــى أن لا يعطـــي النزاع بعدا دينيا فقال كلمته الرائعة عندما سئل عنهم: إخواننا بغوا علينا[1].[2]

وأعجب من ذلك أن يوصي بهم قبل موته يقول: لا تقاتلوا الخوارج بعـــدي فـــإن من طلب الحقّ فأخطأه كمن أطلب الباطل فأدركه.[3]

بينما تجد كثيرا من الروايات التي رجّح بعض الباحثين أنّها وضعت لذمّ الخوارج وتكفيرهم والحثّ على قتلهم وقتالهم، وذلك بسبب استغلال الجانب الديني للقضية من قوم هم أبعد الناس عنها وأقصد ملوك بني أمية.

وهذا ما يدلك على وعي استثنائي من عليّ بقضيّة الوحدة رغم مـــا يتهمـــه بـــه خصومه من كونه سببا لحدوث الفتن بين المسلمين، وكيف لا يكون علي هكذا، وهو القائل: وإياكم والفرقة، فإنّ الشاذ من الناس للشيطان كما أن الشاذ من الغنم للذئب ألا من دعا إلى هذا الشعار فاقتلوه ولو كان تحت عمامتي هذه.[4]

أي: ولو كنت من دعا إليها، باعتبار أنّ الوحدة فوق أي اعتبار وأي شخص.

لقد قال تبارك وتعالى عن نزاع يكون بين طرفين مسلمين: (وَإِن طَائِفَتَانِ مِـــنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِـــي تَبْغِـــي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّـــهَ يُحِـــبُّ الْمُقْسِطِينَ)[5]

---

[1] كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: المتقي الهندي 11- 335، وغيرها.

[2] وهذا ما أكّده حفيده الإمام جعفر الصادق، فيما رواه عن أبيه حيث قال: إن عليا عليه السلام لم يكن ينسب أحدا من أهل حربه إلى الشرك ولا إلى النفاق ، ولكنه كان يقول : هم إخواننا بغوا علينا.

[3] نهج البلاغة: الشريف الرضي 1- 108.

[4] نهج البلاغة: الشريف الرضي 2- 8.

[5] الحجرات 9.

وقال النبيّ (ص) عن سبطه وريحانته الحسن وهو سيّد شباب أهـل الجنّـة: إنّ ابني هذا سيّد، ولعلّ الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين.[1]

وبالتأكيد لم يقصد النبيّ (ص) أن يساوي بين الطرفين من حيث صحة الموقـف وشرعيّته، ولو ذلك كذلك لما أمكن أن يكون هناك نزاع بين اثنين من أهـل القبلـة بحيث يكون أحدهما ظالما والآخر مظلوما، وهو مخالف للبداهة والوجدان.

لقد أراد أمراً آخر، وهو أن يبيّن أنّه لا يجوز لأحد أن يستعمل الدين في خـلاف ليقصي الطرف المخالف له، أو أن يسلب عنه وصف الإسلام بل الإيمان كمـا فـي الآية الشريفة.

فيمكن أن نتنازع ويمكن أن نختلف، لكن قطعـا لا يجـوز أن نـستعمل سـلاح الإقصاء الديني المعبّر عنه بالتكفير.

خطر الانغلاق:

إنّ الانغلاق الفكري أو الحياتي يمكن أن يذكر كأحدِ أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفرقة بين الناس وانقسامهم وعدم قبول الآخر المخالف، وهو يظهر حتى عند فقهـاء وعلماء تجد بعضهم يتخذ مواقف تتّسم بالتشنّج والرفض.

إنّ هذا يرجع إلى انغلاق وتقسيم البلدان بحسب طائفتها أو قوميّتها، وهـذا مـا يكون في الأرياف أو في المدن التي تتسّم بالانغلاق والتعصّب.

وهذا أمر لا أعتقد أنّ هناك داعٍ لإلغائه أو إمكان لذلك، لأنّه حتى لو فرض تحقّق ذلك جدلاً فيتكون انتماء جديد بحسب المدن التي يشغلها هؤلاء، فيكون الولاء فيهـا بحسب المناطق.

---

[1] الصحيح: البخاري 3- 169، المسند: أحمد 5- ، السنن: أبو داود 2- 405، السنن: النسائي 3- 107، المستدرك: الحاكم 3- 175، السنن الكبرى: البيهقي 6- 165، وغيرها.

إلا أنّ الحل في تطوير الحياة المدنية للمجتمع، وهي تلك التـي تعتمـد الانفتـاح والالتقاء بين معظم فئات المجتمع دون حساسية مذهبية أو طائفيّة من أهـم أسـباب التقارب وتوحيد المواقف.

ويمكن أن تجد ذلك في المدارس أو السوق، يمكن أن يقوم التجار أو الطلبـة أو المتنوّرون بشيء مهمّ في ذلك، وكذا أي موضع يمكن أن يجتمع فيه النـاس بغـض النظر عن انتماء يفرّقهم.

الكل والجزء:

إنّها ثنائية الإسلام والمذهب، وذلك أنّ من أهم الأمور التي يجب النظر فيها هـو العلاقة بين الجزء "المذهب" والكل "الإسلام"، وإذا كان الجـزء يمثّـل الخـصوصية بانغلاقها، فإن الكلّ يمثل المساحة الواسعة التي توجد فيها الكليـات التـي لا يكـن إهمالها دون أن يترتب على ذلك أثر خطير.

وهذا الكلام لا يخص العلاقة بين الإسلام ومذاهبه فحسب، بل هو عام فهو يشمل كذلك العلاقة بين الديانات ومنها الإسلام وبين الإنسانية. فإذا لم تكن القيم الإنـسانية واضحة ومعتمدا عليها، فان النزاع بين الأديان سيكون حاضرا وقويا، حيث يعمـل أتباع كل دين وجماعة على إقصاء الآخرين.

إنّ القيم الكبرى الني نحن في أمسّ الحاجة إليها توجد في الكـل، وأيّ إصـرار على الجزء في قبال الكل؛ سوف يؤدي إلى ضرر اجتماعي خطير ومرعب.

وليس هذا فحسب، بل هناك ما هو أخطر، حيث سيؤدي إلى فصل الجزء عـن الكل يما يؤدي على قطع الحياة عنه، وتحوله إلى حالة جامدة بل ميتة.

وهكذا صرنا نسمع من يتحدّث عن الشيعة كهويّة مقابل السنة، وبالعكس. وأتذكّر يوما أنّي التقيت مكّة رجلا فسألني عن أحوال العراق، فقالت له: الأمور ليست كمـا

يرام، ادعُ لأخوتك المسلمين في العراق، فأجابني بوجه متجهّم: أدعو لأهل السنّة!!
قلت له: ادع للمسلمين، فأعاد عليّ: : أدعو لأهل السنّة.

إن التأكيد على الهوية الجزئية وترك الهوية الأصلية بذرائع شتى يحاول بعض الناس أن يفلسفوها وأن يعطوها جانب مقبولا كما يفعل دائما في الدجل؛ أمر لا يمكن إلاّ أن يؤدي إلى مشاكل ومصائب ليس على الأمة ككل، بل وعلى المذاهب والطوائف التي يدّعى تمثيلها أو الدفاع عنها، وعندها ستكون أول من يخسر، ويالها من خسارة ما أبهظها وأفدحها!!

هنا قاعدة يمكن أن تبيّن وتفسّر لنا، فكلما ثبتت الفارق الصغير وكبّرته حتى يفرّق، وتركت الجامع الكبير وصغّرته حتى لم يعد معتبراً؛ عندها ستكون هويّتك هي تلك التي تثبتها وتريد أن تجعلها ما يميّزك عن غيرك، أي إنّك تركت الإسلام وتمسّكت بالمذهب.

قد تقول: لكن أليس هذا المذهب داخلا في الإسلام؟ فأقول: نعم، لو جعلت العلويّة عندك للإسلام، أما إذا جعلتَ ذلك للمذهب، فتعساً لك ما أخسرك!!

مراكز دراسات:

كما إنّنا في حاجة لأنّ ننشئ علم اجتماع الوحدة والتقريب ليدرس، الإمكانيات الاجتماعية لتحقيق التقارب والسبل التي يمكن أن ندخل منها لتقريب المواقف ودفع أسلوب التكفير وانتهاج العنف، وتغليب المصلحة.

ولما كنا نتكلم عن مراكز بحوث ودراسات يفترض بها أن تكون جدّية، وأقصد بذلك أمرين:

- أن نراجع تلك الآمال التي لا يمكن أن ينهض بها الواقع ونحن نخلط بين ما هو ممكن وغيره، فلا يمكن مثلاً أن ندعو لوحدة سياسية تزال فيها الحدود، لأنّ هذا غير ممكن.

وحتى لو فرضنا جدلا أنّه ممكن فلن يستمر، بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي ينتج عن ذلك. لا يمكن أن ندعو لشيء غير ممكن بمقاييس هذا الوقت وظروفه.

- كما ينبغي أن يكون هناك منهج يعتمد العلم وقابل للتطبيق، ونترك تزويق الكلام، وهو آفة كبرى يخدع بها المرء نفسه ويصرفها بها عن رؤية واقعها.

وأهم من هذا وذاك أن نكون صادقين في العمل، فلا يمكن أن نعقد المؤتمرات ونجتمع، ثمّ بعد ذلك نكون عاجزين عن أن نتقدّم، هذا إن لم نخسر المواقع التي كنا نقف عليها.

أهمية العمل المجتمعي:

يجب أن ندرك بأنّ من يستطيع أن يجمع الناس ويوحد بينهم هو العمل المجتمعي في المدارس والجامعات وفي العمل الاقتصادي بين الجماعات والشركات والدول التي تصنع نوعا من التكامل الّذي يمكن لاحقا أن يكون نواة لمشروع وحدة حقيقية.

إنّ الواقع يثبت بأن علماء الدين يمكن أن يساهموا في هذا الجانب، لكن ليس بشكل مباشر تماما وذلك بسبب الحساسيات التي يمكن أن تكون في معظم أوساطهم من هذه الناحية، وبسبب كون كثير من جمهورهم غابت عنه هذه الثقافة وهذه المفاهيم لبعدهم عنها مما يجعل كثيرا منهم يغامر في طرح مثل هذه الأفكار.

لقد ساهم كثير من رجال الدين في التفريق بسبب التخندق في مواقع لا تقبل التزحزح، بل ولجأ بعضهم -ومنهم للأسف من خيّب ظنوننا وقد كنا نأمل فيه خيرا- إلى إثارة النزعات الانفعالية.

بينما يمكن أن يقوم الاقتصاد بشركاته ورجال أعماله، والجامعات بمناهجها التي لا تقبل مثل هذا التعصب وبجمعها لعدد كبير من الناس دون اعتبار لما يفرّقهم من اعتقاد، يمكن أن تقوم بدور مهم في تيسير سبل التبادل لاسيما مع وجود مشتركات اللغة والدين والجوار.

الفصل الثامن

طرق التقريب

ليست هناك طرق للتقريب يمكن أن تطرح كما لو كان تأثيرها مباشرا وسريعا، فالأمر يحتاج إلى عمل وجهد، وقبل ذلك لتخطيطٍ، وقبل ذلك لفهم، وقبل ذلك لشعور بالمسؤولية وبأهميّة هذا المشروع.

وإذا تحقق ذلك، يمكن أن نتحدّث عن طرق تؤدي إلى التقريب.

طرق خاطئة:

بذلت جهود كثيرة لتحقيق هذا الهدف، وإذا كانت الأمور تعرف بأضدادها، فهناك طرق خاطئة يمكن أن يسلكها بعض أهل العلم والفضل لتحقيق هدف التقريب أو الوحدة، وهنا نريد أن ننظر في بعضها:

لا يمكن أو لنقل يندر أن يتحقّق شيء إذا صدر كأمر ممن بيده الحكم أو السلطنة، لأنّ هذه المسألة لا بدّ أن تتحقّق من أرض نضجت فيها هذه المسألة. لذا فرغم جهود كبيرة بذلها السلطان نادر شاه، إلا أنّه لم يستطع أن يؤثّر شيئا ذا بال، أو يترك أثراً حقيقيّاً.[1]

لكن، مع هذا يبقى هنا تأثير هامّ للسلطان في تحقيق ذلك، ليس بالجمع بين أهل العلم على شيء من ذلك، فإنّهم لن يجتمعوا ولو اجتمعوا، فلخوف أو طمع سيزول

---

[1] وقد حصلت بالفعل محاولات في ذلك، لعلّ أبرزها ما قام به نادر شاه في إيران، وأتعب نفسه في ذلك، لكن لم يحقّق شيئا ذا بال، لأنّ هذه المسألة أمرها ليس بيده.

لاحقا. ولكن يكون بنشر العدل وعدم التمييز بين رعايا الأمة حتى لا يكـون هنـاك ضغائن ولا أحقاد تتحوّل لا حقا إلى تدمير.

كما ينبغي منع أي عملٍ يستهدف تمزيق الجماعة، أو نشر الكراهيّة ضدّ أي فرقة أو طائفة، وعدّ ذلك أمراً خطيرا يستهدف وجود الأمة.

لا بدّ أن يكون هناك عمل في الأرض ينتج وعيا بين بني المجتمع، وهذا ما يمكن أن يؤدّي إلى تحقيق شيء ذي بال.

كذلك لا تنفع شيئا المؤتمرات التي تعقد لاسيّما وأن كثيراً منها مسيّس، لا يهدف إلى تحقيق شيء بالفعل، أو لا يرغب من يقوم به بدفع ضريبة الوحدة أبدا. أضـف إلى ذلك، فإنّ كثيرا منها تتّسم بأسلوب المجاملات التي تكون بين الحضور، وهـذه تنتهي بنهاية المؤتمر.

الوحدة لا تُثمر إلا إذا تجاوزنا المؤتمرات وثقّفنا العوام عليهـا أمـا أن نؤيـدها عندما نجتمع، ثم نرجع إلى أماكننا وجماعاتنا وعامّتنا لنستهزئ مما قلناه فهو لعمـر الله النفاق.

كذلك لا تنفعنا في تحقيق الهدف تلك المقولات المستهلكة التي لا تنفع شيئا ما لم نجد طرقا لتحويلها إلى واقع بالفعل. وعندما نظلّ نردّد: "لا فرق بين السنّة والشيعة" و"كلّنا أخوة" وما إلى ذلك، فيؤسفني أن أقول بأنّ هذا سيجعل من يردّد ذلـك مثـل ببغاء لا يملك من الذكاء شيئا!

نحتاج لتحديد طرق وأساليب يمكن أن تسهم في التقريب، وهي ما نقف عندها في هذا البحث:

طرق التقريب:

ومن أهم ما يساعد على التأليف هو الوعي بالحاضر، وهو من أهم عوامل إزالة هذه الخلافات بمعنى أنّ الإنسان يفكر في البناء والعمران لا بتصفية حسابات بين أناسٍ مضى عليها قرون.

كما إنّ التمدين من أهم وسائل الوحدة حيث يزيل الفوارق – أو هكذا يفترض- بين الناس في الخارج ويبني نفوسهم من الداخل.

كما لا بدّ من الإقرار بالاختلاف أو بحق الاختلاف، أو قل بأنّ الاختلاف طبيعة لا يمكن تجاوزها أبدا.

من الخطأ أن تفهم بأنّ هذا يعتقد بذلك عنادا للحقّ، ليس الأمر كذلك، بل لأنّه مثلك أخذ ما هو عليه من أبويه. كما إنّ من الخطأ أن تتصوّر بأنّ المسألة تتعلّق بحقّ أو باطل وإن حاول الناس دائما أن يثبتوا ذلك، إلا أنّ الواقع هو أنّ التمذهب صار انتماء اجتماعيًا أكثر مما هو تديّن، فمن ينتمي لطائفة أو مذهب لاسيّما في البلدان التي فيها نوع انغلاق يجد أنّ هذا انتماءً كانتمائه إلى قومه أو عشيرته، فهو شيء موجود هكذا لا يبرّر ولا يفسّر.

ومن أهمّ طرق تأليف القلوب هو العدل بين الناس بحيث لا يكون هناك تفريق على أساس دين أو لون أو جنس أو عرق، فإذا لم يكن هناك عدل أدّى ذلك لتشقّق المجتمع.

كما ينبغي التشجيع على التقارب لا سيّما عن طريق العمل أو عن طريق التصاهر، فإنّ هذا يجمع القلوب المختلفة ويؤلّف بينها.

ومن أهم طرق التوحيد والتآلف هو التأكيد على العقل النفعي، أي العقل الّذي يحب الأمور يحسب فائدتها، فبهذا تعمر الأوطان وتنظف القلوب من أدرانها.

وهنا يعجبني أن أذكر لك خبر الشاعر ابن الحجّاج[1]، فرغم أنّ الرجل كان شيعيّا صلبا، إلا أنّه روى خبرا فيه عقل وحكمة ينفع فيما نحن فيه: فقد جاءه رجلان يتنازعان فيمن هو أفضل الناس بعد النبيّ (ص)، فبمَ أجاب؟ قال ابن الحجّاج:

مرَّ بي يَومَ جُمعةٍ شَيخانِ — عَلَويٌّ وآخرٌ عُثماني[1]
قالَ هذا: بعد النبيّ عليٌّ — ودَعا مُنصِفاً إلَى البُرهَانِ
قال هذا: بعدَ النبيّ أبو بكـ — ـرِ وجَاءا لِي يَستَفتِيانِي
قلتُ: خيرُ العباد بَعد رسولِ اللّـ — ـه فِي مَذهَبي أبو الريّانِ
خَيرُهُم من رَأى لِبَاسي قَد — رثَّ وبانَ اختلالُه فكَساني

---

[1] حسين بن أحمد بن محمد بن جعفر بن محمد بن الحجاج، النيلي البغدادي، أبو عبد الله: كاتب وشاعر فحل. غلب عليه الهزل، وفي في شعره عذوبة وسلامة من التكلف. قال الذهبي: شاعر العصر وسفيه الأدب وأمير الفحش! كان أمّةً وحده في نظم القبائح وخفة الروح. وقال أبو حيان: بعيد من الجد، قريع في الهزل ليس للعقل من شعره منال، على أنه قويم اللفظ سهل الكلام.
كان شيعيّا جلدا، وهو صاحب القصيدة التي مطلعها:

يا صاحبَ القُبَّة البيضاء في النّجفِ — منْ زار قبرَك واستَشفى لَديك شُفي

جمع الشريف الرضي أشعار الجيدة على حدة في ديوان مفرد، ورثاه حين توفي، وكان له معرفة بالتاريخ واللغات. اتصل بالوزير المهلبي وعضد الدولة وابن عباد وابن العميد. له ديوان شعر يشتمل على بعض شعره، أرسل نسخة منه إلى صاحب مصر فأجازه بألف دينار. خدم بالكتابة في جهات متعددة. وولي حسبة بغداد مدة، وعزل عنها. نسبته إلى قرية النيل ووفاته فيها سنة 391، ودفن في بغداد.

لقد ردّ القولين وسفّه الرجلين، خيرُ الناس من نفع الناس في وقته، من يكسو عري العاري، ويسدّ جوع الجائع!! هذا جواب سؤالكما لو كنتما تعقلان.

وكثير من الناس من تجده جائعا عاريا، وهو لا يدرك ذلك ولا يعرف بأنّ من حقّه أن يعيش أفضل مما هو فيه، إلا أنّه شغل نفسه أو شُغل بما يصرفه عن التفكير في ذلك، فهو يفكّر: من أفضل الناس؟ ولماذا أخذ زيد الخلافة من عمرو قبل ألف سنة؟ وما إلى ذلك ولا يلتفت لحالها التي يعيش فيها.

إنّ المصلحة هي التي تجمع العقلاء لاسيّما في وقت الضيق والحرج، ووجود خطر مشترك. إنّ هذا الخطر يمكن أن يستغل لصالح مشروع التقريب، وقد حصل بالفعل من قبل كما ذكر ابن تغري بردي حي قال: فيها[2] كان من العجائب أنه وقع الصلح بين أهل السنة والرافضة وصارت كلمتهم واحدة. وسبب ذلك أن أبا محمد النسوي ولي شرطة بغداد وكان فاتكاً، فاتفقوا على أنه متى رحل إليهم قتلوه، واجتمعوا وتحالفوا، وأذن بباب البصرة بـ "حيّ على خير العمل" وقرئ في الكرخ فضائل الصحابة، ومضى أهل السنة والشيعة إلى مقابر قريش، فعد ذلك من العجائب، فإن الفتنة كانت قائمة والدماء تُسكب، والملوك والخلفاء يعجزون عن ردهم، حتى ولي هذا الشرطة، فتصالحوا على هذا الأمر اليسير. فلله الأمر من قبل ومن بعد.[3]

وليت هنا من الوعي بين الناس ما يكفي لتحقيق هذا في هذا الزمن!!

---

[1] عثماني أي على رأي بني أمية ومذهبهم من تفضيل عثمان وكونه قتل مظلوما شهيدا، واتهام عليّ بالتواطؤ على ذلك. ويمكن عدّ العثمانية عقيدة بني أميّة السياسيّة.

[2] أي سنة 442 هـ.

[3] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري بردي 1- 499.

ومن أهم طرق التقريب هو التأكيد على العقل، أي أن نعمل على إحياء منهج للتفكير بين الناس لاسيّما النشء حتى لا يصدّق الخرافات التي تفترس العقل. فالعقل هو ما يبعد المفرّقات ويأتي بالمقرّبات. سواء كان العقل العملي النفعي أو العقل النظري الّذي يميز بين ما يمكن وما لا يمكن وما هو قابل للتحقّق وما ليس قابلا لذلك. وغير هذا سيؤدي لأحد أمرين: فإمّا أن تدفع الناس نحو الإلحاد، وإما أن تصنع متديّنا متعصّبا يرى تكفير المخالف.

وكلاهما شرّ.

وظيفة العلماء:

عندما أتحدّث عن وظيفة العلماء، فأنا أقصد العلماء وليس كلّ من تصدّى عالما. فالعالم هو من أعتب نفسه بالدر والبحث وحملّ هم الجمهور بضمير حيّ، ولم يكن ممن أقصى ما يطمع إليه كسب شهرة بين الناس أو توريث شيء مما لا يملك.

وقد تقول: إنّك قلّلت من تأثير أهل العلم، وقلت بأنّ تأثيرهم على تحقيق الوحدة محدود.

فأقول: هذا صحيح، وقد بيّنت لك سبب ذلك، وهو كونهم محدّدين بأُطُر لا يمكنهم تجاوزها، ومتى تجاوزها أحدهم ربّما لم يعد له تأثير يُذكر.

إلا أنّ هذا لا يمحو وظيفة العلماء ولا يلغي دورهم، ففرق بين أن تنفي وجود تأثير للعالم ووظيفة يقوم بها هنا، وبين أن تحدّد ما يمكن أن يقم به بالفعل حتى تنجح بدل أن تتحرّك في مجال لا نفع فيه.

إنّ هذا ما يمكن أن يساهم في حلّ مشكلة المنهج العلمائي الذي يركز على الموعظة دون تحديد المشاكل التي تعترض فعلا طريق الوحدة ورفع المشاكل

والعقبات هذا مع كلّ التقدير لهم باعتبار أن الأمر لا يتعلق بهم فقـــط، وبالتـــالي لا يمكن تحميلهم هم فقط المسؤولية.

بل لا يمكن لمثل هكذا مشروع أن ينجح دون دعم العلماء بل وعملهم. ومن أهم الأمور التي يمكن أن يقوموا بها:

رفض منهج التكفير وبيان مخالفته للكتاب والسنة، ولاسيّما أنّ هذا المنهج هـــو أساس الفتنة والفرقة. وهنا أريد أن أبين أنّ التكفير الّذي ينبغـــي أن يـــرفض لـــيس التكفير الّذي يؤدي أو يدفع لاستباحة دماء الناس فحسب، بل وأيضا التكفير الموجود في الكتب.

وذلك أنّ التكفير فيه ما يظهر بيّنا واضحا، حيـــث تـــستباح فيـــه دمـــاء أقـــوام وأعراضهم وبلدانهم وأموالهم، وهذا يستخدم العنف مع من يختلف معه.

وهناك تكفير لا يستخدم العنف، إلا أنّه يؤصّل للقطيعة مع الآخـــرين، ويخـــوّف منهم، ويحذّر من أي تقارب معهم، فهذا يقلّ أذى وضررا عن ذاك.

إنّ العمل في هذا لا يكون فقط بوعظ الناس وحثّهم على التآلف، بل وتفكيك هـــذا الأفكار وبيان خطأها علميّا، وتخطئة من يقول بها.

وكذا في بيان حرمة دم المسلم وماله وعرضه، بل حرمة كل إنسان، وتوضـــيح أن الجهاد لا يمكن أن يوكل إلا لمن كان فقيها مدركا للمصالح والمفاسد ومـــا إلـــى ذلك، وأنّ الله عز وجل شرعه لغاية وهدف، ولا يكون هدفا بذاته وغاية بنفسها.

كذلك، فإنّ المطلوب منا هو أن نثبت خيار التقريب والتآلف فـــي مـــستوى فهـــم الناس ونبيّن وجهه الشرعي، فنؤكد أمام الله ونؤكّد لأنفسنا أنّ الإسلام هـــو الجـــامع

لهذه الأمة كما قال تبارك وتعالى: (هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ)[1] أي: الله الّــذي سمّاكم على قول ابن عباس ومجاهد وجمهور المفسرين.[2]

وأن الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا سول الله، كما قال الإمام محمــد بن عليّ الباقر: به حقت الدماء وعليه جرت المناكح والمواريــث، وعلــى ظــاهره جماعة الناس.[3]

كذلك، ينبغي كذلك أن نعلم ونعي أنّ الاختلاف هو طريق الارتقاء إذا فهم علــى حقيقته وقُبِل، وأنّه ليست حالة سلبية بالضرورة، وأهم من ذلك أنّه لا يمكن أن يزول كما قال تعالى: (وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ).[4]

وأيضا التأكيد على أنّ الخلاف له متّسع في الأمة، وقــد كــان القــرآن الكــريم وسيبقى هو مرجعيّة الأمة، ومع ذلك فقد قال أمير المؤمنين علي (رض) بأنّ "القرآن حمّالٌ ذو وجوه"[5] وهذا من أول يعطي منهجا مهما في أنّ الخلافات يمكن أن تجد لها مجالا ضمن حدود المشروعيّة.

كما ينبغي أن يقف أهل العلم ويتصدّون لأيّ محاولة للتعدي علــى مقّدســات أي طائفة من طوائف المسلمين، حتى لو كان تقديسا غير صحيح باعتقادنا، فهــذا لــيس كافيا لهتكه بعد أن قال عز وجل في حق المشركين: (وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِــنْ دُونِ اللَّهِ)[6].

---

[1] الحج 78.

[2] جامع البيان عن تأويل آي القرآن: الطبري 17- 271.

[3] الكافي: الكليني 2- 25.

[4] هود 118.

[5] نهج البلاغة: الشريف الرضي 3- 136.

[6] الأنعام 108.

كما ينبغي البحث عن المشتركات وتثبيتها في الـوعي العـام، بـل وأن ينتقـل موضوع الوحدة من دعوة تنطلق هنا أو هناك إلى يكون أصلاً من أصـول الـدين وعقيدةً، وقاعدةً من قواعده الأساسية.

وهذا مما ينبغي التركيز عليه لا في مقام الإرشاد فقط بل وفي الفتوى أيضا.

كما لا بدّ أن يكون هناك فهم عند العلماء وأيضاً تثقيف لعامّة الناس على أهميّـة الاختلاف في الرأي، وأنّ هذا أمر حسن ومطلوب، فبه ينكشف ما هو أصحّ وأنفـع، وبواسطته يتّسع أمر التشريع على الناس، فيندفع الضيق والحرج. وقد قيل لعمر بـن عبد العزيز: لو جمعت الناس على شيء؟ فقال: ما يسرّني أنّهم لم يختلفوا، ثم كتـب إلى الآفاق وإلى الأمصار ليقضيَ كلُّ قومٍ بما اجتمع عليه فقهاؤهم.[1]

وروى عون بن عبدالله، قال لي عمر بن عبد العزيز: مـا أحـبّ أن أصـحاب رسول الله (ص) لم يختلفوا، فإنهم لو اجتمعوا على شيء فتركه رجل ترك الـسنّة، ولو اختلفوا فأخذ رجال بقول أحدٍ أخذ بالسنة.[2]

وقد قال يحيى بن سعيد: ما برح أولو الفتوى يفتون فيحلّ هذا ويحرّم هذا، فـلا يرى المُحرِّم أنّ المُحلّ هلك لتحليله، ولا يرى المحلّ أنّ المحرّم هلك لتحريمه.[3]

كما إنّنا في حاجة لبناء فقه جديدٍ يقوم على التوسعة والاحتمالات ووجـود أكثـر من إجابة عن المسألة بغض النظر عن التقريب مما يثبـت واقعيـة التعدديـة فـي الشرع[1]، مع إعمال مبدأ ليسر ورفع الحرج.

---

[1] السنن: الدارمي 1- 151.

[2] السنن: الدارمي 1- 151، جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله: ابن عبد الـبرّ 2- 80.

[3] جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله: ابن عبد البرّ 2- 80.

كما لا بدّ من أن يعرف الفقيه بأنّ المصلحة التي ينبغي أن يحتاط لأجلها هو ما فيه جمع الأمّة وتجميعها وحفظ وحدتها.

كذلك، ينبغي –وهذه وظيفة الفقهاء– أن يعملوا على تذويب الفروق ما أمكن، لا سيّما إذا كانت مستحبّة، وذلك أنّ مصلحة الوحدة أكبر من أيّ مصلحة في تثبيت الخلاف لو كان في ذلك مصلحة. وهنا أذكر قول ابن تيميّة وهو يتحدّث عن الخلاف في قراءة البسملة أو الجهر بها: **ويستحب للرجل أن يقصد إلى تأليف هذه القلوب بترك هذه المستحبات، لأن مصلحة التأليف في الدين أعظم من مصلحة فعل مثل هذا**، كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم تغيير بناء البيت، لما رأى في إبقائه من تأليف القلوب، وكما أنكر ابن مسعود على عثمان إتمام الصلاة في السفر، ثم صلى خلفه متما!، وقال الخلاف شر.[2]

وهذا قول حسن.

وأما في العقيدة، فلا بدّ من ترك أسلوب المطوّلات واختراع المسائل وتفريعها في مسائل الاعتقاد، والاقتصار فيما هو مطلوب على ما بيّنه القرآن، حيث قال عز وجل: (آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ)[3]

---

[1] يمكن للفقيه أن يكون فقيها ترجع إليه الأمة مهما اختلف فقهها، فمثلا هناك أحاديث تثبت قراءة الفاتحة في صلاة الميت، والأكثر على نفيها. فيمكن أن فتي بأنّ هناك صيغتين حفظتا لهذه الصلاة وأنّ لمكلف يمكن أن يؤتي بأيّ منهما دون أن يأثم لاختلاف الآثار في ذلك.

أو أن يفتي بجواز التكتُّف والإسبال في الصلاة حال القيام، فيكون المران مشروعين معا، وهكذا.

[2] القواعد النورانية: ابن تيمية 47.

[3] البقرة 285.

وأن كون التأكيد على النيّة الحسنة والعمل الصالح، وأن يبيّن بأنّ الاختلاف في العقائد يرجع إلى اختلاف القوم في فهم النصوص، وهذا أمر مشروع.

وكذلك لا تفرض مفاهيم ليس أهميّتها بمستوى خسارة الوحدة، كأن تتّهم من يختلف معك بأنّه مبغض لأهل البيت أو لا يعرف مكانتهم التي يستحقونها، ولعمري لقد والى عليّاً قومٌ قاتلوا معه وهم ما كانوا يعرفون ترتيب علي ولا يهمهم أولٌ هو أم رابع؟

وأما في التاريخ، فأن يحترم التهييج، وأن يعلم بأنّ الإنسان ليس مطلوبا منه أن يضيّع حياته وأن يحب ويبعض على أمور حدثت منذ ألف وأربعمائة وسنة. لكن في نف الوقت لا يقبل ذلك المنهج الّذي يسطّح الأمور ويزعم أنّ كلّ شيء كان حسنا، ولم يحدث خلاف، أو أن يصوّر بأنْ كلّ من اشترك في قتل عثمان بن عفّان كان فاسقا، ولم يشترك صحابيّ قط في ذلك.

أو يزعم أنّه لم يحدث شيء بين الصحابة من خلاف أو قتل وقتال، فهذا تسطيح للعقل لا يجوز أن نأخذ به، لكن نبني حياتنا على ذلك.

وإذا لم يكن المجتمع ناضجا بما يكفي للتفريق بين الأمرين[1]، فخير لك أن تترك الحديث في هذه المواضيع، وتبقى للمتخصّص في علم التاريخ إذا كان صاحب منهج في هذا العلم.

كما ينبغي أن يكون إقناع الناس بما يكون من منهج معترف به ومقبول، وقد قال ابن حجر في حديث "من كنت مولاه فعليّ مولاه": ...... أخرجه الترمذي والنسائي،

[1] أي بين الطرح المستند إلى العلم من ناحية، وعدم ترتيب أثر في الحياة على ذلك.

وهو كثيرُ الطرق جدا، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صِحاح وحِسان.[1]

وقال: وقد جمعه ابن جرير الطبري في مؤلف فيه أضعاف من ذكر وصحّحه، واعتنى بجمع طرقه أبو العباس ابن عقدة فأخرجه من حديث سبعين صحابيا أو أكثر.[2]

وهذا ليس غريبا، فإنّ العالم لا يُتعبك إذا كان منصفا كما يقتضي خُلق العلم، وكان متقنا، ويعرف وجوه الكلام. فأما من لم يكن كذلك، فأمره على الضدّ ممّا قلت لك.

ومن وظائف أهل العلم مواجهة البدع والتحذير من خطرها، إذ بلا شكّ، فإنّ البدع من أهم أسباب الفرقة التي تحدث بين أهل القبلة، وذلك أنّ كل فئة لها بِدَعها وطقوسها التي لا تقبل أن تتخلى عنها أبدا، لأنّ الدين عندهم ليس إلا هذه البدع.

لقد أدّت هذه البدع إلى تشتت الأمّة وتشرذمها، فكلّ يسير وفق هواه، وكل يطوع الدين بحسب مبتغاه. وإذا كانت البدع من أهم أسباب الفرقة فإنّ معالجتها بالعنف أشدّ ضرراً منها، لاسيّما وأنّه قد يكون هناك اختلاف في تشخيصها.

ولا يمكن معرفة ذلك حتى نعي خطر البدع، وندرك تأثيرها وما فيها من مفاسد، فأما إذا لم نكن كذلك فكيف نفعل ذلك؟!

كما ينبغي التأكيد على أنّ الوحدة أصل، بل وعقيدة. وهي ليست شيئا كيفيّا، وليس حديث مجاملة، بل أكبر من ذلك وأخطر.

---

[1] فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر 7- 74.

[2] تهذيب التهذيب: ابن حجر 7- 297.

كما ينبغي أن يزرع أهل العلم وعيا بين الناس بأنّ الإسلام جامع لهم، وأنّ ما يفرّقهم أقلّ مما يجمعهم؛ حتى يكون ذلك وعيا يستقر في النفس حتى تتشرّبها.

تأكيد النصوص:

إنّ مما ينبغي أن يؤكد عليه أهل العلم هو أن يذكّر الناس بما ورد في الوحدة من آياتٍ وأحاديث حتى ترسخ في النفس كتكليف، ويبيّن أنّ مسألة الوحدة ليست نوعا من الترف أو حديث مجاملات هنا أو هناك، بينما هي تعتبر في حقيقتها مسألةً مهمة عالجها الشرع وأكّد على دورها وأهميتها. فقال تبارك: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)[1]، فلا يفرّقها ما سواها.

كما ذمّ الّذين يفرّقون أبناء أمّة الإسلام ونفى عنهم الانتماء لهذا الدين، فقال: (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كانُوا يَفْعَلُونَ)[2].

بل وصف تجاوز هذا المبادئ من الأمور التي تُدخل المرء إلى حدّ الشّرك، فقال عز وجلّ: (وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَلا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ. مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ)[3].

لكلِّ ذلك؛ فإنَّ من أهمّ الثوابت التي ينبغي أن يعمل على تثبيتها الداعية تثبيت عقيدة الوحدة، أي وحدة الأمة واعتبارها إحدى أهم الثوابت المقدّسة التي لا يمكن التفريط بها. إن الأمة التي جمعتها كلمة التوحيد أمّة واحدة لا يفرّقها ما سواها.

---

[1] الأنبياء 92.

[2] الأنعام 159.

[3] الروم 31-32.

لقد أكدّ النبي (ص) على الخطورة السياسية التي يمثلها تفريق الأمة، فقال: إنّه سيكون هناك هنات وهنات، فمن جاءكم يريد أن يفرّق أمرَ هذه الأمّة فاضربوه بالسيفِ كائنا من يكون.[1]

كما رفضَ أيَّ حكم يستهدف ضمير الإنسان، أو تكفير المؤمن، وليس ببعيد عنّا قصة أسامة بن زيد الّذي يحدث فيقول: فصبّحنا القوم فهزمناهم، ولحقتُ أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم، قال: فلما غشيناه قال: لا إله إلا الله، قال: كفَّ عنه الأنصاري، فطعنته برمحي حتى قتلته، قال: فلما قدمنا بلغ ذلك النبي (ص) قال: فقال لي: يا أسامة، أقتلته بعد ما قال: لا إله إلا الله ؟ قلت: يا رسول الله، إنما كان متعوذًا، قال: فقال: أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله، قال: فما زال يُكرّرها حتى تمنيت أنّي لم أكنْ أسلمت قبل ذلك اليوم.[2].

وفي رواية قال: قلتُ: يا رسول الله، إنما قالها خوفًا من السلاح، قال: أفَلا شققتَ عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا، فما زال يكرّرها حتى تمنيت أني أسلمت يومئذٍ.[3]

وإنّ المرء ليعجب عجبا لا ينقضي، ألم يقرأ تلك الروايات أولئك الّذين يُفتون ويفتكون بالمسلمين بغير ذنب سوى إنّهم يختلفون عنهم في بعض التصوّرات وربّما يتفقون معهم فيها، إلا أنَّ القتل وتفريق الشمل بالنسبة لهم هدف.

بل لقد اعتبر النبي (ص) أن مجرّد اسم المسلم أو المؤمن كافٍ لأن يدفع تلك التصوّرات، فقال: ألا أونبئكُم لمَ سمّي المؤمن مؤمناً ؟ لإيمانِه الناسَ على أنفسِهم وأموالِهِم، ألا أنبئكم من المسلم ؟ من سلم النّاسُ من يده ولسانهِ.[4].

---

[1] الصحيح: مسلم 6- 22.

[2] الصحيح: البخاريّ 5- 88، الصحيح: مسلم 1- 86.

[3] الصحيح: مسلم 1- 67.

[4] علل الشرائع: ابن بابويه 2- 523.

وبذلك يتبيّن لكَ أن مثل تلك التصوّرات عن تكفير الناسِ ليس لهـا أصـل فـي الكتاب والسنّة مع ما فيها من خسائر دفعها الناسُ بغير تبرير.

وفي هذا الوقت وللأسف، تحقّق بالفعل ذلك الفهم المنحرف الّـذي تحـدّث عنه النبي (ص) بالفعل حيث قال: إنّ من بعدي من أمتي قوماً يقـرأون القـرآن لا يُجاوزُ حلاقِمَهُم يقتلونَ أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، يمرقون من الإسلام كمـا يمرقُ السهمُ من الرّمية. [1].

وهذا ما يفترض أن يجعل الناس أقدر على فهم هذا الوضع.

الجدل:[2]

الجدل أو المجادلة هو مقابلة الحُجّة بالحُجَّة، وهي في الأصـل هـو الاحتجـاج لتصويب رأي وردِّ ما يخالفه، فهو حوار وتبادل في الأدلة ومناقشتها.

مع أهمية الجدل في توضيح المسائل وكشف الحقائق؛ فإنَّ الالتزام بتلك الشروط لا يقدرُ عليها إلا من كانَ له حظٌ من العلم ووفور عقلٍ وحسن خلـق، ولهـذا فقـد وردت نصوص بذمِّ الجدل، فقال عز وجلّ: (ما ضَرَبُوهُ لَكَ إلاّ جَدَلاً بَلْ هُـمْ قَـومٌ خَصِمُون)[3].

لقد ذمّ الله عز وجلّ من يجادل من أهل الباطل فقال: (وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ)[4] (وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ)[5].

---

[1] كنز العمال في سنن القوال والافعال: الهندي 11- 138.

[2] يمكن أن تراجع للمؤلف كتاب "تذكرة الدعاة بنهج الهداة" ففيه بحث هام عن الجدل.

[3] الزخرف 58.

[4] غافر 5.

[5] الكهف 56.

وقال النبي (ص): ما ضلَّ قومٌ بعد هَدْيٍ كانوا عليه إلا أوتوا الجدل[1].

إلاّ أنّ هذا موجود في المؤمنين أيضا، فقد قال عز وجلّ عن المؤمنين: (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ. يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ)[2]

بل إنّ إبراهيم وهو من أثنى عليه الله تبارك وتقدّس فقال: (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّاهٌ حَلِيمٌ)[3] لم يقدر أن يمنع نفسه من الجدل (فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ)[4] وكيف والجدل أمر مرتكز في فطرة الإنسان (وَكَانَ الإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً)[5].

لكن، ألم يأمر الله عز وجلّ باستخدام الجدل فقال: (وَجَادِلْهُمْ)؟ ألم يجادل نوح قومه حتى قالوا له: (يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا)[6]؟

إن سبب هذه الروايات التي وردت في ذم الجدل ونهت عنه ترجع إلى تحديد خطر الجدل، فطبع الإنسان يميل إلى الجدل؛ مهما كانت إمكانيّاته محدودةً. إنك تسمع الكثير من الناس يجادلون في مسائل الدين دون أن يكون لهم علم بها.

بل إنّك لتعجب أن تجد ذلك عند من لا علمَ لهُ بل ولا فهم في مسائل الشرع، بل ربّما تجد مثل ذلك في مجالس تشرب فيها الخمر. وتصور النتائج التي يخرج بها المتجادلان!!!!

---

[1] المسند: أحمد 5- 252، المستدرك: الحاكم 2- 448، الجامع الصحيح: الترمذي 5- 55، السنن: ابن ماجة 1- 19.

[2] الأنفال 5- 6.

[3] التوبة 114.

[4] هود 74.

[5] الكهف54.

[6] هود 32.

لذا، فإنّ الأصل هو ترك الجدل لما فيه من مضارّ، منها:

- إنّ الجدل يورث البغض ويبحث طرفاه عن أي خللٍ في خصمه ولو بالأخذ بلوازم كلامه، أو بالبحث في كتب لا يأخذ بِما فيها أو نحو ذلك مما يثير حفيظة الآخر فيكون بينهما وحشة وتباغض.
- إنّ الجدل يقسي القلب، لأن المجادل لا يرى أمامه إلا أن يغلب خصمه، فربّما شاغب أو دلّس أو فعل نحو ذلك كي يغلب.
- إنّ الجدل يهدّد سلم المجتمع لاسيّما إذا كان بمجمع من الناس فيثير الضغائن فيما بينهم لاسيّما بين جهلة الناس وعامّتهم.

إن الجدل يثير الناس فتشتغل بما قال زيد وبما ردّ عمرو مما يشغلها عما ينفعها ويصلح حالها، فالجدل يقتل الإحساس بالعمل والحياة وينشر الجهل.

ومما يمكن أن تلحظه فيما يثار من جدل يعرض على الجمهور أنّ هذا الجدل يفتقد المنهج[1]، ويتعمّد إثارة الفتن وقد قال النبيّ (ص): الفتنة نائمةٌ، لعنَ الله من أيقظها.[2]

---

[1] وتذكّرت يوما مناظرة كانت بين رجلين كلّ منهما متعصّب، كلّ يطرح رأيه، ويرى أنّ الحق معه لا يفارقه قيد أنملة. وقد لاحظت أنّ هناك خللا فيما يقولون لا يتنبّهان إليه. فقلت: يمكن أن نشكل على كلّ واحد منهما بما لا يخرج منه.

فأما هذا فأقول له: إنّ كون عليٍّ أفضل القوم ووصيّ النبيّ (ص) لا يثبت صحة ما أنتم عليه، فيمكن أن أسلّم لك بما تقول، لكن هذا لا يثبت أنّك على حقّ، لأنّ ما أنت عليه لم يكن على نهج عليّ.

وقلت للآخر: سأفترض أنّ الشيعة على خطأ في كل شيء كما تعتقد، إلا أنّ هذا لا يثبت صحّة رأيكم ولا مذهبكم.

[2] كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: الهندي 11- 186.

ويمكن أن تنظر في الجدل الّذي تسمعه كثيرا بين أناس لا علمَ لهم في موضــوع النقاش لتجد أنّ أهم ما فيه:

- إنّه لا يعتمد على الدراسة والبحث، فهو حوار يصدر عــن شــبابٍ قليلــي الخبرة، أو من أناس ليس لهم من العلم بموضوع الجدل إلا ما غرس في أنفسهم وهم صغار.
- إنّه غير منظم، لذا فهو ينتقل من موضوع إلى موضــوع دون أن يكــون هناك غاية يسعى إليها المتحاوران.
- لا تتحقق فيه الجديّة، فكثير ممن يجادل في مسائل الدين ليس و أصلا مــن أهل الدين. فهو يناقش في مسائل لا يترتّب عليها عمل وهو لا يصلّي. بل ربّما تجد من ناقش في مسائل الدين حتى يحمي الوطيس بين الطرفين وهما مع ذلك يتجــادلان هما يجلسان على مائدة خمر كما قلتُ لك.
- إنّ المتحدّث ربّما يعجز أن يجيب عن مسألة أو يضعف عن ذلك أو يستفزّ فإذا به ينتقل من موضوع الجدل إلى الردّ بالسبّ والقذف.
- إنّه حوار يقوم على أساس أنّ كلّ موضوعٍ هو مقدّس، سواء كان نصاً دينياً أو قول شخص ما، دون أن يكون هناك نصيب للعقل والمصلحة في الجدل.
- إنّه جدل يتعلّق غالباً بالماضي وما حدث فيه أو ما قيل بأنّه حصل فيه دون نظرٍ إلى واقع الحال المتخلّف.

لكن إذا استخدم الجدل وفقَ الأصول التي لا بدَّ من الأخذ بها مع التمسّك بــآداب النظر والبحث، فإنَّ هناك جملة من الفوائد التي يمكن تحصيلها مــن الجــدل. وقــد تتصوّر أن ذلك ينحصرُ بالوصول إلى الحقائق والكشف عنها فحسب، إلا أنّ الجــدل ينفع في غير ذلك، ويمكن أن نقف عند أهمّ فائدتين، هما:

أن يستخدم للتقريب بين الطرفين: حيث يمكن للجدل أن يكسر الحاجز النفسي بين الطرفين، وكسر حواجز الخوف وعدم الثقة بين طرفين لاســيّما إذا اقتــرن بحــسن

الخلق واحترام الخصم، حتى تجد أن الطرفين الّذين كان يقذف أحـدهما الآخـر إذا جلسا معا ذهب ما بينهما من حقِد وبغض قد ينسحب على سائر الناس.

فكم تسمع من خلاف وطعن وذمّ بين طرفين متباعدين حتى إذا جلـس أحـدهما أمام الآخر انكشفت مواضع الاختلاف وتميّز ما كان منها.

وهو يفتح بابا لغسل القلوب وتفهّم الآخر بشكل أفضل، فإنّ التباعد من أهمّ الـبغض، والتقارب يزيل ما في القلوب من إحنٍ وتباغض. وقد ذكر السخاوي في حاشية لـه بيده على كتاب "الدرر الكامنة" لابن حجر، فقال ما لفظه: قال لي شيخنا ابـن حجـر إنّه بلغه أنّ ابن المطهّر[1] لمّا حج اجتمع هو وابن تيمية وتذاكرا، وأعجب ابنَ تيمية، فقال له: من تكون يا هذا؟ فقال: الذي تسمّيه ابن المـنجّس! فحـصل بينهمـا أنـسٌ ومُباسطة.[2]

لقد بلغ الأمر بأحدّ من يدّعي العلم وهو لعمري أفرغ من فؤاد أم موسى أن يدعو إلى منع الجدل، لكن لا لأجل الحفاظ على الوحدة، بل بغرض تعميق الخلاق وقطـع العلاقة!!

---

[1] هو العلامة جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهّر الحلي، من أئمة فقهاء الإسلام. ولـد في الحلّة سنة 648 وتوفي فيها سنة 726. له كتب كثيرة، منها: "تبصرة المـتعلمين في أحكـام الـدين" و"تهذيب طريق الوصول إلى علم الأصول" و" نهاية الوصول إلى علم الأصول" و" قواعد الأحكام فـي معرفة الحلال والحرام" و"مختلف الشيعة في أحكام الشريعة" و"تذكرة الفقهاء" و"منهاج الكرامة في معرفة الإمامة" و"الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة" و"إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان" و"منتهى المطلب في تحقيق المذهب" و"تلخيص المرام في معرفة الأحكام" و"تحرير الأحكام الشرعية على مـذهب الإماميـة" و"استقصاء الاعتبار في تحرير معاني الأخبار"في الحديث، و"السرّ الوجيز في تفسير القرآن العزيز" و"نهـج الإيمان في تفسير القرآن" و"نهاية المرام في علم الكلام" وغيرها كثير.

[2] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر 2- 72.

لا يجوز أن تدخل في جدل أو حوار مع لمخالف، بل ينبغي أن تقطع أيّ شـيء من ذلك حتى يقتنع كل طرف بما عنده وانتهى الأمر.

كما إن الجدل ينفع في تحديد نقط الضعف التي يمكن أن توجد عند الطرفين، ولا يظنّن أحدُ أنّه إذا كان يمثّل الشرع فإنّه يمتلك كلَّ الحقيقة، بل يجب أن يستفيد بالفعل من كلّ الإشكاليّات التي يمكن أن يثيرها الآخر.

إذن، الجدل ليس مصارعة بين طرفين يريد كلٌّ منهما أن يسجّل فيها النقط، بل هو وسيلة لتحديد نقط الضعف بين الفكرتين.

إن ما يحدث في النقد الموجود هنا والّذي يكون فيما يكون من جدل بين أهل المذاهب هو أنّ كلّ واحد يرى نفسه كاملا متكاملا، ويرى الآخرين مخطئين متناقضين، وربّما حكم عليهم بالتفسيق أو التبديع، وربّما كفّرهم.

وهنا نقف عند قاعدتين يمكن أن نقول بأنّهما علميتان وأخلاقيتان معا، يلزم أن نلتزم بها ونحن نمارس وظيفة النقد، وهما:

- ابحث عن حسنات المذاهب الأخرى لا سيئاتها لتستفيد منها في التسقيط، لا تبحث في الكتب لتجد قولا هنا أو رأيا هناك لتشنّع بها، بل ابحث عما هو حسن لتنتفع به أنت أيضا، وكذلك ليكون هذا داعيا للتقريب بين الطرفين.

- ابحث عن سيئاتك في نقدك لما أنت عليه، فأنت تعلم بأنّه لا يخلو مذهب ولو بحسب فهم شائع بين الناس من خطأ هنا أو هناك، فلا بدّ أن تبحث لتجد أنت الخلل.

إنّ الجدل يمكن أن يكون نافعا إذا قام به أهل العلم، وبشرط حسن النيّة والبعد عن العصبيّة، فإذا وجد العلم والإنصاف، والتزم بمنهج البحث، فما أحسن ذلك!

كذلك هنا مسألة أخرى لا بدّ من أن نعيها، وهي أنّ الخلاف -لاسيّما في وقت الفتن- لا يزول بالنقاش؛ لأن هذا الخلاف لا يرجع إلى سبب معرفيّ محض. بل يمكن جدّا أن يرجع لأسباب منها ما هو نفسي أو مصلحي أو اجتماعي أو غير ذلك، وهذا لا يمكن لأيّ نقاشٍ أو مناظرة أن تزيلها.

كذلك، فإنّ الاختلاف ما كان أمراً طبيعيّا لابدّ منه، فلا معنى لما يقال من العمل على إزالة هذا التشظّي والاختلاف. فليس الهدف إزالة الاختلاف، لأنّ هذا غير ممكن، بل الهدف المطلوب هو كيفيّة التعامل معه، وهذا ما نحتاج لأن ننظر إليه ونجعله نصب أعيننا.

ومع ذلك، فهو ينفع في إزالة السخيمة من النفوس وتفهّم كلّ طرف لغيره.

التمسك بالمشترك:

عندما قال عز وجل مُعلّما ومؤدّبا: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ)[1]، فقد أراد أن ينبّه الناس إلى أمرٍ هام وهو أهميّة أن يبحث الناس عما هو مشترك بينهم ليجمعهم ولا يبحثوا عمّا يفرقّهم. فمن الطبيعيّ أنّ أهل الكتاب لا يؤمنون بنبوّة محمد (ص) وإلا لما كانوا أهل كتاب؛ إلا أنّ الله عز وجل أراد أن يبيّن بأنّ هذا الأمر على أهميّته لا يمنع من أن بحث الناس عمّا هو مشترك بينهم.

فإذا كان الأمر كذلك مع غير المسلم فكيف بمن هو من أهل القبلة؟!

[1] آل عمران 64.

إنّ هذه الفرق والمذاهب مهما اختلف أهلها؛ فهناك ما يجمع بينها، وهذا ما ينبغي أن ننظر إليه لا أن ننظر لما يفرقّ، لاسيّما وأنّ المذهب الواحد فيه أيضا جماعـات تختلف فيما بينها، ولو أرادت أن تثبتها ذاتها بالتأكيد على مـا يميّزهـا لانفـصلت. وحتى هذه التي تنفصل، سيكون فيها أمور يختلف حولها النظر بحيث تـؤدّي إلـى ظهور آراء ومدارس هي الأخرى لو أرادت أن تغضّ النظر عمّا يجمع وأخذت بما يفرّق لكان الأمر صعبا جدّا.

ومما ينفع هنا، وبدل أن ينقل أقوالا لبعض أهل العلم في ذمّ من خالفهم ينبغي أن يذكر ما يلمّ الشعب ويرأب الصدع، من قبيل ما قال الذهبي: رأيت للأشعري كلمـة أعجبتني وهي ثابتة رواها البيهقي، سمعت أبا حازم العبدوي، سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول: لما قرُب حضور أجَل أبي الحسن الأشـعري فـي داري ببغـداد، دعاني فأتيتُه، فقال: أشهد عليَّ أني لا أكفّر أحدا من أهل القبلة، لأنّ الكل يُـشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كلّه اختلاف العبارات.

قلت[1]: وبنحو هذا أدين، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: أنـا لا أكفر أحدا من الامة، ويقول: قال النبي (ص): " لا يحافظ على الوضوء إلا مـؤمن" فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم.[2]

إنّ من أهم أساليب الوحدة أن نؤمن بأنّ هناك حتى مستوى المذهب الواحد تنوّع واختلاف، فلا يوجد قول يختصّ به مذهب دون غيره إلا ما ندر.

فإذا كنّا نغض النظر أحيانا عما نختلف فيه في أمر يكون في المـذهب أو فـي الفرقة، فمالنا لا نحرص على ذلك في أمر ديننا؟

---

[1] هذا قول الذهبي.

[2] سير أعلام النبلاء: الذهبي 15- 88.

لا يمكن أن ننهض بهذا المشروع ما لم يكن هناك وعي لأهميّة الرجوع إلى ما هو جامع إلى دين الإسلام، وأما أن نصرّ على هويّاتنا التي هي دون ذلك، فلا يمكن تحقيق الهدف مع هذا السلوك.

قيل: كان عمرو بن مرة يرى الإرجاء قال نظرت في هذه الآراء فلم أر قوما خيرا من المرجئة فأنا مُرجئ، فقال له سليمان الأعمش: لم تَسمَّ باسم غير الإسلام؟ قال: أنا كذلك.[1]

ويا له من قول حسن!!

وروي أنّ معاوية بن أبي سفيان سأل الحبر ابن عباس: أنت على ملّة عليٍّ أو ملّة عثمان؟ فقال: لست على ملة عليٍّ ولا على ملة عثمان، بل أنا على ملة رسول الله.[2]

بينما تجد من يقول عن أخوته من أهل القبلة: بأنّ ربّهم غير ربّنا ونبيّهم غير نبيّنا، وقد ذكر أنّ بعض أهل العلم قال: إنّا لا نجتمع مع النواصب على الله ولا على نبي ولا على إمام. وذلك أنهم يقولون: أن ربهم هو الذي كان محمد عليه السلام نبيه وخليفته من بعده أبو بكر. ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي، إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا ولا ذلك النبي نبينا.[3]

والعجب ليس ممن قال هذا، فهو رجل إخباري كثير الخطأ، إلا أنّ فيمن اتّخذ هذا شعارا، رغم أنّ الأمة تختلف في كثيرٍ من المسائل التي تتعلّق بموضوع صفات الله،

---

[1] الثقات: العجلي 2- 185.

[2] الإبانة الكبرى: ابن بطة 1- 354.

[3] الأنوار النعمانية: الجزائري 1- 278.

وهو اختلاف في الفهم، لا يؤدي إلى تعدّد الله، بحيث نقول: إنّ ربّ الإشاعرة غير ربّ الماتريدية، وربّ اليهود غير ربّ النصارى.

ونحن نختلف في العصمة، لكن لم يقل أحد بأنّ نبيّ الأحناف غير نبيّ الإماميّة!!

هذا كلام لا معنى له، ولا يريد به من يشيعه إلا أنّ يفرّق الأمة فيما بينها مع إنّه لا يرجع إلى فهم ولا عقل.

وأخيرا أقول لك: بأنّ المشترك ليس بالضرورة أن يكون دينيًا، فإذا كنا عاجزين عن أن نتنازل عن مكاسبنا التي نحصل عليها بالتهييج وباختبائنا خلف أفكار تنفعنا وإن لم تكن صحيحة؛ فلا بدّ أن نبحث عن مشترك في العيش وفي المصالح. المهم أن لا نترك بيننا وحشة، ولا نجعل بيننا عداءً.

لو لم تكن هناك مشتركات لكان ينبغي أن يكون شعارنا ابحث وابحث ثم ابحث.

نقد الذات:

نقد الذات من أهم أساليب التطوير والمراجعة التي يكتشف بها أي إنسان ما وقع في من خطأ ليتجاوزه وما فعل من موقف صحيح ليعزّزه. وليس هناك أحد يستغني عن ذلك، لذا كثيرا ما ورد في الآثار وعن السلف ضرورة محاسبة النفس ومراجعتها، وهو ما يرجع إلى نقد الذات.

إنّنا نجد أنّ هناك أسلوبين يمكن للنقد أن يكون بينهما، فهناك أسلوب التكفير، ورفض المخالف والحكم عليه بالكفر وما يترتّب على ذلك من لوازم كما يرون.

وهنا طريق المجاملة، كلّ واحد يقول: نحن أخوة، وكلّ على رأيه واعتقاده. وهذا حسنٌ ظاهرا، لكنّه ليس غير تسكين لموضع الخلل، وليس حلاً للمشكلة.

وإذا بقي هذا الأسلوب، فإنّه سيظهر خلله لاحقا ما لم يعالج الخطأ بالتفكيك. كما إنّ هذا يعطي لكلّ طرفٍ الحقّ في أن يفعل ما يشاء ويتلاعب في الدين دون أن يُنكر عليه، مع ما فيه من تبرير لنشر الجهل والتخلّف.

فالخطر لا يكمن في التفريق فقط، بل وفي نشر التخلّف. حسنا، سأقدّرك وأحترم رأيك بما يتعلّق بفعل التطبير، وأنت أيضاً تحترمني فيما يتعلّق بطقوس الصوفيّة مثلا وضرب الرؤوس وما إلى ذلك. حَسنٌ أن لا يهيّج كل واحد منا ضدّ الآخر، لكن هل هذا كافٍ؟!

ليس كذلك، لأنّ خلل التفريق وإن أمكن تجاوزه بذلك، لكن هل خطر التخلّف، وهو لا يمكن أن يعالج بهذا الأسلوب؟!

لا يمكن، لذا لا بدّ من أن يكون هناك تحليل وتفكيك، وأن يكون هنا طرح جريء يقوم به من يقدر أن يقوم بذلك من أهل العلم.

ولذا صار النقد بين وجهتين وفهمين: نقد الذات ونقد الآخر، فأيهما أصح واقرب لروح الشرع؟ وأيضاً أيّهما أجدى لمشروع التنوير والتقريب.

لا شكّ أنّ المتعين علميا وعمليّا هو منهج النقد الذاتي لا نهج التشهير أو نقد الآخر، فلا يمكن للمرء أن ينقد غيره وفيه من الخلل ما يشغله.

يمكنك أن تجد ممن الشواهد شيئا كثيراً جدّاً على نقد المذاهب بعضها لبعض، فكل طرفٍ فيها يرجع إلى كتب الخصم ليستخرج منها ما يفحمه ويبيّن خطأه.

وأهم ما يشكل على هذا الأسلوب أنّه يستعمل التدليس كثيرا، ويقرّ البعيد ويبعد القريب. فربّما احتج بحديث لم يثبت عند الخصم وإنْ وجد في كتبهم.

وربّما أخذ قولا لبعضهم فيحاول أن يلزم الكافّة به.

وهذا ليس خللا معرفيا فحسب، بل هو خلل في أخلاق البحث، إذ يحتـاج أهـل العلم لإحياء خلق التسامح والإنصاف وترك التعصب. وترك ذلـك يجعـل الأمـر خطيراً جدّا، فإنّ معنى هذا أنّ البحث هنا ركّز على كشف عـوارِ الخـصم ونـسي أخلاق العلم، وقد قال النبيّ (ص): إنّما بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق.[1]

إنّ المطلوب وما هو نافع هو النقد الذاتي، أي أنْ ينظر أهل العلم لما هو خطأ في كلّ مذهبٍ سواء كان هذا الخطأ علميّا أي موجوداً عند أهل العلم، أو كان خطأً مـن بدأ في المجتمع ثمّ صار لصيقاً بهذه الجماعة أو المذهب.

أو أن يمارس النقد بشكل عام، بأن يمارس نقدا عامّا لا يتعلّق بمذهب أو طائفـة دون غيرها، وأما البحث عما في هذا المذهب من إشكاليات يمكن أن تسجّل عليه، أو إلزام المقابل بما لا يلزمه، فليس صحيحا.

وهذا هو الأسلوب المتعيّن بين التكفير والمجاملة.

المنع من استغلال الدين سياسيا:

والسبب أنّ السياسيّ قويّ بِحكم الواقع، وهو يعرف أنَّ الدين كان وما زال خيـر سبيلٍ ليخدع الناس ويهزأ بعقولها ويسيّرها بما تقتضيه مصالحه، فيجد أنّ من أفضل الطرق هو أن يخدعَ الناس بتزيينِ تلك البدع ودعمهـا. وأنـت تعـرف أنّ هـؤلاء يريدون من يدعم سلطانهم بحقّ أو بباطل ولا يعبأ أحدهم بأن يكون هذا مشروعا أو غير مبتدع فلا خير في سنّة تهدم ملكهم وما أُحيسنها من بدعة تنصر دولتهم، وقـد مرّ علينا بعض ما فعل نابليون عندما احتلّ مـصرَ مـن تـشجيعٍ لتلـك المواكـب والمهرجانات، كما رأينا أثر ذلك في نزاع الدولتين الصفويّة والعثمانيّة وكلاهما خدع من كان ورعا من أهل العلم إلا من لم ينخدع، ومنهم من فعل ذلك طمعاً.

---

[1] السنن الكبرى: البيهقي 10- 162.

وظيفة الدولة:

وظيفة المفكر وعالم الدين أن يبحث في أصول المسائل وأسسها ويحفر فيها، أما وظيفة الدولة فأن لا تتعامل بهذا بل تنظر إلى الكل كواحد مهما اختلفوا في عقائدهم.

كذلك، يكون عمل الدولة وتأثيرها بنشر الوعي بين الناس الّذي يكونون أقرب للتمدّن، كما إنّ العمل على تمدين الريف يُسهم في وعي يحترم الحياة ولا يرضى أن يهدرها لأفكار ليس لها أصل، ولا يمكن أن تنتج إلا ضررا.

وليس هذا فحسب، فإنّ السلطة لا يجوز لها أن تبنّى أي تصرّف غير جامع، أي لا يجوز لها -كدولة أو كأفراد- أن تدعم طقوس طائفة أو جماعة أو تتبنّاها؛ لأنّ هذا يثير حفيظة غيرها ويثير الفتن ويدفع قوما ممن يعتاشون عليها.

موضع التأثير:

أخيرا أقول لك: إنّ الطلبة والتجار وغيرهم ممن تجمعهم المصالح أو مناهج عمل لا تفرّق ولا تعتمد على تديّن أو اعتقاد محدّد هي التي يمكن أن تجمع بين الناس. فربّ العمل، يجمع في معمله أو زرعته عمّالا بغض النظر عن اعتقادهم، فهو يريد عملا وإنتاجا.

والمدارس لا يتم التسجيل فيها اعتمادا على مذهب أو اعتقاد، وكذا كلّ مواقع العمل من مستشفيات ومدارس ومعامل ومزارع وغيرها، لاسيّما تلك التي تنظر للمصلحة والمنفعة ولا تنظر لاعتقاد من فيها. هؤلاء هم من ينفع في بناء التقريب.

أما أهل الدين، فهم -لاسيّما في أوقات الفتن- محكومون بفهم ما، وهؤلاء حتى لو تقدّم أحدهم فسيتراجع شيئا، إما إرضاءً لجمهورهم أو خوفا من خصومهم الداخليين، أو الطبيعة المحافظة لهم والتي تمنعهم من اتّخاذ خطوات هامّة في ذلك السبيل.

إنّ وحدة المصالح هي التي يمكن أن تقرب وتصنع واقعا سيتبعه الفقيه لاحقا، لذا لا بدّ أن تبذل الدولة جهدها لتبني وتحافظ على تآلف بني المجتمع.

لا بدّ تثبيت فلسفة حياتيّة تقوم على أساس العيش المشترك وعدم إمكان إقصاء الآخر بل واستحالته، وأهمية أن ينظر الإنسان إلى حياته التي تحتاج إلى جهد كبير.

لا بدّ أن نفهم بأنّ انتماء فرد لمذهب يرجع -غالبا- لنفس السبب الّذي جعلني مؤمنا بمذهبي أو اعتقادي الذّي أنا عليه، فأنت لو ولدت لعائلة يختلف انتماؤها الديني عما عليه أسرتك؛ فسيختلف انتماؤك تبعا لذلك.

(فِتنَامُهُ مِسْكٌ)

كانت تطرح من قبل مشاريع للوحدة بين الأمم والبلدان، وهي مشاريع لم تلقَ نجاحا لعدم واقعيّتها. وفي هذا الزمن تراجع الأمر كثيراً، فصارت وحدة المجتمع الواحد يهدّدها خطر الفتن، وبسببها حصلت الفتن التي أكلت الأخضر واليابس وأفنت الطارف والتليد.

في عصر الفتن تتعقّد الأمور كثيراً وتتشابك جدّاً، تجد الناس بين صنفين: أمّا من كان له حظّ من فهم أو مُسكة من عقل؛ فهذا تجد اليأس قد سيطر عليه مما يرى، حتى لا تجد لديه أملاً في شيء يمكن أن يتحقّق.

وأما من كان جاهلا، فهذا موسمه، وهو بطل الموقف وهو من يدفع الأمور نحو ما هو أشدّ منها.

بين هذا وذاك، يتبيّن لك خطر الموقف وحراجته، ويظهر لك أنّ مشروع التأليف والتقريب صعب مستصعب، لكن أيضا هو مما لا بدّ منه. فالفتنة مهما علا صوتها مهما بلغ أمدها، فلها حدّ تقف عنده، لابدّ من ذلك.

لقد قلت لك من قبل بأنّ أهل العلم هم أضعف الناس تأثيرا لتحقيق ذلك، ولا أقول ذلك ذمّا، بل لا بدّ من تحديد واقع إمكانيّاتنا لنعرف ماذا يمكن أن نحقّق، وذلك لأسباب بيّنتها لك، وهذا لا يمنع أنّ لهم تأثيراً معيّنا وهامّا في ذلك يمكن أن يقوموا به. إلا أنّهم أكثر الناس تأثيراً في دفع الناس نحو الفتنة.

ولا تحسبّن أنّي في مقام ذمّهم –وأنا منهم– بل كما قلت لك في مقام تحديد ما يمكن وما لا يمكن.

بقي أن أشير لمسائل ربّما سبق التطرّق لبعضها ولو من باب التأكيد: إنّ الاختلاف أمر واقع لا يمكن أن يمحى، لكن لا بد ان نتعايش مع ذلك، إذ كما قال جعفر بن محمد: .... إنّه لابد لكم من الناس، إنّ أحداً لا يستغني عن الناس في حياته، والناس لا بدّ لبعضهم من بعض.[1]

وقال وما أحسن ما قال: ..... فأعطوا الله من أنفسكم الاجتهاد في طاعته، فإنّ الله لا يُدرك شيءٌ من الخير عنده إلا بطاعته واجتناب محارمه الّتي حرم الله في ظاهر القرآن وباطنه فإن الله تبارك وتعالى قال في كتابه وقوله الحق: (وَذَرُوا ظَاهِرَ الإِثْمِ وَبَاطِنَهُ)، واعلموا أنّ ما أمر الله به أن تجتنبوه فقد حرّمه، واتبعوا آثار رسول الله (ص) وسنّته، فخذوا بها ولا تتبعوا أهواء كم وآراء كم فتضلّوا، فإنّ أضل الناس عند الله من اتّبع هواه ورأيه بغير هدى من الله. وأحسنوا إلى أنفسكم ما استطعتم، فإن أحسنتم أحسنتم لانفسكم وإن أسأتم فلها، **وجاملوا الناس ولا تحملوهم على رقابكم**، تجمعوا مع ذلك طاعة ربكم.[2]

وهي وصيّة تستحق أن تعلّق في القلوب لتكون منهج عمل.

كذلك لا بدّ من أن نعي أهمية الجماعة كفكرة إسلامية تجمع الأمة، وهي ليست وصفا لطائفة معيّنة، إذ لا معنى أن يقال لجماعة معيّنة: أنتم جماعة، بل الجماعة علاقة ينظر فيها إلى وجود طرفين على الأقل، يتحقّق بينهما الجمع والتآلف. فلا

---

[1] الكافي: الكليني 2- 635.

[2] الكافي الكليني 8- 9.

معنى لأن توصف طائفة انها جماعة، لأن كل طائفة جماعة بالفعل فيكون تحصيل حاصل باطلا.

كذلك، يجب أن نعي بأنّ الوحدة فوق التبديع والتكفير، إذ لا يمكن أن تكون ثمّ وحدة مع من أكفّره وأبدّعه، وكيف أدعوه إليّ وأنا أشتمه وأسبّه.

الوحدة كشعار أمر سهل، لكن تحويلها لواقع من خلال وضع آليات هو الصعب، لكنه ليس مستحيلا أبداً. فإنّك إذا استعملت أسلوب إما معي أو ضدي، فلن تحقق شيئاً.

أيضاً نحن عندما نتحدّث عن الوحدة والتقريب، فنحن نتحدّث عن حفظ أمن المجتمع، وهذا يقتضي أنّ شروع الوحدة يجب أن لا يقف على العلاقة بين أهل القبلة، بل تعدّى ذلك ليكون مشروع تآلف وحبّ لكل أبناء الوطن.

هناك من يرى بأنّ هذا النزاع قديم جدّا، وله أسباب تكمن في تركيب تفكيرنا وبُنية وجودنا، ولا يمكن التخلّص منه. وأنا أقول: الأمر أسهل من ذلك؛ فليست المسألة مسألة نزاع بين السنّة والشيعة أبدا، لكن المشكلة تكمن في موضع آخر من قبيل عدم الاستعداد النفسي لقبول الغير أو تنازع على المنصب أو السلطة يدفع أصحابه الناس نحو التنافر والتنازع.

فليس الأمر متعلّقا ببيعة السقيفة كما يصوّر البعض، بل بأمر هو أحدث جدّا من ذلك بعُمر النزاع الموجود في الواقع منذ سنوات فحسب. وهذا يرجع لأسباب يمكن معرفتها بأسهل ما يكون، لكن لما كان الدين أسهل وسيلة لتهييج الناس فيستعمل لذلك.

إذا نظرت إلى تكليف شرعا، وإذا نظرتك إلى مصلحتك، فكلاهما يحتّم عليك أن تكون مع مشروع التقريب، وأذكّرك أخير بخير القول:

(وَآتَيْنَاهُمْ بَيِّنَاتٍ مِنَ الأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْـنَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ. ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَـرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ. إِنَّهُمْ لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ. هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُـدًى وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)[1].

وهذا آخر القول كتبته في عُجالة من أمري، وفرغت منه في مدينة النجف الأشرف في حوزتها العامرة، وذلك في اليوم الأول من شهر محرّم الحرام سنة 1436.

وكتب

أبو محمّد

عزّ الدين بن محمد البغدادي

ezaldeen_baghdady@yahoo.com

---

[1] الجاثية 17- 20.

الفهرست

ان المشكلة ليست في الاختلاف، فإن الخلق مذ كانوا يختلفون في آرائهم كما يختلفون في صورهم وألوانهم واصواتهم وأذواقهم.

بل إنّ المشكلة في أن هناك من يعتقد بأن مسائل الدين لا يسوغ فيها خلاف، وأن من خالفه ضالٌّ قطعاً، ولا بد ان يؤمن بما يؤمن به هو وإلاّ سقطت حرمته ووجبت محاربته.

وأخطر من ذلك هو استغلال أيّ خلاف بسيط في مسألة من مسائل الحياة، لاسيما ما يتعلق منها بسياسة أو سلطة، وذلك بإعطائه بعداً دينياً!! مما يجعل الخلاف مقدساً و التفاهم مستحيلاً.

وهو ما ينزع صفته الدنيوية ليجعله مقدساً لا سيما بالنسبة لمن يأتي لاحقاً من عامة الناس ولا يعرف أصل الخلاف وظرفه.

مكتبة الرسول الأمين

العراق - بغداد - الكاظمية المقدسة
باب المراد - ٠٠٩٦٤٧٩٠١٨٥٨٨٢٧

ISBN 781165597-7

